

# نقد ذهنية التغيب والتزييف الإعلام العربي المعاصر نموذجاً

د. عبدالباسط سيدي  
تقديم: بشار العيسى

فظهرت الدول القومية على أنقاض امبراطورية - عثمانية - دينية. ظهوراً  
أملت سياسات دول الانتداب أكثر مما أملت مصالح هذا الشعوب والأقوام في  
تداخلها الفسيفسائي بفعل تشاركتها الطويل في الدولة الإسلامية. وقد التقت مع  
هذه المصالح توجهات القوى المحلية التي تمثلت في أنتلجنسيا عريضة تركية،  
وبرجوازيات جنينية في انتماءاتها الأقلوية متأثرة بالمناخات التي أثارته رياح  
النهضة وحملة نابوليون بونابرت على مصر وسوريا، إلا أن القوى المحلية هذه  
عجزت عن رؤية الدماء والمصائب التي أفرزتها العصبية القومية بمصالحها  
الاقتصادية للدول الاستعمارية في حروبها وسطوها وراء البحار. هذه الحروب التي  
ما زالت روائعها الكريهة وآثارها المدمرة تحول دون تقدم وتطور مصالح شعوب  
وأقوام ضحي بها على مذابح الأنانية القومية والاستعمارية، وذلك على الرغم  
من كثرة المباح والكلام المعسول عن الحرية وتقدم الشعوب وحقوق الإنسان.

لقد نشأت الجمهورية السورية كواحدة من هذه التجليات التي أفرزها  
الانتداب الفرنسي لمناطق مقتطعة من ولايات عثمانية، حاولت فيها التوفيق  
مابين مناطق نفوذ تاريخية للأمم الحنون فرنسا - لبنان - وخلفيات الحروب  
الصليبية، مضافا إليها الروائح النفطية التي تفوح من الموصل وكركوك.

كان لابد والحال هذه أن تضم الدولة - السورية - الفتية التي خضعت لعمليات  
قيصرية من نوع: ﴿ دولة جبل الدروز ودولة حلب ودولة دمشق ودولة العلويين  
ودولة الجزيرة ﴾، أقواماً وشعوباً وثقافات قومية ودينية ومذهبية، ما كان لها أن  
تستقر على مشترك لولا النفحات الديمقراطية التي أورها الانتداب الفرنسي،  
وخلفية التعددية العثمانية والتنوع الاثني لنخب السياسية السورية التي آل إليها  
أمر الدولة المستقلة بموجب نتائج الحرب الكونية الثانية.

## إلى أولئك الصغار- الكبار الذين غادروا في انتظار النرجس واليا سمين

تقديم

ليست هذه الكلمة مقدمة لما بين دفتي الكتاب وإنما استهلال للمناخات التي  
قد أشارك فيها والباحث الكردي السوري الدكتور عبد الباسط سيدا.  
أخرجت الحرب العالمية الأولى للوجود حدوداً جغرافية انطوت على مصالح  
استعمارية، استهدفت ثروات منطقة الشرق الأوسط وموقعها الاستراتيجي. وقد  
أسفرت النتائج عن انتهاك فاضح لحقوق الشعوب ومصالح الجماعات البشرية  
ومستقبل المنطقة واستقرارها. وذلك بفعل اتفاقيات سايكس بيكو وتوابعها  
والهوتوكولات التي شذبت تفاصيلها.

كانت الجمهورية السورية بصيغتها الحقوقية الوطنية الجغرافية ضمان استقرار الموازيك التعددي على مستقر الدولة الحديثة في توقها الحضاري . نالت منها الرياح التي أثارها حرب فلسطين ١٩٤٨ ، وسلسلة الانقلابات التي أعقبتها بفعل ظهور دولة اسرائيل في خاصرة بلاد الشام، من أجل أن تخلط تداعيات واستقطابات داخلية وأقليمية ودولية لم تصمد أمامها الدولة الفتية والمجتمع السوري الغض . فكان الانقلاب الأخطر قيام دولة الوحدة المصرية السورية في ظل هيجان قوموي، أفلته من عقاله خطاب ديماغوجي مما تفتق عنه عقل العسكرتاريا العربية في سعيها لاستثمار الرعب الشيوعي.

لقد أدخلت دولة الوحدة المنطقة - تحت يافطة تحرير فلسطين - في نزاعات وصراعات، ألغت في الحصيعة التعددية السياسية والحياة الحزبية وغيرها من مظاهر المجتمع المدني، وذلك بحصر السياسة وأمر الدولة بالعسكر وحزبهم الواحد، وإشاعة الرعب وأجواء التفتيش وتهم الخيانة الوطنية والعسف بالبلاد والعباد من أسوان الى عين ديوار“ وذلك من خلال سطوة الأجهزة الأمنية وتأليه القائد الأوحده. وما أدمج لهذا الانقلاب هو الخطاب القوموي البعثي - الناصري الذي كان يفتقر الى المدنية والعصرية. لقد كان هذا الخطاب نفسه - وليس غيره - هو الذي جعل من فلسطين وقودا لحرق الشعوب، بدل جعل الشعوب وقودا لتحرير فلسطين. لقد أتى التكامل البعثي الناصري ليلتهم هياكل المؤسسات التي كان الانتداب الاستعماري قد أورثها للدول المستقلة، وذلك باخراج الشعوب من الحياة السياسية، ان لم نقل من الحياة ذاتها. وتم حصر الشعوب داخل الأسوار والحدود، وكأنها خنادق يتمترس على الطرف الآخر أعداء.. مهدين الأرض لهزيمة أشد وأقسى سنة ١٩٦٧ أضاعت من الأرض أكثر بكثير من مساحة فلسطين وتم تشريد ما تبقى من الشعب الفلسطيني .

و بعد الهزيمة خرج علينا الاعلام البعثي الناصري بخطاب من الانتصارات المزيفة الوهمية، زاعماً أن الأهم كان هو عدم سقوط الأنظمة العربية التقدمية في سوريا ومصر بفعل العدوان. وهكذا تحولت حرب تحرير فلسطين ببساطة الى عدوان اسرائيلي استهدف الأنظمة التقدمية بالتعاون مع الرجعية العربية“ بشيطانية باهرة أصبح الصراع بين الرجعية والتقدمية لصالح اسرائيل وحدها .هذا الخطاب سنعود ونقع عليه لاحقا في صيغة الانقلابات الشعاراتية التي شهدتها غالبية الدول العربية.

أن الخطاب الديماغوجي القوموي لدولة الوحدة جعل من سوريا البعث جمهورية عربية، وألغت تعددية الجمهورية السورية كصياغة وطنية لمجتمع متعدد الأعراق والمذاهب والثقافات منذ دولة معاوية الى يوم عبد الناصر.

كان لابد لهذا الخطاب النهج بشموليته الاستبدادية وذهنيته الرومانسية - التي تستولد من الشيء نقيضه - من أن تُحول دولها من بنى لدولة أمة وقوم وشعب الى هياكل شيطانية لكيانات ما قبل القومية/الأمة“ هياكل اقليمية، عشائرية، طائفية ، طغمة ، حسب الفئة التي تشخص سلطة هذا الحاكم الفرد المطلق ، الوارث للعرش، القائد للجيش ، حسب تعبير الكواكبي. واستعاضت عن البناء الوطني لسياساتها اليومية بخطاب قوموي في معارك جانبية، سحقت أول ماسحقت الشعوب والجماعات التي تشاركها بالأقدار مصائرهما داخل الحدود الاستعمارية تلك. كان في الحالة السورية الهوية القومية للجماعة الكردية على هذا الطرف من الحدود، هذه الجماعة التي راهنت على الوحدة الوطنية أكثر مما راهنت على اقتناصات وقتية باستجداء مصالح وارتباطات خارج الحدود.

مع أنظمة الهيجان القوموي، تم تزوير مذهب وغيبى لقراءات رومانسية وسطوية للتاريخ العربي والاسلامي، استرد البعث بالتزوير ما افتقده العباسيون في الواقع حق امتلاك الاسلام والمسلمين وتاريخ ألف عام من الحضارة والعلوم

والفلسفة والتاريخ ، وذلك حين ادعى حق العروبة في لبوسها البعشي وراثته ما هو مشرق وغني ورمى بغيره على أحقاد الشعوب والاستعمار فغدا علماء باضافاتهم العلمية للتراث الانساني، وقادة أجلاء بفتحهم صفحات في التاريخ، من أفغان وترك وفرنس وأكراد وهنود عربا بالسوط والتزوير، معتدين بذلك على الاسلام الدولة لصالح قومية لم تتشكل بعد أصلا، بالنهل من خزان ساطع المحصري وزكي الأرسوزي، قصاصا لأبي مسلم الخراساني - الذي تقدم الرايات العباسية الى حاضرة الأمويين - ممثل الشعوب الأعجمية التي شاركت العرب الاسلام ديننا ودولة.

لقد شكل الكتاب المدرسي العربي والسوري منه بخاصة والمؤسسة المدرسية - على النقيض النهضوي من دورهما - وسيلة وأداة تزوير للحقائق والمفاهيم بذريعة دعم الثورة القومية“ لقد كان هذا الكتاب ابتساراً واختزالاً بمناهج دعاوية و استنتاجات ماضوية، تستخف بالعقل الانساني ووعي البشر. لقد كان مجرد صياغات مزيفة تستولد التاريخ مخلوقات مشوهة وحقائق كاذبة تروج للهمجية وتغيّب المعرفة بأمية الحزب الواحد ومدنية القرية .

في ظل اعلام لا اعلامي، غدت اسراويل شماعه السلطات العربية بالانقلاب على خطابها النظري بالممارسة في نهب شعوبها وثرواتها الوطنية، برعاوية بوليسية أيديولوجية بدأت بالحرس القومي، ولم تنته بسيطرة الأقاليم على المركز، والأرياف على المركز، والطوائف على الأمة، واستنثار الطائفة المنتصرة بمحصر غيرها من الطوائف، والعشيرة على الطائفة والعائلة على العشيرة ، هكذا في ظلال القومية العربية فسيحة الأرجاء والآمال، تم التأسيس لبنى عائلية استمدت مشروعيتها من وحدانية القائد المؤسس بالتشريع للغوغاء على العقل، والتزييف على الحقيقة، والجهالة على العلم . كل بذلك تم بالأدلة لهيمنة الاعلامي على

الثقافي بقصد إدراج الناس إلى القطيع بدل الانفتاح على الآفاق المعرفية ، وقطع الطريق أمام استيعاب الواقع بالقفز من فوقه بالتهويل والانفعال والهستيريا التي تقطع مع التأسيس لوعي عقلاني بثقافة العصابة حيث الحقد موجه سيء للسياسة ، حسب تعبير يسين الحافظ.

في مناخات حدثين هزا المنطقة وسوريا، الأول، الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين وبروز ظاهرة المقاومة التدميرية. والثاني انتفاضة الشعب الكردي في سوريا ١٢ - ١٣ آذار ٢٠٠٤ تحت ضغط واحتقانات سنين من السحق والتهميش والالغاء للجماعة الكردية التي أقطعت بالانتداب دولة سوريا“ يأتي مؤلف الدكتور عبد الباسط سيدا الباحث الجاد والرصين، ليضع الاصبع في العين قبل الجرح، في محاولة استرجاع للوعي واحكام للعقل في مشاكلنا وحياتنا للتأسيس لمستقبل يقطع مع ما انتهت اليه أمورنا الفاجعة جميعا.

جاد لأنه لا يكتفي بظواهر الأشياء ، يسبر غورها يتفحص أسبابها - دون العوارض - في تشكلها التاريخي.

رصين لأنه لا يبني على الهوى ولا يتخذ الحقد موجهها للسياسة ولا الأيديولوجيا في تبلدها الغوغائي بقدر ما يستنبط من العلم وساتله وأدواته المعرفية في التواصل ومقاربة الحقيقة، يستهويه التجريد الفكري للعقل أكثر مما تمتعه الهيجانات اليومية.

السؤال الذي يطرح نفسه على قارئ مبحث الدكتور سيدا هو: هل لا زال بالامكان استنباط توافق لمصالح الجماعة السورية بأقوامها من دون المرور بخلل التقسيمات الاجبارية للأرقام المفردة“ من دون الكسور العشرية، وبعيداً عن متاهة فلسفة أسبقية البيضة أم الدجاجة.

نعم، بالخروج على المنظومة المفهومية اللاتاريخية يشترط سيّدا . بالارتكاز على التزام القطيعة مع الذهنية الخرافية، والاعتراف بالواقع في تنوعه الثقافي وتعدده الاجتماعي والاثني، بالديمقراطية والنهضة الحقيقية خارج التزييف. بقوانين دستورية ودستور يشرعه قانون ينشد مصلحة الجماعة لا طربوش الحاكم المستبد الفرد.

في ساحتنا السورية، وامتداداتها العربية والكردية خارج الحدود الاستعمارية، لا يمكن الارتقاء بوعينا وفعلنا الى المستوى الاشتراعي من المسؤولية الأخلاقية والتاريخية الا بالارساء على توافق حوارى فكري / سياسي ، عربي / كردي“ توافق يهدف ايجاد، بل بناء محارج عقلانية لمشكلات أساسها الاهمال والالغاء الذهني“ وذلك بالمساواة في مسؤولية المواطنة، والتكافؤ بالقانون في الحقوق السياسية أفرادا لجماعات متنوعة، حوار لا يقفز من فوق الحقيقة التاريخية، بل يبني على هذه الأخيرة في تشكيلها التاريخي بمنظور عقلي في مغامرة نهضوية .

إن أول ما سيتبادر الى ذهن القارئ العربي لهذا الكتاب - حسن النية - الذي يعاني من احباطاته المجتمعية التاريخية بفعل الاستبداد والهزائم، هو التساؤل التالي: لماذا ولمصلحة من يستبق الكرد أمورا تتكفل بحلها الخيمة الديمقراطية التي ستشملنا جميعا كما يجمعنا سوط الاستبداد ؟ وقد يزيد البعض من القوميين الحجة بأننا أحوج ما نكون اليوم الى وحدة وطنية نواجه بها الهجمة الأمريكية الصهيونية على وطننا السوري.

كما أن البعض القومي الكردي - المتخم بالحرمان - سيفتقد في هذا الكتاب ما يشفي غليله الرومانسي / حلمه المتمثل في اقامة كردستان الحرة المستقلة ، ولو على الورق.

هذا في حين ان كتاب الدكتور سيّدا، الباحث الجاد والقارئ الرصين والمراقب المؤمن يحكم العقل في مقارباتنا لمشاكلنا وخلافاتنا، وذلك بعقلانية يتعرف العربي فيها ذاته على حقيقتها، والكردي أحلامه في وضح النهار“ عقلانية تعيد صياغة الموازين على المشترك العام والحقوق الخاصة بكل طرف ، موازين تتحدث بلغة العصر وسيرورة الحياة المستقلة عن أهواتنا، موازين ملاذ يحددها سيّدا بقوله : ان الملاذ بالنسبة لأبناء المجتمع السوري - بانتماءاتهم القومية والدينية والسياسية المتنوعة - يتمثل في أصحاب الضمائر الحية من السياسيين والمثقفين وأنصار حقوق الانسان والداعين الى المجتمع المدني بتوجهاتهم وخلفياتهم المتباينة، فعلى عاتق هؤلاء تقع مسؤوليات خطيرة جسام، تتشخص في تمكين الانسان السوري من استعادة انسانيته وثقته بنفسه. وهذا يتم عبر الخروج من المنظومة المفهومية اللاتاريخية التي فرضها البعث منذ أربعة عقود وتسبب في التسطيع والتشويه على مختلف المستويات.

بشار العيسى

باريس - كانون الثاني - ٢٠٠٥

## مقدمة

يضم هذا الكتاب جملة من موضوعات كتبت و قدمت في أوقات متقاربة نسبياً، تتمحور بصورة رئيسة حول أساليب التغييب والتحوير والتزييف التي تمارس عريباً في الدائرة الرسمية وملحقاتها الاعلامية“ أو حتى من قبل بعض فصائل المعارضة ، وذلك لدى التعامل مع القضية الكردية التي كانت وما زالت قضية وطنية ديمقراطية أساسية في كل من سورية والعراق.

فالکرد - وفق المنطق الرسمي المعكوس - يطالبون بما لا يستحقون. يببالغون في وصف الاضطهاد الذي يتعرضون. الكرد دائماً موضع الشك والريبة.... يتحركون بايعازات خارجية..... وهكذا يصل هذا المنطق الزائف إلى نتيجة فاسدة فحواها: انه لا توجد قضية أو مسألة يمكن أن تسمى بالمسألة الكردية سواء في سورية أو العراق.

المسألة الكردية في سورية - وهي الموضوع الأكثر تحديداً لهذا الكتاب - في منظور الرسميين السوريين مختلفة. فالناس - حسب زعمهم - جميعهم سواسية أمام القانون. المحقوق متساوية وكذلك الواجبات. والکرد في نهاية المطاف هم جزء من النسيج الوطني العام الذي يريد أعداء الوطن تمزيقه وتفتيته بغية الاجهاز عليه.... هذه هي خلاصة التوجه الرسمي العام المعتمد في سورية بخصوص المسألة الكردية“ وهو ما يسوق ويروج اعلاميا سواء من قبل المؤسسات الرسمية، أو تلك الخاصة التي آلت على نفسها أن تكون اداة تضليله اضافية ، ربما كانت الأخطر، في ميدان خلط الحابل بالنابل، ودس السم في العسل كما يقال“ وذلك بغية تسويق وتمييز وجهات نظر ومصالح المولدين....

إن المسألة الكردية في سورية - بناء على المعطيات جميعها - تعد اليوم قضية وطنية ديمقراطية رئيسة على مستوى البلاد ككل. فهي تخص أكثر من مليوني انسان يعانون إلى جانب الاضطهاد العام الذي يتعرض له الجميع، من اضطهاد مزدوج يتمثل في حرمانهم من حقوقهم القومية المشروعة وتعرضهم في الوقت ذاته لجملة من الاجراءات الشوفينية التي تستهدف خصوصيتهم القومية. وهم يتعرضون لكل ذلك نتيجة انتمائهم القومي الذي لا تقربه الذهنية الشمولية التي تسيّر دفة الامور في البلاد“ هذا الذهنية التي تستوحي توجهاتها من مبادئ حزب البعث التي لا تقرب بوجود الآخر ضمن نطاق التحديد البعشي لحدود الدولة المنشودة من قبله. تلك الحدود التي ترسم بمعزل عن الحقائق والمعطيات التاريخية والجغرافية والبشرية....

إن المعتمد بعشياً في ميدان التعامل مع القوميات الاخرى غير العربية هو مجرد الصهر، سواء الطوعي أو القسري الإجباري المفضل لدى البعث عادة.... هذا في حين أن التفاهم بين الجميع على قاعدة الإقرار بالمحقوق والواجبات، واحترام تعددية الخصوصيات القومية ضمن الاطار الوطني العام الذي يقوم بالجميع ومن أجل الجميع. كل هذه المفاهيم غائبة لاموقع لها في ايديولوجية البعث، وهي التي تظل باستمرار الخلفية النظرية للمنظومة المفهومية التي تتعامل بموجبها الجهات الرسمية السورية مع المسألة الكردية في سورية.

لكن الذي حصل في الثاني عشر من آذار المنصرم، وما تبعته من أحداث، أكدت للجميع أن المسألة هي أكبر وأعمق مما تروج له أجهزة الاعلام الحكومية وتلك الفضائيات التي تعمدت، وتتعمد، عن خبث تجاهل الموضوع، بل إعطاء صورة أخرى مغايرة تماما لما هي عليه الامور في الواقع.

إن القارئ الكريم المهتم سيقف بنفسه على أبعاد وماهية المسألة الكردية في سورية“ كما انه في الوقت عينه سيتبين مدى التزييف المبرمج الذي بات - بكل أسف - معلماً من معالم الخطاب الاعلامي العربي المعاصر. إلا أن هذا المعلم لا يغطي بطبيعة الحال اللوحة بأكملها“ فهناك معالم أخرى جادة موضوعية تعكس توجهات اولئك المؤمنين بقيمة الإنسان كإنسان بغض النظر عن كل العوامل الأخرى.....

إن الخط العام الذي تنتظم بموجبه الموضوعات التي تشكّل مضمون هذا الكتاب، يتشخص في الدعوة إلى الحوار الموضوعي الديمقراطي بين جميع الأطراف على أساس احترام واقع التعددية والاختلاف، والاعتراف بالآخر.

وقبل ان أنهي هذه المقدمة، لابد من التوجه بالشكر إلى جميع الأصدقاء الذين ساهموا في بلورة موضوعات هذا الكتاب، سواء بتقديم المعلومات أو الملاحظات. وأخص بالذكر هنا الصديق العزيز بشار عيسى الذي كان وراء فكرة اخراج هذا الكتاب، وتفضل مشكوراً بكتابة التقديم له. كما اشكر الأخ سامي داود الذي أسهم بصورة أساسية في عملية الطباعة.

الكتاب الآن هو ملك عام للقراء الأعزاء، هؤلاء الذين من حقهم تناول كل ما جاء فيه من آراء وأفكار بالنقد والتحليل“ وهذا ما انتظره. فالنقد وحده هو الكفيل بتثقيف الأفكار وتفاعلها، الأمر الذي يتمظهر - من دون شك - إيجاباً في واقعنا المعاش.

عبدالباسط سيّدا

ابسالاً - السويد

٣٠ - ١ - ٢٠٠٥

الميدان الذي يعد بحق عاملا من تلك العوامل التي غدا عالمنا الكبير بفعلها مجرد قرية اعلامية، لاتعرف الحدود والمسافات.

ولكن ما هو الحال بالنسبة إلى الإعلام العربي؟ ماذا عن واقعه الراهن وآفاقه المستقبلية؟ هل يرتقي هذا الإعلام إلى مستوى التحديات التي يجابهها المجتمع على مختلف المستويات؟ أم أنه هو الآخر لا يعد في أحسن الأحوال سوى الوجه الآخر المكمل للمؤسسة السياسية العربية، تناط به مهمات التعمية والتسويغ والتجميل؟

أسئلة كثيرة تبرز هنا وهناك، تمتد بجذورها إلى إشكالية الموقف برمته. ومن اتساع البون بين الواقع والطموح. وما يبدو لي أن المطلوب هنا ليس الاجابة عن الأسئلة المثارة هذه، بقدر ما يستلزم الأمر تحديد قسما ت الواقع الراهن للإعلام العربي، وتوصيفه، وذلك تمهيدا لاستشفاف ملامح ما يمكن اعتماده مستقبلا بغية الوصول إلى وضع أفضل.

ولإنجاز عمل من هذا القبيل في إطار ورقة بحثية كهذه محكمة بالوقت والمساحة، لابد من إيجاد صيغة ما لتصنيف الموجود، صيغ تصبو إلى معرفة القائم بأبعاده المختلفة. وهذا ما يفرض مسألة تعددية التصنيف إن صح التعبير. والمعني بذلك هو عدم امكانية الإحاطة بالموضوع استنادا إلى تصنيف وحيد الإتجاه، يخلط بين مختلف المستويات والمجالات، ويحشرها جميعا في خانة واحدة. والتصنيف المقترح هنا يقوم على أساس تناول الواقع الاعلامي من زوايا ثلاث تكمل الواحدة منها الأخرى، وتتفاعل معها سلبا أو إيجابا. هذا مع العلم أنه يوجد إلى جانب هذه الرئيسة زوايا أخرى فرعية، تندرج هنا وهناك في إطار تلك الرئيسة إذا استلزم الأمر.

## الإعلام العربي: واقع..... وتطلعات.....

تعد الثورة الاعلامية بأشكالها وصيغها المختلفة واحدة من السمات البارزة التي تميّز عصرنا الراهن. والثورة هذه عامة نوعية، تشمل المفاهيم والتقنيات، تتناول المنتج والمتلقي، لا تتجلى تبعاتها في الميدان السياسي وحده، بل في الميادين الأخرى بأسرها. ثورة تتجسد في أجهزة منتشرة في كل مكان، كانت في منظور الماضي القريب مجرد بدعة خيالية ليس إلا. لكنها أصبحت عبر زمن قياسي في متناول القسم الأكبر من الناس، يتعامل معها الفرد من خلال هاتفه النقال، أو القنوات الفضائية التي تجلب إليه العالم بزواياه اللامتناهية، أو اجهزة الحاسوب سواء المنزلية منها أو المكتبية أو تلك التي تضمها مقاهي «الانترنت» - الحاسوب التي غدت ظاهرة اجتماعية جديدة في عالمنا المعاصر، تنتشر بفعل شرطي العرض والطلب.

ولعله من نافل القول هنا أن نشير إلى واقعة امكانية الاستخدام المختلط - على الصعيد القيمي - لخصيلة الثورة الاعلامية هذه. وما نعنيه بذلك هو امكانية استخدام التقنية الحديثة في سياقات مختلفة، تتناغم مع منظور الجهود التي تريد توظيف الامكانيات في إطار ينسجم مع نوازعها وتوجهاتها بصرف النظر عن طبيعتها، سواء من جهة الحجم أو الامتداد. وهذا فحواه أن جميع القوى، سواء الخيرة أو الشريرة، السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، أو غيرها..... في مقدورها الاستفادة من ثمار التقدم المطرد المذهل المتفاعل في ميدان الاعلام، هذا



## ١- تصنيف الإعلام من جهة النوع:

هنا يمكننا أن نميز بين ثلاثة أصناف أساسية تقليدية، بالإضافة إلى صنف رابع بدأ يفرض ذاته في الساحة الإعلامية مؤخرا إلى هذا الحد أو ذاك. الأصناف الثلاثة المعنية هنا تشمل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء. في حين يتشخص الصنف الرابع في الإعلام المركب إن صح التعبير، المقروء - المرئي، وربما المقروء - المرئي - المسموع، وهو الإعلام الذي ياتينا من خلال المواقع الكثيرة على شبكة «الانترنت» بعروضها وأغراضها المتعددة المستويات والأهداف. وما يلاحظ في واقع الإعلام العربي را هنا هو هيمنة المرئي منه، وذلك مقارنة مع كل من المسموع أو المقروء. ويبدو أن ما أسهم في ذلك يتمثل بصورة أساسية في واقع ظهور القنوات الفضائية بإمكانياتها الكبيرة، وقدرتها على متابعة الحدث في انطلاقه وتفاعله.

أما الإعلام الجديد، «الانترنتي» إذا صح التعبير، فهو الآخر في طريقه إلى الانتشار والتغطية، خاصة بعد ظهور مواقع هامة تتقن العمل بصورة حرفية، تتابع الأحداث بفضل شبكة مراسليها الواسعة، وتقدم المعلومات والتحليلات على مدار الساعة.

## ٢- تصنيف الإعلام من جهة الاختصاص:

وما نعنيه بذلك هو وجود نوع من التخصص في إطار الجهد الإعلامي العربي باشكاله المختلفة. فهناك مؤسسات تعنى بالمسائل الفنية، وأخرى بالرياضية أو الاجتماعية أو الاقتصادية..... الخ ولكن الاهتمام بالجانب الاخباري السياسي يظل هو في المقدمة. في حين أن الاهتمام بالمسائل العلمية وقضايا الأطفال، ومشاكل الشباب، لا يرتقي إلى المستوى المنشود الذي يتناسب مع الحاجات الفعلية، وطبيعة

التحديات المعاصرة. وحتى فيما يتصل بالجوانب الأخرى التي تأخذ عادة نصيبها من الاهتمام والمتابعة، يلاحظ أن ثقافة الاستهلاك قد تركت آثارا عميقة في الجهود المبذولة، ويتمظهر ذلك في صيغ التشويه والتسطيح والإفساد.

## ٣- تصنيف الإعلام من جهة الاستقلالية:

هنا يمكننا أن نتحدث عن أشكال ثلاثة من المؤسسات الإعلامية تتحدد ملامحها بفعل قربها أو بعدها من تخوم الاستقلالية عن المؤسسة السياسية الرسمية وهي على التوالي:

### الإعلام الرسمي:

وهو الإعلام الذي تموله الدولة وتشرف عليه، وتوجهه ليكون بمثابة لسان حال السياسة الرسمية في مختلف الميادين. ما يميز هذا الإعلام بصورة عامة - سواء المسموع منه أو المرئي أو المقروء - هو الجمود والتخلف عن ركب التطورات المتسارعة التي يزخر بها عصرنا الرهن. كما ان الرقابة الصارمة والتدخلات المستمرة من قبل الأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى ضعف كفاءة قسم كبير من الكوادر العاملة في هذا الإعلام، جميعها عوامل تؤدي إلى إخفاق هذا الإعلام في جذب انتباه الناس وشدهم إلى متابعته. وما يزيد في تعقيد الوضع هو عدم ثقة الناس بما تقدمه لهم قنوات الإعلام الرسمي، لدرجة أن بعضهم لا يثق حتى بالنشرات الجوية المحلية، لذلك يكون التوجه نحو الأتنية الفضائية، وشبكة «الانترنت»، وغيرها من المصادر الخارجية، أملا في الوقوف على الحقائق بصورة افضل.

## الإعلام الخاص:

وهو الإعلام الذي لا يرتبط بسياسة رسمية محددة، وإنما يستند إلى توجهات الأفراد المالكين، ويسير بموجب الخطط والسياسات التي يعتمدها أصحاب المؤسسات الإعلامية أنفسهم. في إطار هذا الإعلام، يمكن للمرء أن يقف على معطيات ووجهات نظر مخالفة لتلك التي تسوق رسمياً، الأمر الذي قد يكون من شأنه أحياناً الكشف عن الحقائق والوقائع بصورة أفضل. لكن الذي يحدث، هو أن إجراءات الرقابة والتدخلات من قبل الأنظمة السياسية الرسمية العربية تحد من طموح الإعلام الخاص، المقروء منه على وجه التحديد، لأنه لا يستطيع تجاوز التخوم من دون موافقة الرقيب. هذا في حين أن الإعلام المرئي خاصة الفضائي منه، قد تجاوز هذا الشرط. ولكنه هو الآخر قد يضطر أحياناً - بناء على المستلزمات المادية - إلى الدخول في مساومات تقلص من درجة استقلاليته.

والأمر اللافت للنظر في هذا الميدان هو أن معظم الجرائد والمجلات قد تمكنت من استخدام شبكة «الانترنت» بفاعلية، واستطاعت بفعل ذلك الوصول إلى قرائها. إلا أن العقبة المالية تظل بالنسبة لها الهاجس الذي يشبط العزيمة، ويجريها على البحث عن مصادر التمويل التي لا تكون عادة من دون مقابل..... وفي إطار الإعلام الخاص هذا، يمكننا أن نميز بين الإعلام المقيم والآخر المهاجر، ولكل منهما همومه وشجونته. الإعلام الخاص المقيم، محكوم بمساحة الحريات المتاحة سواء في داخل البلد الذي ينطلق منه، أو في البلدان التي يتطلع إلى الانتشار فيها. ولكن مع ذلك يلاحظ أن هذا الإعلام يمتلك امكانيات أكبر - قياساً إلى تلك التي يحظى بها الاعلام المهاجر - وذلك على صعيد بناء العلاقات مع

الكوادر الثقافية، وتشخيص الواقع العياني عن قرب استناداً إلى المعيشة الحية. أما الإعلام المهاجر، فقدترته على الحركة أفضل، إلا أن عملية الوصول إلى الداخل العربي تعد بالنسبة له أيضاً إشكالية مركبة يجابهها بصورة مستمرة. في حين أن المسافة المكانية التي تفصله عن قضايا المجتمع تؤثر سلباً في قدرته على معاينة الوضع. لكنه من ناحية أخرى يشكل حاضنة هامة، تجمع الطاقات المهاجرة، ويحقق نوعاً من التواصل بين ثقافة الوطن وتلك التي تخص المهجر. كما أن الخبرات الإعلامية، والقدرات المعلوماتية المتوفرة في الخارج، تكون عادة مصدراً هاماً من مصادر الإغتناء والتنوع والتقدم بالنسبة إلى هذا الإعلام.

## الإعلام المشترك:

والمقصود به هو ذلك الإعلام الذي لا يعبر بصورة صريحة عن الرأي الرسمي لهذه الدولة أو تلك، مع أنه يتلقى الدعم المالي منها، ويخضع في سياساته لتوجهاتها. مثل هذا الإعلام يتمتع بقسط من الاستقلالية النسبية في القضايا غير الأساسية. وقد تمكن بدرجات متفاوتة من استقطاب جمهور لا بأس به من المتابعين، أولئك الذين سئموا رتابة الإعلام الرسمي، وتخلفه في ميدان ملاحقة الأحداث وتقديم المعطيات عبر اخراج رسمي، يفقدها عناصر التشويق والجذب والحيوية. ويبدو أن النتائج الإيجابية التي حققها الإعلام المشترك - إذا جاز التعبير - أثارت انتباه العديد من الدول، الأمر الذي دفع بها نحو بناء العلاقات مع مجموعة من المؤسسات الإعلامية الخاصة أيضاً، مما أثر سلباً في مستويات استقلالية هذه الأخيرة.

إن الإعلام العربي بأصنافه وأشكاله المختلفة إنما هو تعبير عن واقع قائم، تتحكم فيه جملة من العوامل التي تحدد مسار الأحداث في الدول العربية. وقد

كانت العلاقة بين المؤسسة السياسية ونظيرتها الإعلامية باستمرار هي العلاقة المحورية المفصلية في قائمة أولويات الأنظمة السياسية العربية. ومثل هذه الوضعية، تؤدي بنا إلى تأكيد واقعة مفادها عدم امكانية الحديث عن الحرية الإعلامية بمعزل عن الاعتراف بالحرية العامة، واحترامها في هذا المجتمع أو ذاك. وهذا أمر لا يتم بلوغه إلا في أنظمة ديمقراطية تستمد مشروعيتها ونسغها من إرادة مواطنيها الأحرار. تتحمل مسؤولياتها، وتعتز بأخطائها من دون عقد أو مواربة. تعتمد أسلوب الشفافية التامة في تناولها ومعالجتها لقضايا الوطن والمواطن.

أما أن يكون الإعلام أداة للتبرير والتميرير، وسيلة التحسين الإيهامي والتغطية على العيوب البنيوية، مصدرا للتزييف ونشر الأضاليل، أساسا لتسويق وجهات نظر أحادية الجانب تعتمد أسلوب إثارة المشاعر والعواطف، وتغفل عن دراية أهمية وضرورة المحاكمة العقلية الموضوعية التي لا يمكن الإستغناء عنها، إذا شئنا أن نعيش عصرنا بتعقيداته وتحدياته. إن الإعلام إذا أنيط به أن ينجز هذه المهام المأتي على ذكرها، فهذا فحواه أن السلطة السياسية تريد تطويع الواقع وفق تصوراتها الرغوبية التي تنسجم مع مصالح فئة محدودة من المجتمع. فئة تتحكم بالمقدرات وأسباب الهيمنة.

لكن المشكلة هنا بالنسبة إلى الأنظمة السياسية تتمثل في حقيقة أن الداخل لم يعد في عالمنا المعاصر بمعزل عن الخارج، خاصة في ظل التطور المذهل المستمر في عالم الاتصالات بتقنياته وابتكاراته المتلاحقة. وإذا أضفنا إلى ذلك جهود الخارج الخبيثة في ميدان ترتيب الأمور لصالحه، فإننا سنصل إلى نتيجة خلاصتها أن الأمور إذا استمرت على هذا المنوال، فإن بدائل الداخل العربي ستتكشف على ذواتها أكثر فأكثر، ولن تستطيع مختلف الجرععات الإعلامية من إقناع المواطن،

هذا الذي بدأ يشعر ويتلمس عن قرب مدى الشرخ الذي يفصل بين الشعارات والتطبيق، بين الامكانيات الحقيقية والهوسات المستهلكة. هذا المواطن الذي يتحسس يوميا مدى الحاجة إلى تركيز الطاقات وتوجيهها، لتأخذ مسارها الطبيعي في خدمة عملية التنمية والنهوض، بل أن هذا المواطن يعيش واقع هدر الطاقات من قبل شرائح مهيمنة، تحتل الوطن والأمة في أحزابها، ومن ثم تحتل هذه الأخيرة في مجموعة من اللامرتبيين الذين يتحكمون بمفاصل اللعبة ومراميتها. يساهمون في إخراجها من خلال أدوار مختلفة تتناسب مع طبيعة المصالح ومقتضيات استمرارية السيطرة.

إن الواقع الحالي للإعلام العربي - على الرغم من الإنجازات التقنية والمعلوماتية بصيغها المختلفة - لا يرتقي إلى المستوى المطلوب. ولا يتناسب مع حجم الامكانيات المادية التي تستهلكها المؤسسات الإعلامية الرسمية منها على وجه التخصيص.

ولعل الأمر الذي يلفت الانتباه أكثر من غيره هنا، هو ضعف الخطاب العربي الإعلامي الموجه نحو الخارج. وعدم تمكنه من بناء الجسور مع المؤسسات الإعلامية الدولية، الأمر الذي كان من شأن إنجاز حصيلة إيجابية متعددة الجوانب.

تُرى هل ستستمر الأوضاع هكذا أم لا بد من فعل شيء ما؟ ما طبيعة المطلوب وما هي حظوظه من النجاح؟

واقع إشكالي، واسئلة مفتوحة تقتضي البحث والمتابعة، لكنها في مطلق الأحوال لا تقبل التسوية أو التأجيل

لتمكنت من تنفيذ حشود المزاعم، وأسهمت في تمهيد الطريق أمام توجهات علمية، تاريخية مفتوحة الآفاق، تكون المقدمة الأكيدة، والخلفية المتناسكة لجهود خيرة، تنشُد تنمية حقيقية ضمن فضاءها الحيوي، تنمية كانت وستكون المخرج الأُوحد للإنسداد الشمولي الذي يكتم أنفاس العباد والبلاد في شرقنا الجريح.

إننا إذا تأملنا بنفس بحشي هادىء في جملة ما يقدم راهنا عبر القسم الأكبر من المؤسسات الاعلامية العربية بتقنياتها وطرقها وأنواعها المختلفة، لثيينا معالم قسما عدة، تشكل عبر تفاعلها فيما بينها ملامح الخصوصية التي يتسم بها الواقع الإعلامي العربي في يومنا هذا. ومن أهم تلك القسما:

#### ١- هيمنة الإعلامي على الثقافي:

إذا كان الهدف الرئيس لأية وسيلة اعلامية هو تسويق رأي معين، أو تسويقه، أو حتى تكوينه بين جموع المتابعين، وذلك بما ينسجم مع توجهات المشرفين، فإن هذه الوضعية تأخذ منحى أكثر حدية بالنسبة إلى وسائل الإعلام العربية بصورة عامة. إذا أن القسم الأكبر منها يرمي إلى اقناع الناس بدلا من تقديم المعطيات لهم، ليحكموا عليها بأنفسهم. وعملية الإقناع هذه تستلزم التركيز على الجوانب الموائمة المتناغمة مع المرامي من دون غيرها. وهذا مؤداه عدم إعطاء الفرصة الكافية للمثقف الجاد الذي يحتكم عادة إلى ملكته النقدية، يقارن، يبحث، يعيد ترتيب الأحكام، ويتفاعل مع المعطيات بذهنية بعيدة عن الجوازم والنواهي المسبقة. وفي أحوال معينة قد يعطى المثقف والجهد الثقافي على وجه العموم حيزا من الاهتمام الملحوظ، إلا أن التدقيق في المعادلة يبين أن ذلك يتم في سياق يليي مطالب المشروع الإعلامي الاقناعي السائد. هذا المشروع الذي بات من جهة أخرى موضع استقطاب الطاقات، سواء المنتجة أو المتلقية، الأمر الذي ينعكس سلبا على واقع الثقافة المكتوبة التي باتت في قسم كبير منها تفتقر إلى العمق والشمول

## تغيب الوعي وأسطرة المزيف في الإعلام العربي

لعلّه من محاسن الطفرة الإعلامية التي شهدها العالم العربي في السنوات الأخيرة - وهي طفرة ما زالت تتفاعل نتيجة انتشار المزيد من الفضائيات، وظهور عدد من الصفحات "الانترنتية"، هذا إلى جانب تقدم مستوى الاتصالات بأشكالها المختلفة- نقول لعلّه من محاسن الطفرة الإعلامية هذه أنها مكنت الانسان العادي، فضلا عن المتابع الباحث، من الاطلاع على زوايا مختلفة للأحداث، ومقاربة رؤى متميزة" وقراءات متباينة للموضوعات ذاتها التي تكون محور المناقشات والمباحثات.

لكن الجانب السلبي في الطفرة المعنية لا يمكن هو الآخر تحاشيه، بل من الملاحظ أنه قد غدا بفعل الآليات المنظمة التي تخضع لها المؤسسات الإعلامية العربية، سواء الرسمية منها أو الخاصة، موضع تساؤلات مشروعة، تتناول النوايا والرامي، وتسعى من أجل التمتع في مدى مصداقية ما يقدم بغية الوصول إلى حقيقة ما يجري.

وما يزيد من قتامة الموقف أكثر، هو ندرة الجهود الاستنباطية التي كان من شأنها التحرر من ربكة بحر الجزئيات، والتفصيلات المملة، والتمكن من تحديد المسارات الأساسية في حركة الأحداث. كما أن الجزئيات ذاتها تكون في معظم الأحوال أداة لفرض ذهنية منظمة، تستهدف المصادرة على الجهود التقييمية النقدية التي لو قيض لها أن ترى النور في هذا اليباس الذي نعاني منه جميعا،

البحثيين، وغدت هي الأخرى تلهث من أجل اللحاق بالثقافة المنطوقة - المرئية الموجهة“ فتأتي الحصيلة كسيحة، هشة، تعاني من التسرع والضحالة. وفي حالات أخرى، يتكيف بعض المثقفين مع المناخ غير السوي السائد، فتراهم يدافعون عن قضايا لا يقرون بصحتها في دواخلهم، أو يلوذون بعبارات فضفاضة رواغة، وذلك للتنصل من مسؤولية تحديد المواقف، أو يلتزمون الصمت السليبي الذي لا يليق بشرف المسؤولية الملقاة على الكواهل.

ولكن الساحة الثقافية عندنا لا تخلو لحسن الحظ من أصحاب مشاريع ثقافية أصيلة، أولئك الذين التزموا العناد المحمود، ولم تبهرهم الأضواء الساطعة، يتابعون عملهم الشاق ضمن شروط قاسية كاجحة، يستمدون العزيمة من إيمان راسخ بضرورة تجاوز واقع الضعف المركب الذي تعيشه المجتمعات العربية. وما نعيه بذلك هو تخلفها الفلكي عن عصرها من ناحية“ ومعاناتها من أنظمة أفقدتها حتى الكرامة الانسانية من ناحية ثانية.

## ٢- اعتماد المزيف مثالا أو تزيف المزيف:

وتتمثل هذه الخاصية في واقع النزعة الديماغوجية التي تهيمن على الخطاب الاعلامي العربي، وهي نزعة تخلط الحابل بالنابل، وتقطع السبيل أمام أية امكانية لاستيعاب الواقع بصورة موضوعية نقدية. نزعة تخاطب الأحاسيس والانفعالات بل انها تفتعلها وتنميها وذلك على حساب العقل. وما يلاحظ هنا هو أن منظري هذه النزعة يسوقون مفاهيمها وأحكاما وتحليلات لاتستند إلى أي سند واقعي أو منطقي. ومع ذلك تراهم يستمرون في فعلهم التضليلي المبرمج. يكتفون بإبراز أنصاف الحقائق وأشباهاها. يعتكزون على المقارنات الميكانيكية. يتعللون بأسباب وهمية خرافية. لا يتورعون عن اختلاق روايات أو تقويل الروايات

بما لا تحتويه. كما انهم في الوقت ذاته يمارسون فعلا تزيفا مركبا يشمل الأصل والنسخة الفاسدة. ولعل المثال العراقي يعد ضمن هذا السياق المادة الأكثر تمكينا لنا للوقوف على أبعاد الجهود التضليلية التي ما زالت تمثل الميسم الذي يوشم به كم هائل من البرامج الاعلامية العربية. ففيما يتصل بهذا المثال يقف المرء بسهولة - لاتستدعي الكثير من التركيز أو التمهيص - على مدى أبعاد الديماغوجية الحرفية التي تمارسها المؤسسات الاعلامية سواء الرسمية منها أو غيرها من الخاصة والمشاركة. فقد اقامت هذه المؤسسات الدنيا ولم تقعد لها بعد احتجاجا على عدم مشروعية مجلس الحكم العراقي الذي تصدى لمهمة ادارة البلاد بعد الانهيار السحري لنظام صدام الذي كانت هذه المؤسسات ذاتها قد بالغت في تهويلها لقدراته إلى حد الأسطورة. أما الذريعة التي كانت تقدم عادة فتمثلت في حكم مفاده أنه مجلس غير منتخب من قبل الشعب. ورغبة من هذه المؤسسات في دعم موقفها المتهالك أصلا، كانت تروج بأسلوب غير معهود لفتاوى أحدهم ممن لم يتمكنوا من تقويم الاعوجاج في بلدهم الأصلي. خاصة تلك الديمقراطية البطيركية التي ما زالت سيفها يفرع به عند اللزوم كل من فكر في الاصلاح. وقد بالغ المروجون لمقولة المشروعية وضرورة مراعاتها في عراق ما بعد صدام، حتى بلغ بهم المقام إلى اعتبارها بدهية واضحة لاتقبل النقض ولاتستوجب البرهان. متجاهلين عن عمد أكيد حقيقة عدم تمتع أي نظام عربي - بغض النظر عن التسميات والألقاب - بالمشروعية وفق تحدياتها القانونية المتعارف عليها دوليا . والأنظمة المعنية تحكم منذ عقود، تتباهى بالاستقرار السياسي من دون الاجتماعى الذي حققته بمباركة من الخارج الدولى، وليس الداخل الشعبى.....

أما الحالة العراقية الجديدة فقد كان يطلب منها - وما زال - أن تكون منبثقة من إرادة الشعب بانتخابات ديمقراطية نزيهة لم تشهدها أية دولة عربية في تاريخها والعراق ضمنا. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن القوى التي كانت تشكل قوام مجلس الحكم، وتشارك اليوم في المؤسسات الحكومية العراقية، هي قوى فاعلة، تمثل طاقات واسعة من المجتمع العراقي بسائر أطيافه ومذاهبه. ويكفي أن نشير في هذا السياق إلى التمثيل الكردي. فالكرد الذين يشكلون على الأقل ربع سكان العراق إن لم نقل الثلث كانوا وما زالوا مشاركين في مختلف المؤسسات بمثليهم المنتخبين. ونحن إذا اعتبرنا الكرد جزءا من المجتمع العراقي الذي نطالب بعدم تقسيمه، فهذا فحواه أن ما يعادل سكان الأردن أو منطقة الخليج بأسرها، أو لبنان مع فلسطين قد شاركوا في إدارة النظام الجديد في العراق عبر مثليهم الشرعيين. أما القوى الأخرى من دينية وعلمانية، شيعية وسنية، فهي قوى لها تاريخها وانتشارها الشعبي المؤثر. ولكن مع كل هذا وذاك، يتفق الجميع من العرب والكرد والتركمان والكلدان والآشوريين، من الشيعة والسنة والصائبة والازدية وغيرهم من مكونات المجتمع العراقي، أن الانتخابات الحرة هي الحل الأمثل لمعالجة المعضلات والمدخل نحو العراق الجديد.

ولكن يبدو أن الأمر لا يروق لمثقي الفضائيات الذين لا يريدون رؤية الوفاق وسماع الأدلة. بل يستمرون في غيهم المتهالك. يتباكون على نظام استلم مقاليد السلطة في غفلة من الزمن بانقلاب عسكري منح المشروعية لذاته بذاته، وفصل دستورا مؤقتا لم يلتزم هو نفسه به. وقد تمثلت الحصيلة في بروز صدام حسين الذي تمكن من ازاحة كبار اللعبة، وغدا بلا منازع حامل سائر الألقاب الدينية والدينية، قديمها وحديثها. جفف الأهوار في الجنوب، وأعلن الأنفال ضد الكرد في كردستان، وصفى الرفاق والأعزاء في الوسط، وأعلن الحرب على إيران بناء على

نوبا وتطلعات لم تكن في صالح المنطقة أو المسلمين على وجه العموم. كما تسبب من خلال غزوه للكويت في إحداث جروح عميقة في الجسد العربي لن تندمل بسهولة. كل ذلك كان يقدم عليه صدام اعتمادا على أجهزة أمنية كان مجرد ذكرها يدخل الرعب إلى قلوب المسؤولين العراقيين، ناهيك عن الشعب المسكين. كما ان صدام حسين وليس غيره كان المسؤول الأول عن تبيد ثروات العراق، وهجرة اصحاب الأدمغة، اما من بقي منهم فكان جل همهم هو السكوت وعدم اثاره الحقن، وذلك رغبة في عدم دفع الضريبة الباهظة. وبين هؤلاء واولئك حفنة ممن لديهم الاستعداد للتلون بالمطلوب المناسب في الوقت المناسب.

ومع كل هذا وغيره الكثير من التفصيلات التي بات القاصي يعرفها قبل الداني، لم نشهد يوما، ولم يتبادر إلى أسماعنا أن ايا من ابطال الاذاعات العربية سواء المرئية منها أو المسموعة قد دعا أو طالب بتطبيق مبدأ المشروعية على نظام استنبت أصلا من بذرة غير مشروعة. نظام كان يطالب الوالد بدفع ثمن الرصاصات التي اعدم النظام نفسه وليس غيره بها ولده.

### ٣- تسطيح الوعي وتشويهه:

إن ثقافة التهويل والتهليل، وإثارة الانفعالات القوية، بما في ذلك الهيجانات الهستيرية التي تسوق عبر العديد من المؤسسات الاعلامية العربية، خاصة تلك التي تمكنت بفعل قدراتها المالية واساليبها الجديدة من استقطاب جمهور واسع في المشرق العربي أو مغربه. إن هذه الثقافة لم ولن تؤدي إلى تاسيس وعي عقلاني جاد من شأنه استيعاب الموقف في سياقه التاريخي واستشفاف آفاق المستقبل. وعي في مقدوره تحليل الواقع المعاش بنفس موضوعي، فيشخص بدقة بحشية أسباب الضعف ومستلزمات القوة، ويساهم في عملية اعتماد الآليات الواقعية التي من دونها تظل الأهداف مجرد تمنيات أو أحلام جميلة ليس إلا.

والثقافة المعنية هنا هي تلك التي تنأى بنفسها عن العقل، وتتمترس في دهاليز الوعي اليومي. تلتزم صناعة الاشاعات وتسويقها. تستفيد من سلبيات ردادات الفعل السريعة التي تنشدها أصلا، وتصبو إلى إثارتها. أما الحصيلة التي تترتب على كل ذلك فتتمثل في حالات الشك والتوجس التي تمهد عادة للضغائن والأحقاد، سواء بين مكونات النسيج الواحد، أو بين هذا الأخير والخارج الذي لم يعد في استطاعة أي كان تجاهل العلاقة التفاعلية التي تربطه مع الداخل على مختلف المستويات.

ودفعا لأي التباس مضلل، أو منعا لأية استخلاصات تأملية إيهامية تؤدي إلى زيادة درجة ضبابية المواقف وهلاميتها، نرى تخصيص الحديث هنا من خلال نماذج واقعة، تبين من جهة كيفية تناول بعض المؤسسات الاعلامية العربية لموضوعات حساسة ساخنة، وتلقي من جهة ثانية الأضواء على جانب من الأهداف المتوخاة من العملية برمتها.

#### أ- قضية كركوك:

لقد تعاملت المؤسسات الاعلامية المعنية هنا مع هذه القضية بمنتهى التحيز المنبثق عن مواقف مسبقة، لاتستمد مشروعيتها من أية حقائق تاريخية أو جغرافية، بل كانت المواقف غالبا تبني على حقد دفين غير مشروع أفصح عنه صراحة معد أحدا البرامج التلفزيونية - الذي من المفروض فيه وفق اسم البرنامج نفسه- أنه يستمع إلى جملة الآراء المتباينة، ويتناول الموضوعات من زوايا مختلفة انطلاقا من مبدأ نسبية الحقائق وتكاملها فيما بينها. فقد أثار المذكور امتعاض كل من يفكر بعقله حينما كان يخاطب ضيفه الكردي بأسلوب سوقي فظ قائلا: " تريدون ابتلاع كركوك"، أو " عينكم على كركوك"، أو ما شابهه. وكان

الكردي وليس صدام كانوا وراء العبث بالبنية السكانية لمنطقة كركوك والمناطق المحيطة بها على مدى عقود، وذلك تلبية لنوازع شوفينية لا تخفى على أحد. إن أمثال هذا المذيع وغيره كانوا وما زالوا على استعداد للقبول بتركمانية أو كلدانية كركوك، وذلك تهريا من الاعتراف بالواقع القائم، بل انهم على استعداد لمنحها - اذا استطاعوا- حتى للجان او العفاريات، طالما أن ذلك يؤدي إلى تجاوز الحق الكردي التاريخي والجغرافي والبشري الراهن في هذه المدينة التي يسيل أمامها لعاب الجميع بفعل نفظها الذي غرف منه نظام صدام حتى الثمالة، ذلك النظام الذي كان ينفق العائدات في ميدان شراء الذمم، وحفلات القتل الجماعي، فضلا عن ليالي التهتك والموبقات باسمائها المختلفة.

لقد اعتمدت الوسائل الاعلامية، ومن خلالها مجموعة من الأقلام العربية نتائج سياسات التطهير العرقي المنظمة التي مارسها نظام صدام على مدى عقود في منطقة كركوك. وهذا ما يستشف من عدم دعوتها لمؤرخين وباحثين مختصين محايدون في استطاعتهم وضع النقاط على الأحرف. كما كان التجاهل المتعمد لقرارات ومحاضر اللجان والهيئات الدولية ذات العلاقة بالمنطقة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الاولى. (وبهذه المناسبة لابد من دعوة المؤسسات الاكاديمية العراقية على وجه العموم والكرديستانية على وجه التحديد إلى تنظيم ندوات ومؤتمرات علمية دولية، يشارك فيها المختصون من مختلف الدول إلى جانب نظرائهم المحليين، وذلك بهدف القاء الضوء على هذه القضية وغيرها من القضايا التي قد تثير الالتباس أو الخلاف الناجم عن الجهل).

لقد اتخذت الجهات الاعلامية هذه من قضية كركوك مادة ساخنة أرادت بها إثارة المشاعر، وخلق أو هام ومحاور زائفة، فحواها أن الكردي يريدون السيطرة على حق الآخرين في وقت كان الواجب يلزم الجميع بضرورة الاقرار بالوقائع، بل وادانة

فظائع ارتكبت تحت شعارات حماية المصالح القومية التي طالما تشدق بها من حمل زورا لقب حامي البوابة الشرقية. والأمر اللافت للنظر في هذا السياق، هو أن الاعلام المعني نفسه الذي الهب المشاعر بخصوص كركوك، لم يتطرق إلى ذكر مدن أو جزر عربية اقتطعت عنوة في الماضي القريب، والحقت من قبل دول الجوار التي تكون عادة الطرف الآخر الفاعل في أي جهد اقليمي يرمي إلى المصادرة على الحق الكردي.

### ب-موضوع الوجود الاسرائيلي في كردستان العراق؛

يبدو أن الدول المجاورة للعراق التي تعاني من العقدة الكردية، ونعني بها تركيا، ايران، سورية، قد هيأت من خلال أجهزتها الأمنية التي تنسق فيما بينها ليل نهار، وتتبادل الخبرات والخدمات والادوات والمعلومات، قائمة اتهامات مفرجة، تدخل في إطار حملتها المسعورة ضد ارادة الشعب العراقي عامة، والكردي في كردستان العراق خاصة، هذا الشعب الذي يريد أن يداوي جراحاته، ويتجاوز تبعات المحنة القاسية التي ألمت به عبر عقود مظلمة هي عمر النظام القمعي الذي كان يقوده صدام وأعوانه.

فقد كانت، وما تزال، الماكينة الاعلامية لهذه الدول، ومعها جملة من أشباه المثقفين الباحثين عن الشهرة والمال وراحة البال فضلا عن الرغبة في اشباع النزوات وتعويض النقص، تؤكد باستمرار ضرورة المحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيه. وكأن قرار التقسيم كان قد اتخذ بالنسبة إلى هذا الأخير، ولم يعد سوى التنفيذ. ولكن بعد أن تبين للجميع أن هذا الزعم لم يكن سوى دجلا وظف لاثارة الشعوب بعضها على بعض، وذلك بعد أن أكد الكرد - انطلاقا من تحليلاتهم الخاصة - تمسكهم بوحدة الأراضي العراقية قبل غيرهم، اعتمدت الجوقة الاعلامية لدول الجوار المعنية موضوعا آخر بهدف تضليل شعوبها، وفرض حالة

من الارهاب الفكري والسياسي في مواجهة اولئك المثقفين العرب والأتراك والاييرانيين الذين تمكنوا من خرق قيود الايديولوجيات الرسمية المتبناة، وطالبوا - ومازالوا- يطالبون بضرورة العمل على إيجاد حل عادل للقضية الكردية في المنطقة. والورقة المستخدمة هذه المرة هي تلك الاسرائيلية. ولكن قبل أن نتناول هذا الموضوع نود التوقف قليلا عند موضوع التقسيم، هذا الموضوع الذي ما زال يعد تهمة من قبل الدول المشار إليها، تلك الدول التي تسعى بفعلها إلى خلق انطباع زائف لدى شعوبها فحواه أنها قد أجلت البت في قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان وكرامته، إلى جانب التنمية وغيرها، وذلك نظرا لانشغالها بأمر أخطر من بينها امكانية تقسيم العراق.

وباعتبار إن تهمة التقسيم ترد باستمرار على رأس قائمة التهم التي توجه إلى الحركات الكردية في الدول التي تضم جزءا من الأرض الكردستانية، لذلك نرى أن الموضوع يقتضي معالجة متأنية بعض الشيء.. من المعروف لدى الجميع أن الملامح الأساسية للحدود التي تفصل بين دول المنطقة قد ثبتت بموجب الاتفاقات الدولية الاستعمارية التي سبقت وأعقبت الحرب العالمية الأولى. وقد جاءت مرحلة ما بعدالحرب العالمية الثانية لتؤكد من جديد عملية الاستمرار في احترام الحدود الاعتبائية التي كانت قد وضعت بين الدول في منطقتنا وغيرها من مناطق العالم. وقد ظهرت نتيجة الاتفاقيات المعنية جملة من الدول من بينها الدول العربية. اما الدولة الكردية فلم تظهر إلى الوجود لا لتخلف الكرد أو عدم رغبتهم في ذلك، أو تقاعسهم. وإنما بفعل تناغم المصالح الاستعمارية مع مساعي اقليمية خاصة من جانب تركيا التي كانت ترى في ظهور الدولة الكردية النهاية لتاريخها الاستعماري الذي أرهاق المنطقة عبر قرون طوال، وتسبب في تخلفها، هذا التخلف الذي ما زلنا جميعا نعاني من آثاره على مختلف المستويات.



وفي يومنا الراهن نرى أن الحدود الدولية في مناطق النزاع لم تعد تحظى بالقداسة غير المسوغة التي كانت قد أسبغت عليها، لأنها كانت ومازالت في الكثير من المناطق ضد إرادة ومصالح الشعوب. ولعله من نافل القول الإشارة هنا إلى ما حصل في مناطق آسيا الوسطى والبلقان، وقبل ذلك في شبه القارة الهندية، ولاحقا في مناطق الشرق الأقصى، ولانعلم ما ستحملة لنا الأيام القادمة من متغيرات. إلا أنه مع كل هذا، يلاحظ أنه بمجرد ظهور أية بوادر في الأفق، توحى بإمكانية تخفيف الضغط عن الكرد الذين يعانون اضطهادا مركبا يتمثل في حرمانهم من حقوقهم القومية الديمقراطية، وتعرضهم في الوقت ذاته لظلم ندر نظيره في الكون إن لم نقل انعدم. نقول بمجرد ظهور بوادر أولى تخص حقوق الكرد، تنطلق الهيجانات الشرسة من مكامنها، وترمى الأقنعة جانبا، فتغدو الوجوه هي نفسها، على الرغم من تباين الشعارات والأساليب.

فتركيا التي غزت منذ أكثر من ثلاثين عاما جزيرة قبرص الوادعة، وقسمتها، وأعلنت من جانب واحد قيام دولة لبضعة آلاف من سكان الجزيرة الأتراك، دولة لايعترف بها في هذا العالم سوى تركيا نفسها، ترفض حصول الكرد في كردستان العراق على الحد الأدنى من حقوقهم المشروعة، على الرغم من أن عددهم يمثل على الأقل ربع سكان العراق. كما أنها ترفض الاعتراف بالوجود الكردي أرضا وشعبا في إطار الدولة المعروفة راهنا باسم الجمهورية التركية مع أن نسبة الكرد هناك تصل إلى أكثر من ثلاثين بالمائة لمجموع سكان تركيا اليوم الذي يقارب ٦٥ مليوناً. والمفارقة الكبرى هنا هو أن تركيا نفسها تسعى بكل طاقاتها من أجل الانضمام إلى الاتحاد الاوربي الذي تعد مسألة الاعتراف بحقوق القوميات بالنسبة إليه من البدهيات المسلمات التي لايجوز صرف الوقت والجهد من أجل اثبات مشروعيتها.

أما فيما يتصل بالجانب العربي، فما نشهده من أقاويل، واجترار للمغالطات هنا وهناك أمر يثير الاستغراب والامتعاض. فضلا عن الأسى خاصة حينما تقرأ لبعضهم من كان يعتقد أنهم قد تجاوزوا عقد التعصب القومي، والتزموا القيم الحضارية التي تمكّن من استيعاب الجميع على الرغم من التنوع والاختلاف. فلبنان على سبيل المثال الذي لايتجاوز مساحته نصف وربما اقل من نصف مساحة محافظة الحسكة يعترف باستقلاله التام من قبل الشقيقة الكبرى سورية، على الرغم من كل القواسم المشتركة التي تربط بين الشعبين في البلدين، بينما يعد ظهور الدولة الكردية المستقبلية خطأ أحمر بالنسبة لسورية، وذلك على حد تعبير الرئيس بشار الأسد نفسه وليس غيره. هذا على الرغم من علمه الأكيد وغيره من السياسيين والمثقفين العرب المعنيين بالموضوع أن الشعب الكردي له خصوصية تميّزه عن شعوب المنطقة. وهو شعب أصيل يعيش على أرضه التاريخية التي قسمت والحقت بناء على اتفاقيات استعمارية وليس غيرها بدول المنطقة، هذه الدول التي تتجاوز جميع خلافاتها وتتعاقد بكل امكانياتها في سبيل منع الكردي من بلوغ حقه المشروع السليب.

والأمر ذاته بالنسبة إلى الدول المجهرية في منطقة الخليج على حد تعبير المرحوم عبدالرحمن منيف، إذا أسعفتني الذاكرة. فجميعنا نعلم أن السلطة السورية قد شاركت عسكريا في حرب تحرير الكويت بقيادة أمريكية، هذا على الرغم من كل أوجه الشبه والقواسم المشتركة سواء في التاريخ واللغة والعادات... الخ بين الكويت والعراق، وبين الكويت وغيرها من دول الخليج. ما نعتقده في هذا السياق، هو أن الأمر لايجتاج إلى برهان معقد لنصل نتيجة فحواها أن قيادة حزب البعث في سورية، وهو الحزب الذي يقود الدولة والمجتمع بفرمان سلطاني، كانت تناقض نفسها بنفسها في موقفها ذاك. خاصة إذا أخذنا

بعين الاعتبار واقعة كونه حزب انقلابي - بناء على تعريفه هو لنفسه - يدعو إلى الوحدة التي تأتي في مقدمة أهدافه الثلاثة الكبرى، ولكنه فعل ما فعل انطلاقاً من المصالح والرغبة في الاستمرار.

ولكن حينما يأتي موضوع الكرد تأخذ الأمور منحى آخر، ويبدأ الحديث عن المحرمات المحظورات، والمؤامرات والتحديات والهلوسات وغيرها. وتصبح كل الوسائل مباحة، وتغدو جميع العلاقات مشروعة، وذلك أسوة بصدام حسين نفسه الذي تنازل بموجب اتفاقية آذار ١٩٧٥ عن حقوق عراقية لا عيار عليها لصالح نظام شاه إيران الحليف الاستراتيجي لأمريكا واسرائيل وغيرهما، وذلك مقابل مساعدته في التخلص من الخطر الكردي المزعوم. هذا مع العلم أن الشعب الكردي لم يكن يطالب سوى بالحد الأدنى من حقوقه القومية المشروعة. والأمر الأغرب من هذا وذاك هو ما يتشخص في مواقف مجموعة من المثقفين العرب ممن يدخلون أنفسهم في خانة المعارضين. فهؤلاء يسلّمون - بناء على دوافع شتى - بالمنظومة المفهومية التي تعتمدها العقيدة البعثية الرسمية في ميدان الغاء الآخر بالقوة وإجباره على الرضوخ لعملية الصهر. وهم بدلا من أن يراجعوا حساباتهم، ويستفيدوا من معطيات التاريخ والجغرافيا، انطلقا من الإقرار بحق الشعوب، والسعي من أجل مد الجسور معها بناء على المصالح المشتركة، بعيدا عن الضغط والإكراه، تراهم يغرفون من الاناء ذاته، ويلوذون بالحجج عينها على الرغم من التناقضات التي يوقعون أنفسهم بأنفسهم فيها. فأحدهم يطالب الكرد بالتمهل والانتظار إلى زمن القوة العربي الذي يبدو أنه - إذا سارت الأمور على وتيرتها الراهنة - لن يأتي في الأفق المنظور. ليس هذا فحسب، بل ان صاحبنا يرى أن مطالبة الكرد بحقوقهم تؤدي إلى إطالة أمد قوانين الطوارئ والأحكام العرفية. وهكذا يغدو الكردي وفق هذا المنطق المعكوس مسؤولا عن الظلم الواقع على

المجتمع انطلاقاً من سعيه في سبيل وضع حد للظلم الذي يحيط به من كل الجهات. إن صاحبنا هذا وأمثاله من الذين تتفتق عبقرياتهم بين الحين والآخر، فتكشف لنا عن مفاهيم واطروحات فريدة من نوعها، يتخذونها عكازة علّها تمكنهم من التهرب بعيدا عن الاستحقاقات. فبدلاً من أن يطالب هؤلاء أبناء القومية الأكبر بالاعتناء بأبناء القومية الأصغر، والمطالبة بالحقوق. وبدلاً من الدعوة إلى التواصل والتعامل بين النخب السياسية والثقافية والجهامير الشعبية لمختلف مكونات النسيج الوطني، بدلاً عن كل هذا وذاك، يلجأ هؤلاء إلى قطع الأواصر، وإثارة الأوهام والارباكيات.

الكردي مطالب دائماً وفق منطق هؤلاء المعكوس كما أسلفنا بإثبات حسن النية. فهو المتهم الأبدي بالنزعة الانفصالية، وانسجاماً مع مبدأ سد الذرائع، يسكت هؤلاء إزاء ما يتعرض له الكردي من اضطهاد شولي يتناول الأرض والانسان. بل ان بعضهم يطمس التاريخ ويحور في الجغرافيا، وبعضهم ويشوه الشخصية التاريخية. كل ذلك كي لاترك للكردي مساحة للتفكير في أمور تهدد المصالح العليا للوطن. واي وطن هذا إذا كانت مصالحه تبنى على شقاء أبنائه. وأية وحدة وطنية هذه إذا كانت قائمة على الإكراه والتهديد والوعيد. إن هؤلاء لايعترفون - عن معرفة في أغلب الأحوال - بكون العامل الأبرز في تعزيز الوحدة الوطنية يتمثل في خلق الحوافز لدى الجميع من أجل التمسك بها والدفاع عنها، أما أن تتحول هذه الوحدة إلى مجرد شعار يرمي إلى التعمية، تستخدمه مجموعة من الناس اختزلت مصالح الوطن في ذاتها لاسباغ طابع المشروعية على سلوكياتها عبر عملية إيهامية توجي بوجود مالاوجود له، فهذا مؤداه تحول هذه الوحدة نفسها عاجلاً أم آجلاً إلى موضوع للتساؤل، خاصة في عالم اليوم الذي لم تعد الأمور فيه تمر هكذا. كما أن الشعارات الفضفاضة قد فقدت مفعولها مهما

كانت وهاجة براقية، وعلى وجه التحديد بالنسبة إلى الكرد الذين دفعوا ضريبة النقاء المبدئي بأشكاله المختلفة، الدينية منها والدنيوية. كان المطلوب دائما من الكرد تقديم التضحيات، في حين أن الآخرين كانوا يقطفون الشمار. لتكن الامور واضحة من البداية، الاحترام متبادل، والثقة ينبغي أن تكون متبادلة، والمصالح متبادلة. مطلوب من الكردي كما أسلفنا أن يؤكد صدق النوايا، أما الآخر الذي مارس التعسف، واستمتع بالخيرات، وتسبب في الكثير من المآسي ويتسبب، فهو يبقى خارج إطار العملية النقدية التي يبدو أنها تتمحور حول الكردي وحده. فالخطر في منظور هؤلاء كامن فيه، لا بد من عزله، وتنسيق الجهود مع الأصدقاء والخصوم بغية اتقاء الشر الكردي القادم. وبين الحين والآخر لا بد أن يحدد هذا الكردي التوبة، ويقدم الوعود ويحلف بأنه لن يستقوي بالخارج نفسه الذي يستقوي به مضطهده. وفي هذا السياق تأتي التهمة القديمة - الجديدة بالنسبة إلى الكردي، وهي تلك التي تقوم على زعم فحواه أن هذا الأخير يقيم علاقات سرية مع اسرائيل وأجهزتها الاستخباراتية. وبالتوافق مع هذه التهمة يروج بعض المسؤولين السوريين، ومجموعة من المثقفين الذين لا يستطيعون الابتعاد كثيرا عن المؤسسة الرسمية ومغرياتها، إلى جانب العديد من وسائل الاعلام العربية الرسمية والخاصة، يروج كل هؤلاء لادعاء مفاده أن الموساد الاسرائيلي يعمل بنشاط في كردستان العراق. ومن التدقيق الأولي في الموضوع، يستشف المرء أن المروجين لهذا الزعم لا يقتصرون فقط على هؤلاء، بل ان بعض المسؤولين الأتراك عبروا عن بالغ قلقهم من النشاطات الاسرائيلية في كردستان العراق، حتى أن رئيس الوزراء التركي نفسه - العضو في حلف الناتو وحليف اسرائيل - رجب طيب اردوغان ناشد المسؤولين السوريين، وطالبهم بضرورة التنسيق والعمل المشترك من أجل مواجهة التواجد المكثف المزعوم للاستخبارات الاسرائيلية في كردستان العراق.

هذا في حين ان اردوغان وأركان حكومته يسعون اليوم من أجل التوسط بين اسرائيل وسورية من جهة، واسرائيل والفلسطينيين من جهة ثانية.

إن متابعة أولية لاهداف وطريقة عمل المروجين لهذه الاشاعات - التي لا تستند إلى أي أساس أصلا- تبين مدى تهافت الاطروحات، وتلقي الضوء على حالة الهيستريا التي تهيمن على المسكين بزمام لعبة الحكم في الدول الثلاث المجاورة للعراق ( تركيا، إيران، سورية) وهي الدول التي تعلن صراحة أن هاجسها الأساسي هو مناهضة "الخطر الكردي" الموهوم، حتى أنه قد نسب إلى بعض المسؤولين الأتراك قولهم بأنهم ضد أي مشروع لدولة كردية قادمة، ولو كانت على المريخ.

ولكن السؤال الذي يفرض ذاته هنا هو: هل حقا ان المسألة الكردية هي على هذه الدرجة من الخطورة بالنسبة إلى هذه الأنظمة، الأمر الذي يحملها على تجاوز خلافاتها، والتوجه نحو التنسيق المشترك على جميع المستويات؟ أم ان هذه المسألة برمتها تدخل في إطار لعبة التعمية التي تمارسها بحق شعوبها، لتدفعها نحو التزام الانقياد السليبي كي تتفرغ - وفق ما يسوق أمنيا عبر المؤسسات الحزبية والإعلامية وحتى الأكاديمية - للمهمة الكبرى التي يجسدونها في مقارعة الفزاعة الكردية.

إن هذه الأنظمة على اطلاق كامل بحجم ونوعية المتغيرات الراهنة التي يشهدها العراق، وهي ستكون بالتأكيد أساسا لمتغيرات ايجابية مستقبلية، لن تقتصر على العراق وحده. بل ستفعل فعلها الايجابي لصالح شعوب المنطقة بأسرها. فحقائق التاريخ ومعطيات المنطق إلى جانب مجريات الأوضاع الراهنة في المنطقة، تؤدي بمن يحكم عقله إلى استنتاج عام خلاصته عدم معقولية بقاء دول الجوار العراقي خارج نطاق عملية التأثير بالتحويلات الديمقراطية التي يشهدها هذا البلد، وستؤدي

لاحقا - فيما إذا أعطيت فرصتها الكافية- إلى ترسيخ معالم نظام ديمقراطي يكون في صالح الشعب العراقي بمختلف مكوناته القومية، والدينية، والمذهبية، وسائر توجهاته السياسية. أما الضمانة الأساسية للعملية الديمقراطية برمتها فهي تتشخص في الموقف السليم الذي تتخذه القومية الكبرى من القوميات والأقليات الأخرى التي يتكون منها الجسم العراقي. موقف ركيزته الاعتراف بالآخر، واحترام شخصيته القومية المغايرة، ومد الجسور معه من أجل التواصل والتمازج الحضاريين، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاعل الطاقات وتركيزها في مصلحة البلد بدلا عن ضربها بعضها ببعض. كما ان أمرا من هذا القبيل سيقطع الطريق أمام مخاطر التدخلات الخارجية، وسيدفع بالجميع نحو البحث المشترك في قضايا التنمية والتطور وكيفية الاستفادة من الامكانيات، وذلك بغية اللحاق بركب العصر، وتجديد الدورة الحضارية في المنطقة، والاسهام الفاعل في الجهود الانسانية على مختلف المستويات. ومن الواضح أن مشروعا طموحا كهذا سيعود بالنفع على الجميع بأسره، ولن تقتصر ثماره - كما كان يحصل في الماضي - على حفنة الاتباع القاصرين من عبدة السلطة والسلطان. إن الأنظمة المحيطة بالعراق التي تستغل الورقة الكردية بقصد تضليل شعوبها، واقناعها بضرورة الانتظار ريثما يزول الخطر الداهم.

إن هذه الأنظمة تفعل ذلك تهربا من المطالبات التي تلاحقها على مختلف المستويات، فهي أنظمة شولوية مغلقة وإن استخدمت أساليب متباينة على الصعيد الشكلي. إن المحور الرئيس الذي تتمفصل حوله طبيعة هذه الأنظمة يتجسد في تحكم مجموعة محدودة من الناس- تمتلك القوة العسكرية والمادية- في مصير المجتمع بأسره. وفي المراحل السابقة كانت هذه الانظمة ومثيلاتها في مناطق مختلفة من العالم تستفيد من لعبة التجاذب القطيبي. لكن العالم قد تبدل، وبات

القطب الواحد ملزما بتغطية ثغراته بدعوات عامة تجذب الشعوب، ومنها الدعوة إلى الديمقراطية ونشر القيم الانسانية. قد تكون هذه الدعوة أو غيرها أداة في إطار استراتيجية عامة ترمي إلى استمرار التحكم بمقاييد الريادة الكونية، وما يستشف من المعطيات المتاحة حاليا يدفعنا نحو هذا الاستنتاج. ولكن مع ذلك فإن مجرد المطالبة بالديمقراطية يشير حماسة الشعوب العطشى التي عانت من المر بمختلف صنوفه، عانت طويلا من أنظمة وضعتها خارج التاريخ، وجعلتها عرضة للفقر والمرض والجهل والمفاسد الاجتماعية بأسمائها الكثيرة. ولكبح جماح هذا الحماس تلجأ الدول المعنية إلى استخدام كافة أوراقها. فتركيا مثلا تحاول استغلال موضوع التركمان، وتسعى جاهدة من اجل اقناعهم بضرورة ربط مصيرهم بها. في حين ان ايران تحاول اقناع الناس بالتخلي عن الولاء الوطني لصالح الولاء المذهبي. بينما تسعى سورية من خلال اللقاءات المتلاحقة مع بعض الزعامات العشائرية ورفاق الامس إلى الإيحاء بقدرتها التحكيمية في العراق، وذلك على الرغم من تبدل الموازين والمعادلات. والانظمة الثلاثة نفسها هي التي جعلت من حزب العمال الكردستاني بعبعا لا يقهر بفعل عملية تبادل الأدوار بين أجهزة استخباراتها، وهي ذاتها التي تغمز من القناة الجديدة، وتهوّل من وجود مزعوم لموساد اسرائيلي في كردستان العراق. إن هذه التهمة ليست وليدة اليوم، بل هي قديمة تجدد بين الحين والآخر تبعا لمتطلبات الوضعية ومآرب المروجين. فمع بداية استلام حزب البعث السلطة في سورية بانقلاب عسكري عام ١٩٦٣، بدأت مزاعم شعاراتية تسوّق هنا وهناك مفادها وجود صيغة من التعاون بين اسرائيل والثورة الكردية في كردستان العراق، تلك الثورة التي كانت قد انطلقت مجددا في أيلول عام ١٩٦١. ومن بين الشعارات التي كان ”الرفاق” يرددونها في مناسباتهم الحزبية: ”برزاني برزاني بن غوريون ثاني”، هذا على الرغم من ان هذا الشعار وغيره من تلك التي كانت

تتجنى على حقيقة الموقف وطبيعة الحق الكرديين، كانت تثير مشاعر الحزن والاستهجان لدى الملايين الكردية التي كانت وما زالت ترى أن قواسم تاريخية مشتركة كثيرة تشدها إلى جاراتها من شعوب المنطقة، خاصة الشعب العربي. وفي الوقت ذاته يخلو التاريخ الكردي من أي موقف عدائي اتخذه أو مارسه الكرد ضد هذه الشعوب على وجه العموم، وضد الشعب العربي على وجه التحديد، ومن هنا يكتسب التناقض حدية اضافية تحوله إلى إشكالية ملغزة مبهمة. تناقض بين من يريد التعامل بعقل وقلب مفتوحين لا يقدم سوى الود والرغبة الصادقة في العيش المشترك، شرط التزام قواعد الاعتراف المتبادل بالحقوق والواجبات. وبين من يصر على انكار الحقوق بل والوجود أيضا، ويعمل باستمرار على فرض وجهة نظره غير السوية على الآخر المغاير، من دون أن يتورع عن استخدام أقصى درجات العنف.

وعلى الرغم من سائر أصناف التجني والتعدي، لم يخل الكرد يوما بواجباتهم الوطنية، ولم يبخلوا بأي نفيس. والتاريخ يشهد كم مرة أمر البارزاني الأب نفسه بوقف العمليات القتالية من جانب واحد ضد الجيش العراقي المعتدي، وذلك كي لا تتدرج قيادة هذا الأخير بحجج واهية كان من شأنها خلق حالة من اللبس في الشارع العربي ازاء حقيقة المطالب الكردية.

كما ان التاريخ السوري نفسه يشهد أن سجل التجسس لصالح اسرائيل قد ضم أسماء أشخاص من مختلف مكونات المجتمع السوري ما عدا الكرد، وهذه حقيقة ينبغي أن تكون موضع التأمل لدى الاخوة العرب، خاصة المثقفين منهم هذه الأيام.

إلا أنه مع كل ذلك، وجدنا كيف أن أمين الحافظ الرئيس السوري الأسبق أمر قواته عام ١٩٦٣ بالتوجه إلى كردستان العراق، وذلك للمشاركة في الاعتداء على

الشعب الكردي هناك، بينما كان كوهين في التاريخ عينه يساهم في اتخاذ القرارات مع المسؤولين السوريين بدمشق على أعلى المستويات، ويطلع على الأسرار كلها.....

والأمر نفسه أثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، فبينما كان الكرد يقفون إلى جانب المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ويقاتلون في صفوفها وفي وحدات الجيش السوري، انطلاقا من التزاماتهم الوطنية، كان شارون وليس غيره إلى جانب بقية المسؤولين الاسرائيليين يستقبلون بالخفاوة والورود وربما الرز في بكفيا، وغيرها من المناطق اللبنانية، بل وفي العديد من الدول العربية.....

لقد قطعت معظم دول العالم علاقاتها باسرائيل على اثر حرب ١٩٦٧، لتعبر عن مساندتها للحق العربي والفلسطيني على وجه التحديد. لكن هذه الدول نفسها أعادت تلك العلاقات حينما اكتشفت ان صاحب القضية ذاته قد بنى العلاقات، ومد الجسور وشق الأقنية مع من يفترض فيه أنه العدو الأول. والأمثلة في هذا الميدان كثيرة يمكن للمهتم أن يتابعها ويوازن فيما بينها، ويتأمل ..... إن اسرائيل هي اليوم باعتراف الدول العربية وغيرها جزء من واقع المنطقة شاء من شاء وأبى من أبى. والمسألة الخلافية في منظور المعنيين قبل غيرهم لم تعد تتمحور حول الوجود، بل باتت منحصرة في الحدود. ومن هنا نرى ان دعوات التطبيع قد أفصحت عن ذاتها علانية في المشرق والمغرب، ووجدت صداها حتى في موريتانيا. ومن يستطيع أن ينكر العلاقة الودية الخاصة جدا التي ارتبطت من خلالها عاهل الاردن السابق مع الدولة العبرية، شأنه في ذلك شأن العاهل المغربي الراحل الذي كان حريصا في الوقت ذاته على استضافة مؤتمرات القمة العربية، خاصة الصعبة منها. وتمكن بفعل خدماته الجليلة من تبوء رئاسة لجنة القدس.... إننا بدلا من أن نوزع التهم الاعتباطية استمرارا في عملية تضليل الشعوب، علينا أن نراجع

السجلات الخاصة بنا، لنحدد مواطن الخلل والضعف. فإسرائيل اليوم تتصرف كدولة عظمى، بل إن هذه الأخيرة تنشد ودها. الصين ذاتها حليفة الأمم بالنسبة إلى العرب، تسعى جاهدة من أجل الحصول على التكنولوجيا الإسرائيلية. وكذلك الهند، والقائمة طويلة. هذا في حين أننا مازلنا نشهر سلاح الطوارئ والاجراءات الاستثنائية على الناس عندنا الذين يعيش القسم الأغلب منهم تحت خط الفقر. اننا نفعل ذلك بذريعة اسرائيل التي يبدو انها باتت بالنسبة لانظمتنا الرسمية مصدر الاستمرار، بل ربما انها كانت كذلك منذ البداية.

إن احترام الكرد لقيمهم الوطنية، وإقرارهم بحقوق الشعوب، يفسران إلى حد كبير واقعة عدم اقدمهم على بناء العلاقات مع اسرائيل التي لم تلحق الأذى بهم بصورة مباشرة. هذا في حين أن العلم الاسرائيلي يرفرف في العديد من العواصم العربية، بما فيها القاهرة العاصمة الأكبر. بينما كان الجار العربي الشريك يعلن الأنفال، ويستخدم الكيماوي، وسط صمت كان ومازال يثير الفزع والتساؤل على نحو أكثر رعبا من حملات القتل نفسها. ومع ذلك لم يتبادر إلى ذهن صانع القرار الكردي ببناء علاقة مع اسرائيل على أمل دفع الأذى، وحمية النفس. ولكن مع كل هذا يلاحظ ان حملات التجني والتشويه مستمرة بقصد قطع الجسور أمام تفاهم كردي - عربي على الصعيد الشعبي، يكون اساسا لعلاقة مستقبلية سليمة. إن حملات التجني هذه تتجاهل عن دراية حقيقة التسامح الكردي الذي تمثل في دعوات المصالحة الوطنية على أعلى المستويات الكردية، تلك الدعوات التي تجسدت في خطوات عملية كان من ثمارها عدم تسجيل أية حالة ثأر أو انتقام من موقع القادر بحق من كانت معاداة الكرد بالنسبة لهم نبراسا. أولئك الذين مهدوا أو شاركوا وأسهموا بصور مختلفة في عمليات القتل والتعجير والتعريب المنظمة، حتى وصل الأمر بهؤلاء إلى قتل الأطفال الكرد بالجملة، أو بيعهم في

أسواق النخاسة بمسمياتها المختلفة، وذلك بالتناغم مع الشعار الداعي إلى قطع النسل الكردي الذي كان الهدف الأساسي في حملات الأنفال السيئة الصيت. إن الواجب الإنساني - قبل اي شيء آخر - يوجب على المثقفين العرب بضرورة العمل من أجل الوقوف على حقائق الأمور، وذلك عوضا عن السير مع التيار اللاعقلاني الهائج الذي يبدد الطاقات، ويسبب إلى المصالح الحقيقية للعرب قبل غيرهم. إن هؤلاء المثقفين - إذا شأوا الالتزام بتبعات الدور الريادي في الميدان الفكري للمثقف - عليهم اظهار الحقائق، وفضح زيف الأباطيل، وكشف هشاشة الأقاويل وتناقضاتها..... أما أن يتحول المثقف هو الآخر إلى أداة تستخدم للترزيف والتحوير والتسويع، فهذا فحواه في مطلق الأحوال - بصرف النظر عن رغباتنا - بروز ردات أفعال يدعو قسم منها إلى إعادة النظر في كل شيء، بما في ذلك العلاقات والتحالفات، وذلك في مقابل حالات الهلوسة التي تستهدف الدم الكردي بناء على فتاوى تصدر عن رؤوس خلت من أبسط مقومات المجتهد.

### ج- شرعنة الإرهاب:

كانت الحجة التي تثار عربيا فيما مضى لمواجهة التسطيح الغربي تتمثل في ضرورة التمييز بين مفهومي الارهاب والمقاومة. وذلك بقصد ادانة الأول وشرعنة الثاني. فقد كان التبرم دائما يتمفصل حول فكرة فحواها ان المؤسسات الاعلامية في الغرب، ودوائر اتخاذ القرار هناك، تخلط بين الأمرين لاسباب المشروعية على الجهود المناهضة لأي فعل تحري. وقد كانت هذه الحجة ومازالت فاعلة، تستوجب الأخذ بها في الوضعيات المعقدة التي تعاني من تداخل المواقف، وتعارض وجهات النظر.

وما يستشف من المعطيات والموجبات الراهنة هو أن عملية تمييزية من هذا القبيل بين المفهومين ( المقاومة والارهاب ) هي على غاية الأهمية بالنسبة إلى

الوضع العراقية الراهنة. فالخلاف الأساسي اليوم في العراق هو بين تصورين محوريين، الأول يتشخص في وجهة نظر الفصائل العراقية الوطنية التي كانت تعارض النظام العراقي السابق. وهي التي نسّقت المواقف فيما بينها قبل الاحتلال الأمريكي للعراق. واتفقت على ضرورة الاستعانة بالخارج في سبيل تغيير الداخل الذي كان يتمثل في نظام قمعي استبدادي، امتلك من الامكانيات المادية الكافية التي تمكنه من الاستمرار لأمد غير محدود. نظام اختزل الوطن في الحزب، والحزب في العشيرة، والعشيرة في القائد. نظام لم يتوان عن الاقدام على أي فعل بغض النظر عن طبيعته ومشروعيته، ما دام ذلك يقوّي من حكمه التسلطي، ويمكنه من الاستمرار .

أما التصور الثاني - إذا جاز لنا استخدام هذا المصطلح - فهو الذي يتمثل في توجهات تفتقر إلى التجانس والتماسك. تميل إلى النزعة الشعائرية التي لاتستند إلى أي برنامج متكامل. تكتفي بالطرح النظري من دون تحديد أبعاد العملية التي تبني عليها الأحكام عادة. هنا يواجه المرء بسبيل من الاطروحات المتناقضة التي تعكس إلى حد كبير واقع تعارض المصالح والحسابات بين تلك القوى التي ترفع شعار مقارعة الاحتلال ومن الاده. ففي حين أن قسما لا يستهان به من تلك القوى يتحسّر على المجد التليد، ويخشى من دنو ساعة المحاسبة. يعمل قسم آخر على تنفيذ مشاريع اقليمية تبنتها دول الجوار (تركيا، ايران وسورية) التي تخشى من استقرار الأمور، وازدهار الاوضاع في الساحة العراقية. وذلك لعلمها المسبق بحقيقة التفاعل بين شعوبها والشعب العراقي بسائر مكوناته. وبين هؤلاء وأولئك، يجهد فريق ثالث متعدد الانتماءات والولاءات في سبيل تصفية الحسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية بصرف النظر عن الساحة أو هوية الضحايا.

أما إذا انتقلنا من دائرة التصورات النظرية إلى ميدان الممارسات العملية، فنسجد أن التناقض يتجلى في أساليب العمل ذاتها. إذ بينما نجد أن معارضي الأمس وحكام اليوم - ممن لهم تاريخهم النضالي المعروف لدى الجميع - يسعون بكل امكانياتهم من أجل اخراج بلدهم من الوضعية الكارثية التي أوصله إليها نظام صدام“ نلاحظ في الوقت ذاته أن المجموعات المتنافرة - التي برزت وتكاثرت مع سقوط النظام - من معارضي عراق المستقبل لاتتورع عن استخدام كل الوسائل بغية المصادرة على ما هو آت، وذلك تحت شعار مقاومة الاحتلال.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: إذا كان القتل العشوائي للمدنيين بصرف النظر عن الجنس والعمر والموقع، وإذا كان الخطف العيشي للناس، وقطع الرؤوس أمام عدسات التلفزة، وكان التدمير القسدي للاقتصاد الوطني، وإذا كانت العرقللة المتعمدة لمسيرة النهوض والبناء، إذا كان كل ذلك يدخل في باب المقاومة المشروعة، فماذا بقي للارهاب؟

إننا إذا أمعنا النظر وتأملنا في تصريحات مجموعات الظل ومرتدي الأئنة السوداء، وقارناها بما يرتكب من أفعال لم ولن تخدم العراق، سنستخلص حقيقة مفادها أن هؤلاء على استعداد لقتل جميع الناس طالما أنهم لا يوافقونهم على اطروحاتهم المبنية على منطق معكوس أصلا. إنه المنطق نفسه الذي اعتمده كل من ستالين في الاتحاد السوفييتي السابق، وبول بوت في كمبوديا. بل لماذا نذهب بعيدا ، إنه المنطق عينه الذي التزمه صدام حسين في العراق، ووزع بموجبه ظلمه الدموي على جميع مناطق العراق.

لكن الأغرب في العملية برمتها هو ما تعبر عنه مواقف جملة من المثقفين العرب، هؤلاء الذي يطلون على الناس باستمرار ملحوظ من خلال فضائيات

عربية يمتهن بعض العاملين فيها حرفة تسطيح الوعي، وقلب الحقائق رأساً على عقب، وخلق الغث مع النفيس، الأمر الذي يؤدي إلى دوار فكري يفقد المنفعل بموجبه القدرة التمييزية التي تمكنه من الحكم الصحيح، والمملكة النقدية التي تؤهله لرفض التزييف بأشكاله المختلفة. فالواحد من أشباه المثقفين هؤلاء يتقمص دور محام يدافع عن قضية يدرك هو نفسه قبل الآخرين بطلانها الأكيد، ومع ذلك يحرص على إثارة المشاعر ودغدغة أحلام الطغيان. يخون الجميع، ويسبغ المشروعية على قتل سائر الخصوم لمجرد المخالفة في الرغبة وبناء على الشبهات وحدها من دون محاكمة. لكنه في المقابل يطالب بأسلوب دون كيشوتي بضرورة توفير محاكمة عادلة لدكتاتور كان يقتل "الرفاق" في صالات الاجتماعات، ويذرف الدموع أمام الناس تحسراً على بذرة الشر التي أفسدت القلوب، وأجبرته على اتخاذ القرار الصعب. دكتاتور قتل الصهر الأب، ويدعو الابن الحفيد إلى التقوى والصلاح. دكتاتور وزع المقابر الجماعية في طول البلاد وعرضها، شتت العقول، وبدد الثروات، ورسخ الضغائن. ومع كل هذا يصر صاحبنا - الذي قد تعربش بالثقافة مهنة من دون وجه حق - على الزعم بوجود مؤامرة دولية كبرى كانت وراء اخفاق المشروع "النهضوي الصدامي". ترى هل هي القناعة؟ أم أنها الولاءات القديمة التي يبدو أن مصادر تمويلها لم تجف بعد.....؟

لكننا إذا تركنا وقائع عملية التسطيح هذه جانبا، وانتقلنا إلى ما سيتمخض عنها من نتائج، وما سيبنى عليها من مواقف مستقبلا، لأدركنا ان مأساة حقيقية تنتظر مجتمعاتنا، مأساة تتشخص في التربية المشوهة التي تخضع لها الأجيال، وذلك سواء من جهة محدودية الأفكار التي تقدم لها، أو سوداوية الآفاق التي تواجهها. فالإرهاب بالنسبة إلى هذه الأجيال هو الوسيلة المثلى لتحقيق

الأهداف، والعنف المجنون أساس الفضائل، والآخر لمختلف قوميا أو دينيا الشريك في الوطن هو مصدر الداء والخطر.

إن تربية من هذا النمط لن تساهم مستقبلا في تعزيز الوحدة التي تستلزم الانفتاح ومراعاة أصول الحوار المتكافئ. هذا فضلا عن القدرة على الاستيعاب والاتفاق على القواسم المشتركة. فما يروج من قيم تكفيرية تدعو إلى فرض الرأي بحد السيف، وقطع الرؤوس، وتطالب باجتثاث الخصوم الوهميين لمجرد الاختلاف، لاتعطي أهمية للاحتياجات الحقيقية للمجتمع، ولا تأبه بالتغيرات المتسارعة اقليميا ودوليا. تعيش خارج العصر على مختلف المستويات، خاصة العلمية والتربوية منها. وغالبا ما يكون الاسلام هو الضحية، إذ يقدم إلى الآخرين بصيغة فجة، جاهلة وحشية، الأمر الذي يصادر على جهود العقلانيين المعتدلين الذين يؤكدون ضرورة التعامل والتعاون مع الجميع من أجل خير الجميع. ومثل هذا الأمر يؤدي بصورة مباشرة إلى تشويه السمعة والركون إلى الأحكام المسبقة فيما يتصل بالعرب والمسلمين عامة. وهذا فحواه فقدان التأييد العالمي، خاصة في أوروبا وأمريكا حيث كان الرأي العام ضاغطا باتجاه مناهضة الحرب، وضرورة معالجة المشكلات سلميا ضمن إطار مشروعية الأمم المتحدة. وربما لانبالغ إذا قلنا أن التوجس الشعبي في أوروبا وأمريكا من كل ما هو عربي ومسلم قد بلغ الذروة في يومنا الراهن. وهذا في حد ذاته يعزز مواقع اولئك الايديولوجيين الذين اتخذوا من شعار مناهضة الارهاب مسوغا لتفعيل مشاريع الهيمنة الاحادية التي ترمي إلى حشر الخصوم القادمين في زاوية ضيقة، تجبرهم على الرضوخ لمشينة القوة الأعظم التي ترهب الجميع بخطر قادم يهدد الحضارة ذاتها، بصرف النظر عن طبيعتها أو محدداتها المادية والروحية.



إننا في حقيقة الأمر أمام موقفين متضايفين متكاملين، لامتعاضين متناقضين كما يبدو للوهلة الأولى. موقف هجومي متشدد يخاطب المشاعر والأحاسيس من دون العقل، يبالغ في قوته ويصر على كل أساليب العنف، ويبيع جميع المحظورات من أجل بلوغ أهداف غير محددة هي نفسها موضع تساؤل واختلاف. وموقف مقابل يتخذ من ذريعة الدفاع والعقلانية والحدثة أدوات لنهاضة الموقف الأول. كما انه يؤكد مخاطر النزعة الارهابية التي من شأنها مستقبلا الحاق الأذى بالجميع. خاصة في ظل مخاطر امكانية وصول تكنولوجيا أسلحة التدمير الشامل إلى قوة متشددة لاتلتزم بأية رادع.

إن تدقيقا أوليا في اللوحة هذه، يبين ان الموقف الثاني يستمد مشروعيته من الأول، الأمر الذي يثير التساؤل حول مغزى الأهداف الحقيقية التي تكمن خلف هذا التشدد الأصولي الذي نشهده اليوم في العديد من المناطق الاسلامية على وجه العموم، والعربية منها على وجه التخصيص. وتساؤل من هذا القبيل يدفعنا نحو تساؤل آخر يمكننا طرحه على الوجه التالي: هل يمثل هذا التشدد ردة فعل منطقية في مواجهة الاستبداد الشمولي في الداخل، والعجز المفروض في مواجهة الخارج؟ أم أنه أداة لتفريغ الشحنات وتبديد الطاقات، يستخدمها طغاة الداخل في ميدان ابتزاز ومساومة المركز المهيمن في الخارج. هذا المركز الذي لا تخفى مراميه ورغبته في إعادة ترتيب الأمور على المستوى الكوني بما يتناسب ونزوعه إلى الريادة والسيطرة.

إن متابعة تمحيصية لمجريات الأحداث، وتأملا هادئا في طبيعة الحلول المقترحة، إلى جانب تناول الممارسات الفعلية والتنظيرات التبريرية من زاوية نقدية، كل ذلك سيدفعنا إلى الاقرار بحقيقة قتامة الآفاق التي تنتظر مجتمعاتنا في حال الاستمرار على المنوال ذاته، والتفاعل مع المتغيرات وفق العقلية المعتمدة اليوم.

وهي عقلية لها حماتها ومروجيها، بل انها باتت موضوعا للتوظيف في إطار خطط عامة رسمية تعتمد على بعض الأنظمة في المنطقة بهدف تضليل شعوبها، وتعبئتها ضمن مسارات تتوافق مع مشاريعها الرامية إلى ديمومة الاستئثار بالأقدار والمقدرات فيما يخص البلاد والعباد.

إن الخروج من دائرة العجز المركب الذي تتبادل مسبباته ونتائجه الأدوار، فتغدو دائرته سحرية لانفكاك من اسارها، ولا جدوى من محاولات تخطي تخومها. إن الخروج من دائرة كهذه لا يمكن أن يتم بالأدوات عينها التي كانت وراء وقوعنا في فخها. بل لابد من اعتماد منهجية جديدة تستوجب إعادة النظر في منظومتنا المفهومية، وطريقة تحليلنا للمسائل وحكمنا عليها. أما إذا تمسكنا بالقوالب ذاتها، أو اكتفينا برتوش تجميلية جزئية هنا وهناك بغية الايجاء بتغيير لا ترغب فيه، وذلك لاقناع الرعايا في الداخل، والمنغصين في الخارج بأننا قد اعتزمنا التواصل مع العصر، فهذا عاقبته تأييد المأزوم وتسويغها.

إن المطلوب راهناً يتمثل في جملة خطوات متكاملة، تشكل المدخل لنهوض حقيقي يتجاوز المصاعب، ويضع حداً لحالة الضعف الذاتي التي تستمد من نسغها قوى الهيمنة الداخلية امكانياتها على صعيد تطويع الناس وسلبهم الإرادة والقوت. وذلك يمكن بلوغه من خلال جملة خطوات أهمها:

### - [التزام القطيعة مع الذهنية الخرافية:

وما نعنيه بهذه الأخيرة هو النزوع إلى تفسير الظواهر والأحداث بأسباب تتماهى مع الرغبات غير المشبعة، والهواجس المزمنة، فضلا عن التوجهات الانفعالية التي تحكمها عقد التسلط والاستعلاء والانغلاق.

أما الواقع العياني بتنوعه وتباينانه، بشرائه وتفصيلاته، فيبقى بعيداً عن التحليل الموضوعي العلمي الذي من شأنه الإسهام في عملية تحديد ابعاده وفهم آلياته، الأمر الذي يجعل التفاعل ممكناً حيويًا، لامنفعلاً مسدود الأفاق كما هو عليه الحال راهناً.

إن ذهنية من هذا القبيل تكتفي بجهودها التفسيرية الذاتية غير المتواصلة مع الوقائع، بل انها تسعى من أجل تطويع هذه الأخيرة كي تغدو في خيالها موائمة لشطحات اللامعقول، بغض النظر عن ألوانها وأسمائها، أو هوية مروجيها. إن هذه الذهنية بدلا من أن تُخرج رأسها للعصر تخرج هذا الأخير منه، فتعيش لحظة عدمية رهيبة مؤرقة، تجتازها بانزواتها على ذاتها، مستعينة بأحلام وتمنيات الفردوسين، المفقود الغائب والموعود الآتي.....

أما الأدوات التي تعتمد في إطار هذه الذهنية فهي تتمثل بصورة أساسية في الشعارات الهلامية غير المقرونة بالافعال والأحكام المسبقة التي أفرزتها استدلالات فاسدة، ومخاوف ناجمة عن غرائز ضالّة أو مضلّلة. هذا إلى جانب الايحاءات التبشيرية التي توظف الحاجات، وتستثمر الطموحات المشروعة في الاتجاه النقيض. ومنعاً لأي سوء تفسير، ودفعاً لأي التباس قد يتمترس خلفه أحدهم، نرى أهمية تأكيد واقعة خلاصتها ان الذهنية الخرافية المعاصرة هذه لاتتمثل طبعاً أصيلاً يجسد توجهات العربي وتطلعاته، بل انها تعد في حقيقة الأمر حصيلة الجهود المستمرة المتشابكة التي بذلتها وتبذلها المؤسسات السياسية العربية على مختلف المستويات بغرض فرض الهيمنة، وتعزيزها من خلال سلب الناس المقدرة على التفكير النقدي الحر الذي من شأنه تفعيل الإرادة، وتعزيز الثقة بالنفس، وهذا مؤداه التمرد على الخنوع، والاحاف على الحقوق التي بها ومن أجلها تسن الواجبات وتنجز. وللمصادرة على ذلك كله، كان السعي الحثيث دائما من جانب المؤسسة السياسية

هو إفراغ الجهد الثقافي من قدرته التفعيلية بين الناس. وقد تراوحت الأدوات هنا بين شراء الذمم والحجز على الحريات الشخصية، بل انها امتدت أحيانا إلى التصفية بسائر معانيها.

وما نجم عن ذلك تمثّل في توزّع المثقفين بين مجموعات متعارضة متباينة المواقع والرؤى. فمنهم من ربط مصيره تماما بالمؤسسة الحاكمة، والتزم دور الاعلامي لديها، يتستّر على نواقصها، ويعمل من أجل اضعاف المساحيق على مثالها. ومنهم من نأى بنفسه قليلاً عن المؤسسة المعنية رغبة في احترام الذات، إلا أنه لم يتمكن من تجاوز حدود المنظومة المفهومية الرسمية المفروضة، فيظل يتنقل ضمن دائرة المباح، يكتفي بالاحكام النقدية العامة التي لاتخصص عادة إلى الحد الذي قد تثار بموجبه شكوك المسؤولين. بل انها تكون أحيانا مادة مفيدة في إطار لعبة التضليل التي ربما أوحى - كما أسلفنا في موضع سابق- للأخريين بامكانية تحمل الرأي المخالف المعارض، مادام هذا الأخير يتحرك ضمن الفسحة المتاحة، يسير وفق مشيئة أولي الأمر، خاصة المخفيين منهم....

وبين هؤلاء وأولئك اختار القسم الأكبر من المثقفين الصمت غير المسوّغ، وذلك تحاشياً لتبعات الاصطدام مع المؤسسة السياسية من ناحية، وعدم الرغبة في اجتار خزعبلات ومزاعم لم تعد بالنسبة لها تحظى بأية قيمة أو جاذبية من ناحية ثانية. وفي خضم التفاعلات الدراماتيكية التي تعصف بالتاريخ والجغرافيا من سائر النواحي، يلوذ هؤلاء بالعمل الأكاديمي الذي لم يعد يمتلك من دلالاته سوى الاسم في ظل أنظمة شمولية أفرغت الألقاب الجامعية من محتواها، فباتت في منظور العديد من المسؤولين مجرد شارات للتباهي والتفاخر، تضاف إلى النياشين الأخرى، علّها تمنح أصحابها هيبة اضافية تكون وسيلة لاستجرار المزيد من المنافع الشخصية. كما ان قسما آخر من الأكثرية الصامتة هذه يركن إلى موقف عدم

الاكتراث بما يجري أو يقال. وعند الضرورة يكتفي هؤلاء بأراء ضبابية شمولية، تفصح عن كل شيء وتسكت عن كل شيء في الوقت عينه. وكل ذلك يساهم في تعزيز مواقع المتحكمين بمفاتيح اللعبة الذين تمكنوا من احداث شرح عميق بين الناس والعمل السياسي، سواء الرسمي منه أو المعارض بأسمائه المختلفة. كما انهم أفقدوا المجتمع مؤسساته الفاعلة التي كان من شأنها أن تكون المحاور التي تتمفصل حولها الأنشطة العامة، أنشطة في مقدورها بلورة مواقف تعبّر بصدق عن حاجات الناس وتطلعاتهم.

إلا أنه على الرغم من جميع التدابير التي يقدم عليها امراء الظلام لاسكات الطيور المغردة خارج الأسراب المدجّنة، يلاحظ في الآونة الأخيرة ظهور أصوات مؤثرة تطالب بضرورة التمعن في الأسباب الحقيقية، وليست الوهمية، المختلفة حالة الانسداد التام لجميع الآفاق التي نعاني جميعا من وطأة تداعياتها على مختلف المستويات. لكن المشكلة تتمثل هنا في واقعة أن تلك الأصوات لم تصبح بعد ظاهرة عامة لها مكانتها المؤثرة في الحارطة الثقافية العربية. إلا أنها على الرغم من ذلك تعد بمثابة بواكير نهضة منشودة، تتحقق عبر القطع الصارم مع أسباب التخلف الذاتية أولا. ولإنجاز مهام عملية كبرى من هذا القبيل لابد من التمعن مليا في تاريخ الشعوب التي عانت قبلنا من أوضاع مماثلة، وتعرضت لهزائم كبرى، خلخلت كياناتها ومنظوماتها المفهومية من الأعماق. لكنها تمكنه في مرحلة قياسية من نفي واقع الضعف باعتماده مدخلا لازدهار عام، مكّنها من الاسهام الفاعل في الحضارة الانسانية من جديد. إننا إذا تأملنا في واقع التجربة اليابانية على سبيل المثال، سنرى أن الخطوة الأولى في النهضة اليابانية تجسّدت في الاعتراف العلني والصريح بالهزيمة على المستويين الرسمي والشعبي. لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد، بل امتد ليشمل عملية البحث عن أسباب التردّي وعوامل

النهوض. وكان الحسم الذي اقتضى بضرورة القطيعة الفعلية مع السلبيات السالفة التي تمثلت في توجهات وممارسات لم تكن تنسجم مع الواقع الياباني في سياق التطورات الاقليمية والدولية وتفاعلاتها. وكان التركيز على ضرورة النهوض بالوطن لصالح جميع مواطنيه الأحرار. وقد تحقق هذا الهدف بفضل جهود جماعية مخلصّة جبارة، كان المواطن الياباني بالنسبة لها هو المحور الهدف.

أما إذا انتقلنا إلى الحالة التي نعيشها نحن في مجتمعاتنا فس نجد أن بونا شاسعا مازال يفصل بيننا وبين مجرد امكانية الحديث عن بدايات واعدة. فالنظام الرسمي العربي هو في حقيقة الأمر نظام مفروض بناء على توافقات اقليمية دولية. وهو بهذا المعنى يمثل الداء لا الدواء، يستمد قوته من الخارج لا الداخل. نظام اخفق على الصعيد الواقعي لا الدعائي في جميع مهامه الوطنية سواء ما يتصل منها بالتنمية والضمان الاجتماعي و الديمقراطية. أو ما يخص التحرير والتوحيد وغيرها من الشعارات الكبرى التي باتت في منظور الناس مجرد تعاويذ سحرية ترافق تلك الطقوس التي تشهدها مهرجانات المبايعة والتأييد.

ومن الطبيعي أن يجد نظام كهذا في أية عملية اصلاحية حقيقية بدايات نهايته، لذلك سيسعى - كما سعى دائما - من أجل التزيين والتضليل وشراء الذمم. وسيكون على استعداد تام - كما كان دائما - لاستباحة سائر المحظورات الروحية منها والمادية. وذلك من أجل كم الأفواه، واجبار الناس على الاحتفاظ بالنير فوق رقابهم، والسير وفق الخطوط المرسومة. لكن المفارقة الكبرى التي تواجهنا هنا تتشخص في موقف القوى المعارضة التي لم تحزم أمرها بعد. فهي تطالب من ناحية بالتغيير الايجابي. وما يستشف من خطابها في هذا الاتجاه هو أنها لا تنتظر خيرا من الحلول الترقيعية التليفقية التي تضلل وتفرق. لكنها من

ناحية ثانية لاتستطيع الاعتناق من ربة المؤسسة الرسمية. فهي ما زالت تعتمد أدواتها المفهومية، أو ما زالت تبحث عن عوامل التخلف بعيدا عن مكانها، بل انها ما زالت تراهن على حسن نوايا الحاكم التي لم تجد طريقها التي التنفيذ..... وفي مناخ كهذا يكون مصير الناس هو الضياع نتيجة اختلاط الجهات والمرامي والدلالات. وما يزيد من حدة مأساة هؤلاء هو انعدام الادوات المساعدة التي من شأنها تحديد الأبعاد والآليات، والتمييز بين الأوهام - سواء القصدية منها أو العفوية - والوقائع.

إن المهمة التي لاتقبل الإرجاء في راهنا المأزوم بالنسبة إلى المعارضة بمفهومها العام الذي يشمل المعارضة السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، تتجسد في ضرورة القطع مع الذهنية الخرافية التي هي أصلا أداة من أدوات استمرارية الأوضاع غير السوية. وعملية من هذا القبيل تقتضي الجرأة بأوسع معانيها. وذلك سواء مع الذات أو في مواجهة الآخر المتسلط في الداخل والخارج. أما أن يتستّر المرء بعباءة السلطان الداخلي اعتقادا منه أن ذلك يمكنه من اتقاء شر المتربص الخارجي، فهذا فحواه أن ديمومة التخلف العام بأسمائه وابعاده الكثيرة ستكون الحصيلة، وذلك مهما اجتهد وتفنن أصحاب التحليلات والتأويلات التي تثبت القرائن العيانية تباعاً خلوها من أي مضمون.

## ٢- الاعتراف بالواقع في تنوعه :

إن الإشكالية المحورية التي تعاني منها مجتمعاتنا تتمثل في محاولة الغاء الآخر فيزيائياً أو اعلامياً إن أمكن، وإلا فذهنيا وذلك أضعف الأيمان. ومن الملاحظ أن هذا الموقف المهيمن على مختلف التيارات سواء القومية منها أو الدينية أو السياسية يتماهى مع المثالية الذاتية، وهي التي تقر فقط بمشروعية

الواقع الموجود في ذهن الذات العارفة، وليس ذلك المفعم بالتنوع والتباين والتناقض الذي يستمد وجوده من محدداته هو، لا من تأملات الذات أو رغباتها. وهذه الإشكالية قديمة- جديدة في تاريخ منطقتنا، بل كانت - وما زالت - تفعل فعلها في مناطق أخرى من العالم حيث تسببت في تبيد الطاقات، واشعال نار الحروب سواء الاقليمية منها أو الداخلية، هذه الحروب التي تعصف بين الحين والآخر بحياة الالاف من الناس من دون باعث معقول.

إننا اذا عدنا إلى التاريخ القديم للمنطقة، سنجد أن الحروب العديدة التي شهدتها بلاد ما بين النهرين وسورية وأسيا الصغرى، فضلا عن بلاد فارس وحتى مصر، كان مردها المشترك هو سعي مجموعة اقوامية من أجل بناء مجدها وقوتها على حساب الآخرين. وكانت الحصيلة باستمرار الخراب والدمار والدماء، الأمر الذي قطع الطريق على أي تراكم حقيقي للمعارف والخبرات التي ما زالت منطقتنا بأمس الحاجة إليه. ( هذه مسألة أخرى لن نتناولها هنا بمزيد من التفصيل على الرغم من أهميتها القصوى). والمنطقة - كما نعلم - لم تكن تعاني في المراحل المشار إليها - أي قبل الميلاد بعشرات القرون - من تدخلات خارجية حتى نفس الموضوع برمته استنادا إليها. بل كانت تتصارع عبر قواها الاقليمية التي كانت تريد فرض منطقتها على الآخرين، بصرف النظر عن طبيعة هذا الأخير الذي كان يتمثل دينيا أو اقواميا أو ثقافيا....الخ

لكن تاريخ المنطقة لا يختزل بالحروب والصراعات وحدها، إذ أنها شهدت في مراحل لاحقة ازدهارا عاما امتدت نتائجه إلى مختلف الميادين. وننوه هنا على سبيل المثال بما تحقق في المرحلة العباسية التي عرفت - على الرغم من بعض المثالب - تمازجا حضاريا بين مختلف الأقسام التي كانت منضوية تحت لواء الدولة الواسعة. ويمكننا أيضاً في هذا السياق أن نشير أيضاً إلى ما كان قد تحقق قبل

ذلك في ظل الامبراطورية الرومانية، وربما إلى حد ما في المراحل الاولى من الامبراطورية العثمانية لاحقاً. ونحن إذا بحثنا في الأسباب التي أدت إلى انهيار النماذج الثلاثة ( الروماني، العباسي، العثماني)، سيكتشف لنا أن العامل الأهم من بين جملة عوامل أخرى كثيرة أدت إلى التدهور والسقوط، يتشخص في محاولات الغاء خصوصية الآخر والهيمنة عليه عبر فرض اللون الواحد. بصرف النظر عن طبيعة هذا الأخير.

غير أن مسألة تأصل الصراعات والخلافات لم تكن مقتصرة على منطقتنا وحدها إذا شئنا أن نكون منصفين موضوعيين. بل لقد عانت منها مختلف بقاع العالم وما زالت تعاني منها كما أسلفنا. فأوروبا على سبيل المثال، واجهت عبر تاريخها الطويل صراعات متلاحقة، بلغت أوجها في القرون الأربعة أو الخمسة الأخيرة. إذ تداخلت العوامل القومية مع الدينية، بالإضافة إلى تلك التي استلزمها الوضعية الانتقالية التي توسطت ما بين النظامين الاقطاعي والرأسمالي، وأدت إلى نشوب حروب دامية تسببت في الدمار والمآسي. لكن الذي حصل لاحقاً هو أن الاوروبيين أدركوا بعد تجاربهم المريرة المضنية أن المدخل الأساس لبناء علاقات سليمة مع مكونات الداخل يتشخص في الاقرار بوجود الآخر، والاعتراف بخصوصيته وحقوقه. هذا على الرغم من جملة نواقص هنا أو هناك. واليوم نرى أن الاتحاد الاوروبي يضم ٢٥ دولة تضم قوميات يتجاوز عددها أكثر من ٥٠، تتباين على مستوى اللغة والثقافة والتاريخ والمذاهب الدينية. لكن القاسم المشترك الذي يجمع بينها هو اقرارها بحقوق الآخر على قدم المساواة ضمن سياق القواعد المتفق عليها، وهي القواعد التي تنظم العلاقات وترتكز الطاقات من أجل بلوغ الأهداف التي تجسد التطلعات العامة.

لقد تمكنت الامم الاوربية من انجاز امور أساسية مازالت تبدو في منظورنا في عداد التمنيات المستحيلة. لقد تفرغت من المسألة القومية عبر الاقرار بوجود وحقوق سائر القوميات التي تضمها دولها من دون استثناء. كما انها قد تجاوزت المعالجات الخاطئة للمسألة الدينية، وذلك باعتماد العلمانية التي قضت بالفصل بين المؤسستين السياسية والدينية، الأمر الذي انعكست آثاره ايجابيا على واقع المؤسستين المعنيتين تحديداً، وعلى المجتمع بصورة أشمل. والعلمانية لم تؤد في اوربا - كما يزعم العديد من خصومها في منطقتنا - إلى الالحاد، بل على النقيض من ذلك كان الاقبال على الدين من قبل جموع واسعة من الناس انطلاقاً من حريتها، بعيداً عن أي قسر أو اكراه. كما ان المذاهب الدينية باسرها التي تضمها المسيحية وجدت متنفساً طيباً لها، وهي تمارس نشاطها الديني والتبشيري في إطار القوانين التي تحددها البرلمانات، وتنفذها الحكومات، وتراقبها السلطات القضائية التي تتدخل لدى الحاجة. والحرية الدينية المتاحة للجميع لا تقتصر على المسيحية وحدها في اوربا، بل تشمل اتباع سائر الديانات الاخرى السماوية وغيرها، المعروفة منها والمجهولة. ولعلنا لانذيع سراً إذا قلنا ان الحرية التي تتمتع بها الجماعات والمذاهب الاسلامية في اوربا هي أوسع بكثير من تلك التي تحظى بها في الديار الاسلامية نفسها. إلا أنهماع ذلك تشكو وتتململ، وتدعو إلى الجهاد ضد الكفرة<sup>٢٢</sup> الذين أنصفوها أكثر بما لا يقارن من ابناء جلدتها أو اخوتها في الدين. ففي هذه البلدان لا يمكن للمرء أن يتخيّل مجرد الخيال وجود قانون يعاقب بالاعدام لمجرد الانتماء السياسي، مهما كانت طبيعة ذلك الانتماء. في حين أن قانون ٤٩ مازال السيف المسلط على رقاب أجيال من الاسلاميين في سورية، من دون أن يتبادر إلى خلد المطالبين بمحاكمة عادلة لدكتاتور العراق بضروة التوقف عند هذا الموضوع، والمطالبة بالكف عن الظلم غير المسوّغ.

إن الاتحاد الأوربي الذي يمثل نواة أوروبا القوية القادمة يعتمد اليوم وحدة نقدية مشتركة، ويلتزم سياسات متضافرة في كافة الميادين من سياسية وعسكرية وثقافية وقضائية واقتصادية واجتماعية.... وغيرها. وقد وقع أعضاء مؤخرًا على الدستور المشترك. كما أن هذا الاتحاد يسعى باستمرار من أجل تحقيق المزيد من الانجازات لصالح شعوبه. وأداته الأساسية في كل ذلك تتمثل في الذهنية الابداعية التي تستوعب سائر الطاقات بتميزاتها الكثيرة. وتعمل من أجل تبادل الخبرات والمعارف الجديدة، فضلا عن الاستفادة من تلك القديمة المتراكمة التي تجسد حصيلة قرون من الجهد المعرفي المنظم. أما الأمر الطريف الذي يثير السخرية والحزن في الوقت نفسه، فهو ما نسمعه هنا وهناك من قبل بعض المسؤولين السياسيين في منطقتنا، وحتى من قبل بعض مثقفي السلطان حول مشاريع أو مزاعم تدعو إلى محاكاة المراحل الأكثر رقياً في النموذج الاوربي، وذلك من دون أن يتبادر إلى أذهان هؤلاء أن ما تشهده أوروبا راهنا يجسد ثمرة نجاحات كبرى تم بلوغها بفعل جهود مضيئة لم تكن بمنأى عن العذابات المريرة“ في حين أن ساحاتنا لم تشهد سوى الاخفاقات. كما أن مفهوم الدولة يتماهى في منظور الناس عندنا مع مفاهيم التسلط والقمع والاستحواذ والفساد والافساد، فضلا عن التبيد والسراقات والرشاوى .....والقائمة طويلة.

إن نظرية حرق المراحل لم تثبت واقعيته في أي مجتمع من المجتمعات. فالتطور اللارأسمالي الذي طالما بشر به المنظرون السوفييت، وتلقفه المريدون عندنا، اسفر عن كيانات هجينة تتحكم بها المؤسسة السياسية عبر امرائها غير المرئيين في الأجهزة الأمنية وأبناء الأسر الحاكمة. بل اننا اذا ذهبنا إلى أبعد من ذلك، سنصل إلى نتيجة فحواها أن اطروحة لينين نفسه بخصوص امكانية انتصار الثورة الاشتراكية في الحلقة الرأسمالية الأضعف، كانت متناقضة في الأساس مع الفكرة

المحورية في المشروع الماركسي بخصوص تطور المجتمعات“ ونعني بها فكرة التناقض بين أدوات الانتاج وعلاقات الانتاج. فوجب ماركس، لا يمكن الانتقال من مرحلة محددة من التطور إلى غيرها ما لم تستنفذ الأولى كل امكانيات التقدم في اطار العلاقات الاجتماعية السائدة. لكن الذي حصل في روسيا كان النقيض تماما، إذ كانت المرحلة الانتقالية في بداياتها، ولم يكن النظام الرأسمالي قد تأصل في المجتمع. ولعل الانهيار المدوي الذي شهده المعسكر الاشتراكي، ونتائجه المتفاعلة حتى يومنا هذا، يدفعنا جميعا نحو التأمل، واعادة ترتيب الأفكار بعيدا عن القوالب الجامدة، والنزعات الصوفية المنغلقة على ذاتها، المصرة على صدقية أفكارها الذاتية بمعزل عن الواقع.... لن نسترسل طويلا في هذا الموضوع على الرغم من أهميته، لأن ذلك قد يدفعنا إلى مباحثات نظرية طويلة، تبعدنا عن موضوعنا الأصلي. لذلك نعود لنؤكد مجددا أن نظرية حرق المراحل، أو القفز من مرحلة إلى أخرى من دون انجاز المهام التي تمهد وتؤدي إلى المرحلة الجديدة، لم تثبت واقعيته ونجاحها، بل كانت باستمرار عكازة تستخدم للتهرب من الاستحقاقات، أو لتفسير عجز بنوي لا يمكن من مواجهة التحديات. وما يسوق اليوم من قبل بعض الرسميين ومثقفهم حول امكانية تجاوز حل المشكلة القومية أو الدينية، من خلال العمل على انجاز المهام التي تتصدى لها اليوم مجتمعات تفصل بيننا وبينها أرقام فلكية من سنين التطور، انما هو في حقيقة الأمر أداة تسويقية تستهدف تأجيل عملية البت في ملفات الفساد، وترمي إلى تأييد حالة الركود المتكلس التي تسود مجتمعاتنا... والتدقيق الأولي في الموضوع من جوانبه المختلفة، يبين أن العلاقة التي تربط بين الوضعية المترهلة التي نعاني منها والادارة السياسية التي تسيّر الامور، هي علاقة متضايقة بنيوية يستمد أحد طرفيها وجوده من الآخر.

إن الحدود المستقيمة التي تفصل اليوم بين الدول العربية هي تلك الاستعمارية التي أقرتها اتفاقية سايبس - بيكو وملاحقها، بالإضافة إلى التعديلات التي اقتضتها تطورات الأحداث بعد الحرب العالمية الأولى. وهي حدود اعتباطية أفرزتها الذهنية المصلحية التي لم تعط أي اعتبار لحقوق وتطلعات شعوب المنطقة، سواء العربية منها أو الكردية أو غيرها.

والأمر اللافت للنظر هنا، هو أن الأنظمة المحلية العربية الوليدة التي تسلمت مقاليد السلطة في الكيانات المستجدة، تعاملت مع الشعوب والأقليات الأخرى غير العربية وفق الأسلوب عينه الذي رفضته بالنسبة إلى ذاتها، وقاتلت ضده. وهو أسلوب نفي الآخر، وطمس هويته الثقافية، وعدم الاعتراف بوجوده وحقوقه، وإجباره على القبول بعملية الصهر التعسفي. هذا في حين أن المصالح الوطنية للكيانات المعنية كانت تقتضي تحقيق صيغة متقدمة من التآلف والانسجام، فضلاً عن التكامل بين مكونات الدول الناشئة، وذلك كي تكون حصينة أمام التدخلات الخارجية مستقبلاً، وقادرة من ناحية ثانية على التفرغ لمهام النهوض والتنمية.

وما أسهم في تعقيد الأوضاع بصورة أكبر، هو ما تمثل في تلك المقاربات القومية العصبوية التي استلهمت أفكارها من حركات أوربية أدت ممارساتها إلى الكوارث والمآسي، وذلك سواء بالنسبة إلى شعوبها أو بالنسبة إلى البشرية بأسرها. ويشار في هذا السياق بصورة خاصة إلى كل من النازية والفاشية.

والمثال الذي يفرض ذاته هنا أكثر من غيره هو حزب البعث العربي الاشتراكي، نظراً لكونه الحركة القومية الأهم في التاريخ العربي المعاصر. وما يمنحه هذه الصفة هو تمكّنه من استلام الحكم في كل من سورية والعراق، الأمر الذي جعله موضع استقطاب جماهيري" خاصة على صعيد دغدغة الأحلام الكبرى من توحيد

وتحرير وتحقيق للاشتراكية. وقد بلغت الايديولوجية القومية ذروتها الاستعلائية لدى البعث مع نفيه لوجود كل القوميات والأقليات التي الحققت أرضاً وشعباً - نتيجة الاتفاقيات الاستعمارية التي يتذمر منها الجميع - بالدول العربية المعروفة بحدودها الراهنة. حتى أن المادة العشرين من دستور هذا الحزب تنص على أن الحقوق تمنح لكل من أرتضى بعملية الصهر القومي وفق التصور البعثي. وكل من يتمرّد على ذلك يطرد أو يُجلى عن الوطن العربي بموجب التحديد البعثي لهذا الأخير، وذلك بناء على المادة الحادية عشرة من الدستور نفسه الذي وضعه البعث لنفسه، انطلاقاً من نوازع ذاتية، لاتنسجم بأي حال من الأحوال مع المعطيات الجغرافية والتاريخية، والمقاييس المتعارف عليها لدى جموع الباحثين في مثل هذه القضايا.

وبناء على هذا التوجه غير العلمي أقدم حزب البعث بتحليلاته النظرية وممارساته العملية على وصم كل الحركات الأخرى الداعية إلى ضرورة احترام واقع التباين، والاعتراف بالحقوق الطبيعية للشعوب والأقليات، سواء القومية منها أو المذهبية، بالتمرد والانفصال والخيانة والارتباط مع الخارج. هذا في حين أن واقع التقسيم بين الدول العربية ذاتها لم يكن موضع انتقاد البعث إلا في إطار ضبابي عام، تلاشى هو الآخر لاحقاً انسجاماً مع مستلزمات المصلحة، ومقتضيات الاستمرارية. بل إن الأمر قد وصل - كما هو معروف لدى الجميع - بالبعث السوري إلى المشاركة مع الخارج الأمريكي تحديداً - وليس غيره - بقوات عسكرية، كان هدفها المعلن إخراج البعث العراقي من الكويت التي كانت في منظور البعثيين من الطرفين" مجرد مشروع استعماري يستهدف خيرات المنطقة، وتهديد أمنها الاستراتيجي".

ولكن إذا كانت المسألة تخص الكرد أو الأمازيغ أو سكان دارفور والأقباط وغيرهم.. فحينئذ تشور ثائرة البعث، وتُطلق سائر النعوت السلبية جزافاً. وتتهالى الشعارات من كل حدب وصوب بغية تعبئة الناس في مواجهة خطر مزعوم، الأمر الذي يبيح - وفق منظور البعث الايهامي التضليلي - ارجاء سائر المهمات، واستباحة كل التجاوزات، طالما أن الوحدة القسرية مهددة. وحدة هشة تفرض بالقوة عبر أجهزة أمنية، لا حصر لأعدادها ومهامها، فضلاً عن نفقاتها. اجهزة تعصر الأوطان وأهلها إلى حد العظم، وتتصارع فيما بينها لتحقيق المزيد من المكاسب الذاتية الأنانية لأقطاب لاسقف لنوازهم ونزواتهم المتنافية مع الحد الأدنى من ضرورات العيش الكريم للناس" هؤلاء الذين يُطلب منهم أن يكونوا مجرد مرردين مهللين، يطمعون في النعم الفتات التي قد تُغدق عليهم من قبل "المؤلهين" المبجلين من أصحاب السيادة والسلطان.

تقول حكمة قديمة: إن الانسان عدو ما يجهل. وذلك بفعل الرغبة في الاستمرار وفق الأطر المألوفة، والتوجس من أي تغيير قد لا تكون تبعاته مطمئنة أو مشجعة. ولكن في حالات معينة لا يكتفي المرء بجهله، بل يعمقه بأحكام مسبقة، تفصح عن الدخائل المنغلقة على ذواتها، وتزيد من حدة التخاصم العبشي المبدد للطاقات. إن وضعية كهذه هي التي تسود القسم الأكبر من السياسيين والاعلاميين العرب الذين يتناولون المسألة الكردية بين الحين والآخر في نتاجاتهم ووسائلهم، وذلك سواء المكتوبة منها أو المنطوقة. فالعلامة الفارقة التي تميز مواقف هؤلاء بخصوص المسألة المعنية تفصح عن ذاتها عبر ضعف مستوى المامها بطبيعة ما تبحث فيه، وتقدم حوله من وجهات نظر وحيدة الاتجاه ضحلة المستويات. وجهات تكتفي بشذرات مقتطعة من سياقها، تمارس معها شتى ضروب التحوير والتقويل. وذلك بهدف طمس معالم الجغرافيا، والتهرب من مواجهة الوجود

الواقعي. إن هؤلاء بدلا من الاطلاع على الوقائع من مصادرها، وعضاً عن اتباع منهج المعاينة والمعايشة والمتابعة، يكتفون بمزاعم ساقها أحدهم جزافاً، لتغدو خلفية لتحليلات تفتقر ملكة التحليل. وتأسيسات من دون أسس. الأمر الذي يضيف عقداً جديدة إلى تلك القديمة التي ما زالت تنتظر الحل.....

إن التنوع الثقافي الحضاري هو القاعدة بالنسبة إلى منطقتنا، وهو يعكس واقع تعددية العناصر التي يقوم بها ومن أجلها النسيج الوطني الاجتماعي. في حين أن جهود النفي والإلغاء هي التي تصارع تيار الحياة الدافق، وتخالف كل أوجه الحق بسعيها من أجل تطويع الواقع الحيوي ليطابق قصور الحسابات الذاتية، التي تعاني من تناقضات داخلية تسلبها القوة والمصدقية.....

وليس بعيداً عن هذا السياق، يجري الحديث أحيانا عن اخفاق المشروع القومي شأنه في ذلك شأن المشروع اليساري، الماركسي تحديداً في الساحة العربية، وهذا ما يستوجب وفق منظور بعضهم اعتماد المشروع الاسلامي. وهكذا تتوالى الأفكار والاطروحات في إطار منطق النفي والالغاء ذاته، الأمر الذي كان الباعث الدائم على الدوران في حدود الدائرة السحرية عينها التي لا انفكك من إسارها بموجب الآليات المتبناة. هذا في حين أن مغالطة التضحية بالكل على مذبح الجزء كانت وما زالت حجر الزاوية في جملة المقاربات والممارسات التي تحدد أبعاد اللوحة السياسية عندنا بامتداداتها النخبوية والشعبية. إن الأمر الغريب حقاً في كل ما يقدم ويناقش هو غياب المشروع الوطني، هذا المشروع الذي يُعد بمثابة المحاضرة الأم لجملة مشاريع فرعية من شأنها ابراز الخصوصيات في اطار العام الذي لا يعدّ مجرد مجموع حسابي للمكونات التي يقوم بها، وانما يجسّد إلى جانب ذلك حالة التفاعل الخلاق بين المكونات المعنية، الأمر الذي من شأنه في حال بلوغه تهيئة الأرضية الموضوعية لمعالجة مختلف المشكلات، خاصة تلك المزمّنة المستعصية.



إن عملية الاقرار بالواقع الفعلي في تنوعه الأصيل لن تهدد الوحدة الوطنية بشيء، ولن تكون عرابة مشاريع الاستعمار والتآمر كما يخلو لبعضهم اجتراره تباعاً، بل ستكون الخطوة الأهم في الطريق الصحيح. فالمكونات القومية والدينية التي تضمها الحدود السياسية للدول العربية راهناً هي واقع قائم مهما تفننّ الاعلام العربي سواء الرسمي منه أو الخاص لئفيه أو تجاهله أو القفز من فوقه. بل ان أي فعل من هذا القبيل سيكون مآله - كما كان دائماً- التوتّر والتشنج والتشدد. إن الاعتراف بالوجود الكردي والأمازيغي والقبطي والنوبي..... الخ أمر يتوافق مع طبائع الأمور، وينسجم مع التوجهات الراضية فعلاً في تجاوز الأزمات المتواصلة، وتمهيد السبل من أجل تنمية حقيقية شمولية، تكون بإرادة الجميع وخير الجميع.

أما سياسية "لماذا في هذا الوقت بالذات؟" التي توزع التهم جزافاً من دون أي تدقيق أو تمحيص. وتردد بطريقة بيغوية مزاعم الدوائر الرسمية التي تدافع عن وجودها السلطوي، تلك المزاعم التي تتمحور حول ادعاءات الاستهداف والمؤامرة والخطط المعادية وغيرها" ان سياسة من هذا القبيل لن تؤدي إلا إلى المزيد من التعمية وتأييد المأزوم، وهذا ما تستفيد منه المؤسسة الرسمية، وتوظفه في تعاملها مع الداخل لتطويعه، ومع الخارج لرفع سقف الصفقة.

### ٣- الديمقراطية والنهضة الحقيقية:

لقد غدت الديمقراطية في أيامنا هذه الشعار الذي يطالب به الجميع، وذلك سواء من القوى المعارضة التي ترى فيه الحل الأمثل لجملة المشكلات المستعصية التي نعاني منها جميعاً" أو من قبل القوى الرسمية التي تعمل استناداً إلى خبرتها الطويلة في ميدان التحوير والتحكّم من أجل الإبقاء على الشعار من دون الالتزام بالاستحقاقات الموضوعية التي تترتب على اعتماده.

فالديمقراطية في منظور هذه الأخيرة، تعني تأمين الأغلبية الشكلية في عمليات مبرمجة يُشرف عليها أمراء الظلام في الأجهزة الأمنية. وهي عمليات تفتقر إلى الحد الأدنى من المشروعية التي تبيح اطلاق اسم الانتخابات عليها. ومع ذلك يكون التهليل عادة هو سيد الموقف، ويتم التبجح بنسبة ٩٩%، هذه النسبة التي لم تعجب صدام حسين أيام سلطته، فتوجّها بالكمال التام، " شاء من شاء وابتى من أبى" على حد تعبير الموجود- المفقود عزت الدوري.

إن الانتخابات النزيهة لا تحتل العلمية الديمقراطية بأسرها، وانما تعبّر عنها، وتجسدها في ممارسة واقعية من قبل المواطنين الأحرار. فالانتخابات هي مجرد جزء من عملية متكاملة تستوجب جملة خطوات متضايقة متضافرة. تكون من جهة بمثابة المقدمة لظهور نظام ديمقراطي، وتمثّل من جهة ثانية آليات التنفيذ واجراءات الحماية، فضلاً عن بواعث التطوير والاستمرارية. أما أن نتجاهل كل هذا، ونلجأ إلى انتخابات شكلية هزيلة، لالون ولاطعم لها، فهذا فحواه أن نية الاصلاح معدومة، والرغبة التسلطية الشمولية هي في ذروتها. والناس في بلادنا مازالوا رعايا واجبا المبايعة والتكبير والانصياع.

إن النظام الديمقراطي لا يستوي مع مفاهيم تخوين الآخر وتكفيره، والدعوة إلى رجمه لمجرد أنه لا يسلم بما نذهب اليه، ولا يعترف بأحقيتنا الأبدية في التحكّم برقبته ورقبة أحفاده. ونظام كهذا لا ينسجم مع سياسة افقار الناس، والتعامل معهم وفق منطق الفساد والافساد الذي عاقبته الانهيار الشمولي سواء على الصعيد المادي الحياتي، أو الروحي القيمي...

إن العملية الديمقراطية تستلزم القناعات والسلوكيات الديمقراطية التي تبدأ من أصغر وحدة اجتماعية إلى أكبرها وأعقدها. تبدأ من الاسرة، من العلاقة بين الزوج والزوجة، تبدأ من العلاقة بين الولدين والأطفال. من الروضة والمدرسة

والعمل وهكذا إلى قمة الهرم الاجتماعي. أما أن تكون قيم السيطرة والقمع والإلغاء هي المحركات في ميدان التعامل مع الآخر سواء القومي أو الديني أو السياسي، فهذا معناه أن الجهود التزيينية التي تتخذ الانتخابات المبرجة ركيمة لها ما هي سوى خطوة تضليلية، شأنها في ذلك شأن تلك الخطوات الأخرى التي تأتي في سياق التكيّف الشكلي مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

إن النظام الديمقراطي يستوجب إرادة المواطنين الأحرار الذين يعبرون عن آرائهم غير المقموعة - بصرف النظر عما إذا كانت تتمحور حول الأمور الخاصة أو العامة - طالما أن ذلك لا يلحق الأذى بالآخرين ضمن إطار القوانين النافذة، قوانين منبثقة بالفعل لازوراً وبهتاناً عن إرادة الشعب. أما أن يمنع المواطن من التعبير عن آرائه، ويحرم من امكانية استخدام وسائل الاعلام التي من المفروض أنه شريك فيها، ويهدد بالطرد من العمل، أو لا يمنح الفرصة للحصول عليه اصلاً انطلاقاً من توجهاته السياسية أو الفكرية أو المذهبية، فهذا خلاصته أن ابسط مقومات الديمقراطية غائبة، وأن الطريق إلى الانتخابات النزيهة ما زال طويلاً، معقداً ملبداً بالنعّصات.

النظام الديمقراطي يضع المؤسسات الأمنية في خدمة الشعب وليس العكس، ويحدد عملها بقوانين وتشريعات يستنها أولئك من اختارهم الشعب ممثلين له... هؤلاء الذين في مقدورهم رؤية الأمور على حقيقتها إذا اقتضى الأمر. ولكن أن تتحول هذه المؤسسات إلى مملكات الرعب والخوف يقودها امراء لامرئيون، يتقاسمون فيما بينهم ثروات البلاد ومصائر العباد. لاتحدّهم الحرمات الخاصة أو العامة، فهذا مآله تسليم قدر الوطن وأهله إلى زمرة ترى أن الأهداف الكبرى جميعها تتجسّد فيها، الأمر الذي يدفعها نحو التآله غير المعلن....

الاصلاح الاقتصادي الحقيقي غير الشعارتي أو المناسباتي فضاؤه الحيوي هو النظام الديمقراطي الذي يقوم على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، وتشجيع المبادرات المبدعة، والتدخل من أجل المساعدة لدى بروز مشكلة ما. كل ذلك في اطار شفافية تامة، تمكّن الجميع من المتابعة والمساءلة. نظام لا يحق للمسؤول فيه مهما كان موقعه أن يستغل الوظيفة لبلوغ مآرب خاصة. وإذا ما فعل فمن حق الجميع أن يعلم ويحاسب ضمن اطار القوانين التي تضبط كيفية توزيع المهام بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية المستقلة بالفعل. سلطات تحترم مسؤولياتها ولا تكون عرضة للترغيب أو التهيب من قبل المتوارين الفاعلين. أما أن يكون الواحد من هؤلاء الحاكم والمالك والشريك في الوقت ذاته، فهذا عاقبته الدوران الأبدي في الحلقة السحرية ذاتها. شعارات ترفع بين الحين والآخر لامتنصاص النعمة وتهدئة الناس، وممارسات واقعية تؤكد أن الأمور في طريقها المعهود نحو الكارثة. إن الدولة الأمنية لم ولن تكون في يوم ما قادرة على انجاز نهضة حقيقية تمتلك مقومات الاستمرار والتقدم. خاصة في عالمنا الراهن الذي يشهد تنافساً غير معهود في ميدان العولمة التي تتعزّز مواقعها يوماً اثر يوم بعيداً عن رغباتنا أو تطلعاتنا. فدولة فاسدة مفسدة كهذه تستنزف الطاقات الهائلة التي تصرف على الأجهزة الأمنية وعمالها. فضلاً عن تلك التي تقتطع في هيئة اتاوات متنوعة من قبل "الأسياذ" الأبديين. إن دولة كهذه تشير الرعب في نفوس المستثمرين الوطنيين الذين قد اکتوتوا بتبعات موبقاتها أكثر من مرة، فتراهم يبحثون عن السريع المضمون، او البعيد الآمن. أما المستثمر الخارجي فلن تغريه أسواقنا ما لم يحصل سلفاً على ما يريد، وذلك بموجب صفقات تعقد بينه وبين لالة الأمور الذين تكون مصالحهم الذاتية هي المعايير الموجهة، والقواعد الملزمة في كل وما يبرم في السر والعلن.....

إن مجتمعاً تعاني أكثريته من فقدان الحرية واللقمة والكرامة، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشهد نظاماً ديمقراطياً أسوة بتلك المجتمعات التي تسبقه بعبور ضوئية. مجتمعات انجزت سائر المهام، وبات جلّ همها يتمفصل حول أهمية الحفاظ على ما تم بلوغه، وتنميته نحو الأفضل.. إن النظام الديمقراطي لا يستقيم ولا يستمر من دون فضائه الحيوي، ولا يستغني عن الالتزام المبدئي الأكيد بالقيم الديمقراطية وقواعد العملية الديمقراطية، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت تتوافق أو تتعارض مع رغبات الاستئثار أو نزوات التحكم.

لقد اعتمدت شعوب العالم النظام الديمقراطي بوصفه الحل الأفضل وليس الأمثل لجملة مشكلاتها، وذلك بعد ما توصلت بفعل خبرتها إلى قناعة تامة بعدم نجاعة الطرق الأخرى. وقد وضعت من أجل مستقبل هذا النظام قواعد محددة، تضمن الاستمرارية، وتحافظ على حقوق الجميع بمنأى عن المواقع أو الانتماءات. فالنظام الديمقراطي هو للمجتمع بأسره، ويشمل القوى الحاكمة والمعارضة في الآن نفسه. يهييء المستلزمات لتداول سلمي للسلطة بناء على إرادة المواطنين الأحرار الذين يستمدون قوتهم من عملية الفصل الحقيقي بين السلطات. كل ذلك يغدو واقعاً معاشاً بفضل حريات التعبير المصانة، وإمكانية الحصول على المعلومات التي تهتم الجميع في الوقت المناسب.

إن النظام الديمقراطي يتطلب احترام آراء المواطنين على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم القومية والمذهبية والسياسية...والإلا فإنه سيكون بمثابة ديمقراطية المرة الواحدة التي تستأثر بموجبها قوة ما بالحكم، لتعمل لاحقاً على تحضير مقدمات التأييد وتصفية الخصوم المحتملين..... إن سيف الأغلبية التي تلوح به بعض القوى لفرض نطمها ولونها لم ولن يكون أبداً الحل الديمقراطي المنشود، خاصة بالنسبة إلى مجتمعاتنا التي تعاني من تداخل مكونات قومية مذهبية متباينة. إن الحل

الأمثل هنا يتشخص في مراعاة الخصوصيات ضمن الإطار الوطني العام الذي من شأنه استيعاب الكل بعيداً عن التطويع والقسر والغبن. وأمر من هذا القبيل لا يمثل بدعة ديمقراطية، بل إنه يعد ركيزة أساسية في النظام الديمقراطي اعتمدها مجتمعات متقدمة، وتمكنت بفضلها من معالجة مشكلات مزمنة، كانت تبدو سابقا عصية الحل.

إن المفاهيم القديمة التي أوصلتنا إلى الأزمة المستعصية التي نعاني منها جميعاً لم تعد قادرة على التعامل مع الوضعية الراهنة بتعقيدها وتحدياتها المتلاحقة الكثيرة.... اننا أحوج ما نكون إلى جرأة فكرية مع الذات تمكننا من الإقرار بحقيقة الامور، وتبعدنا عن أساليب المرواغة والمداهنة أو السكوت غير المسؤول. لقد تغير العالم كثيراً، وسيتغير بوتائر متسارعة لم نعهدها من قبل. ونحن إذا شئنا أن نغطي بموقع لائق يتناسب مع إمكانياتنا الحقيقية، علينا ألا نكرر تجربة المماليك في مصر الذين خرجوا لملاقاة نابليون بأسلحة العصر التليد. إن الإصرار على الخطأ يؤدي إلى تعميق واستفحالة مما يُنذر به في ظل الشروط الخلية بكوارث غير مسبوقه..... وتجدد الإشارة هنا إلى أن تعبير المرحلة الحساسة لا يكفي لوصف الموقف الراهن الذي تعيشه المنطقه بأسرها.

إنها مرحلة مصيرية تستدعي حلولاً غير معهودة بالنسبة لنا، هذا إذا شئنا أن نخرج من عنق الزجاجة.... والمسؤولية الأكبر في هذا السياق تتحملها السلطات التي يبدو أنها لم تفكر بعد في التخلي عن سياسة الغاء مواطنيها، ولم تعتزم حتى الآن الانفتاح على المجتمع ومد جسور الثقة بينها وبينه، وذلك عبر الغاء المظالم والاعتراف بالحقوق، والعمل المشترك من أجل وضع القواعد التي تمكن من معالجة الأوضاع بما يراعي مصالح الجميع. إن السلطات المعنية بتشبهها غير المشروع بما استولت عليه عنوة من دون وجه حق، تترك الأبواب مُشرعة أمام سائر

الاحتمالات، وذلك تبعاً لتعددية الحسابات والمصالح سواء المحلية منها أو الاقليمية وصولاً بالدولية.

بقي أن نقول: إن المهمات التي تناط بالمؤسسات الاعلامية العربية في هذا الميدان جسيمة وخطيرة إلى الحد الأقصى..... فهي تستطيع أن تبين الوقائع على حقيقتها. وتضغط على دوائر القرار السياسي علها تتعظ بتجربة "حامي البوابة الشرقية"، وتعود إلى رشدها، وتختار أيسر السبل احتراماً للوطن وأهله على اختلاف مشاربهم... أما أن يستمر هذا الاعلام، سواء الرسمي منه أو "المستقل"، في أداء دور المروج للسياسات السلطانية، فهذا أمر تتشخص عاقبته في خضات اضافية ستعرض لها المنطقة في سياق عملية إعادة الترتيب، وربما التكوين، والله أعلم....

## آفاق التغيير في سورية وموقع المسألة الكردية منها....

يدرك المتابع للوضع السوري بتفصيلاته وتعقيداته، أن المرحلة القادمة ستشهد تغييرات ومستجدات ربما كان من شأنها الاسهام في عملية تجاوز العجز البنيوي الراهنة. وهذا الاحتمال هو الأغلب. لكنه في المقابل يخشى من امكانية حدوث نوع من التوافق بين المؤسسة الرسمية الحاكمة من ناحية، والقوة الدولية الأكبر، الولايات المتحدة الأمريكية، هذه القوة التي غدت في واقعنا الراهن العنصر الحيوي المهيمن اقليمياً. فهي التي تتحكم بمفاصل اللعبة في الشرق الأوسط، وهي التي تدفع بالقوى الدولية الأخرى إلى الموافقة على مشاريعها ومباركة خططها. وباعتبار أن موضوع هذه الورقة هو الوضع السوري الداخلي بأبعاده المختلفة وآفاقه المرتقبة، لذلك لن أدخل في تفاصيل الوضع السياسي سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي إلا عند الضرورة. وإنما في المقابل سأسعى من أجل تسليط الضوء على تفاعلات الوضع السوري الداخلي راهنا، محاولاً استشفاف جانباً من قسّمات القادم المحتمل

تتشكّل اللوحة السياسية في سورية من مكونات عدة تختلف فيما بينها من جهة القوة والهيمنة والرؤية والمصلحة في التغيير، هذا فضلاً عن الاستعداد له. وهذه المكونات تتوزع بصورة عامة بين ثلاثة محاور: ١- محور السلطة. ٢- محور المعارضة الرسمية. ٣- محور المعارضة الفعلية إذا جاز لنا استخدام هذا التعبير. ففيما يتصل بمحور السلطة، يحكم البلاد كما هو معروف حزب البعث العربي الاشتراكي منذ ما يزيد على أربعين عاماً (استلم السلطة في ٨-آذار-١٩٦٣) بالعقلية ذاتها والممارسات عينها. بوصفه التجسيد المقدس لارادة الأمة، والمدافع

الأمين عن رسالتها الخالدة. لذلك فرض نفسه وبقوة الأجهزة الأمنية المتشعبة من جهة الاسماء والوظائف، قائدا للدولة والمجتمع. وألزم المعارضة الرسمية الدائرة في فلكه بضرورة الموافقة على الدستور الذي ينص في المادة الثامنة منه بصراحة تثير الدهشة على طرح غريب ساري المفعول منذ ثلاثين عاما.....

إلا أن حزب البعث في يومنا الراهن ما هو إلا الواجهة التي تتستر من ورائها سائر القوى المتنفة، ونعني بها تلك القوى التي تتحكم بمفاصل السيطرة سواء في الأجهزة الأمنية أو العسكرية. وهي التي كانت حصيلة الأسلوب الذي حكم بموجبه الرئيس السوري السابق حافظ الأسد حوالي ثلاثين عاما. ومع غيابه نتيجة الوفاة اعتقد الكثيرون أن الأمور ستتغير نحو الأفضل لصالح الشعب السوري عربا وأكرادا واقليات. إلا أن الذي حصل هو أن القوى المتنفة ذاتها المستفيدة من الوضع وجدت أن من مصلحتها الاستمرار بالوضع ذاته في ظل سلطة رئيس مطلوب منه أن يكون عامل توازن واستقرار بين متنافسين باتوا مصدر قوة الرئيس الابن، وذلك على خلاف ما كان عليه الحال في ظل سلطة الرئيس الأب الذي كان ولي النعمة لأركان المؤسسة الحاكمة المخضرمين. إن محور السلطة بمجمله، بغض النظر عن الخصومات الداخلية الخاصة به، يتسم اليوم بميزتين متناقضتين تتشخصان في حالتي الضعف ازاء الخارج، والقوة المادية في مواجهة الداخل.

فالسلمة في يومنا الراهن مكشوفة ازاء الخارج إن صح التعبير، تفتقر إلى غطاء كان من شأنها منحها فرصة التحرك التكتيكي في إطار لعبة التوازنات التي كانت تتم على سبيل المثال في ظل وجود الاتحاد السوفيتي السابق. ومن جهة اخرى لم تعد السلمة ذاتها تمتلك الاوراق الهامة التي كانت تحركها فيما مضى، مثل الفلسطينية والكردية. هذا في حين أن الورقة اللبنانية باتت هي الأخرى تمثل بالنسبة لها عامل تنغيص بدلا من أن تكون العكس.

كما أن سقوط النظام العراقي بالاسلوب الذي تم، قد أدى بالنظام السوري إلى حال من انعدام التوازن في واقع الموازين الاقليمية، خاصة بعد أن كان هذا الأخير قد قطع شوطا لا بأس به في طريق تحسين العلاقات و تنسيق الجهود مع النظام العراقي البائد. في ظروف كهذه اصبحت السلطات السورية أمام خيارين اثنين: اما الاستمرار في الطريق ذاته، وتجاهل الشعب. وذلك قد يتحقق لها من خلال التفاهم مع الخارج والتنسيق معه. وما يبدو من المعطيات المتوفرة حتى الآن هو أنها قد قطعت شوطا لا بأس به في هذا الاتجاه. خاصة من ناحية التنسيق الأمني، سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي. وما الاجتماعات الثلاثية التي تدعو إليها وتساهم فيها إلى جانب كل من تركيا وايران سوى خطوات في هذا الاتجاه، كما أن التعاون الأمني بين الاجهزة السورية والأمريكية لم يعد سرا خافيا. لكن المشكلة هنا بالنسبة إلى هذه السلمة تتمثل في رغبة أمريكية لاعادة تنظيم المنطقة من جديد. وهذا ما قد يؤدي إلى تغييرات اقليمية في المنطقة، وقد بدأت العلام تبرز في العراق. ومن غير المعقول ألا يؤثر الوضع هناك في الدول المجاورة، خاصة سورية التي يمثل العراق بالنسبة لها عمقا عربيا وكرديا في الوقت ذاته.

أما الخيار الاخر، فهو خيار الاصلاح والانفتاح على الشعب. وهو أمر مستبعد في يومنا الراهن على الرغم من الشعارات التي تطرح هنا وهناك بخصوص اعادة النظر في الخطط والبرامج، ومحاسبة المسؤولين المقصرين. لكن المؤشرات جميعها تؤكد أن ما يطرح لا يخرج عن نطاق لعبة التعمية التي قد اتقنها النظام السوري منذ امد بعيد. فالاصلاح المطلوب يقتضي كف يد الامراء غير المتوجين في المؤسسات الامنية والعسكرية عن مقدرات البلاد ومصائر العباد. وهذا أمر شبه مستحيل يتناقض مع قواعد لعبة التوازنات المنفعية القائمة بين مراكز القوى في السلمة السورية. وما يقلل من احتمالية توجه كهذا يتمثل في هشاشة المعارضة الرسمية

ضمن الأحزاب المتحالفة مع حزب البعث الحاكم. فهي أحزاب محسوبة على الحكم في منظور الشعب، الذي يعتبرها تابعاً مسلوب الشخصية والارادة. في حين أن الحكم من ناحيته لايعتمدها سوى اداة للتضليل، لايعطي أية قيمة للتحالف معها، ولايمنحها اي وزن لتيقنه من ضآلة حجمها وتأثيرها بين أوساط الشعب. ولكن على الرغم من كل هذا وذاك، يتوجس خيفة منها، ومحسبها في نهاية المطاف على المعارضة.

أما المعارضة الفعلية على الرغم من ضعفها، فهي تتوزع بين منحيين: الأول الحزبي المنظم. والثاني الشعبي بأطيافه وتلويحاته وتوجهاته المختلفة. في نطاق المعارضة الحزبية المنظمة تأتي جملة أحزاب دينية وقومية يسارية انهكتها حملات القمع والمتابعة والتدخل من قبل الأجهزة الأمنية، الأمر الذي انعكس بصورة صارخة في انكماشها على ذواتها، وتشردمها. وكل ذلك قد أدى إلى ضعفها وانشغالها بقضايا هامشية، تستنزف طاقاتها، وتحول بينها وبين الاتفاق على خطوط أساسية تكون نواة برنامج عام، يكون البديل الوطني الديمقراطي الذي من شأنه أن يعترف بالآخر، بصرف النظر عن الانتماء القومي أو الديني أو السياسي. ويقر بالتعددية بمعناها الواسع لانها المدخل إلى تفاعل حضاري عام بين جميع مكونات وأطياف المجتمع السوري، عربا وأكرادا وأقليات. أما المعارضة الشعبية، فهي تتمثل في التبرم الشعبي العام الذي يتم التعبير عنه أحيانا من خلال المحاضرات، والمقالات، والاعتصامات الشعبية التي وان كانت تتم على نطاق محدود جدا، الا أنها تحمل مغزى ودلالة كبيرين في ظل نظام شمولي لايسمح باي شيء. ومن اللافت للنظر أن الأجهزة الأمنية قد بدأت في الآونة الأخيرة تتغاضى عن ظاهرة الانتقادات التي تأتي من الاوساط الشعبية على نطاق واسع. لكنها تتدخل بشكل صارم لدى بروز اية بوادر توجي بامكانية تنظيم

العمل الشعبي وتوجيهه بما قد يشكل تهديدا غير مباشر على النظام. ولعل ما حصل ويحصل من اعتقالات مثل اعتقال د. عارف دليلة، ورياض سيف ومأمون الحمصي النائبين في مجلس الشعب. فضلا عن الشخصيات الوطنية الاخرى سواء من العرب أو الأكراد. ومنع ظاهرة المنتديات التي برزت بقوة على الساحة السورية، مطالبة باحياء المجتمع المدني المهمش في مناخ هيمنة الاجهزة الامنية بتفرعاتها وتشعباتها المختلفة، تلك الاجهزة التي تتدخل في الحياة العامة والخاصة للناس. فكل ذلك يؤكد أن ما يسمح به راهنا في سورية لايجوز عن نطاق التفرغ أو التعمية. وذلك بقصد الاستمرار في الهيمنة الشمولية على مختلف الميادين.

والاسئلة التي تفرض نفسها هنا بخصوص المحور الذي يتمفصل حوله الموضوع الذي نحن بصدده الآن هي: ماهو موقع قضية الشعب الكردي في سورية من الأحداث؟ وما هي المواقف منها؟ وماذا عن الآفاق المحتملة؟ المعاناة الكردية في سورية مركبة. فالشعب الكردي يعاني مما يعانيه العرب وسائر مكونات المجتمع السوري. لكن إلى جانب هذه المعاناة العامة، يتعرض الأكراد لاضطهاد مزدوج بسبب انتمائهم الكردي. وما نقصده بهذا الأخير هو أنهم لايمتلكون من جهة اية حقوق قومية ديمقراطية مثل الحقوق السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والادارية، والاقتصادية. ويتعرضون من جهة اخرى لمختلف صنوف الاضطهاد التي تتمثل في الاجراءات الشوفينية التي تهدف إلى الحد من الوجود الكردي في المناطق الكردية الثلاثة التي تشكل قوام كردستان سورية وهي: الجزيرة، عفرين، كوباني. ومن ابرز هذه الاجراءات الاحصاء الاستثنائي الذي أجري حصرا في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢، والحزام العربي الذي طبق في منطقة الجزيرة على نطاق واسع عام ١٩٧٣، والتعريب الشمولي، فضلا عن التضييق والتهميش الاستثنائي، والملاحقة، والافساد، والدفع بالناس إلى

ان المعاناة العامة تشمل الجميع كما أسلفنا، لذلك لا بد من التلاقي والتحاور، والعمل المشترك مع القوى العربية الديمقراطية من أجل مستقبل أفضل لسورية، في ظل نظام ديمقراطي يقر بالتعددية ويحترمها عن قناعة. ويساوي في الحقوق والواجبات بين الجميع بصرف النظر عن الانتماء القومي، أو الديني، أو السياسي. كما تسعى القوى الكردية من أجل نقل صورة واقعية للمعاناة الخاصة بالكرد إلى القوى العربية وغيرها، وذلك بهدف كسب تأييدها ومساندتها لعدالة القضية الكردية في سورية.

وعلى الرغم من صعوبة المهمة، نظرا للتأثير الكبير الذي مارسته المؤسسة السلطوية في تفكير وتوجهات الناس على مدى أكثر من اربعين عاما. لدرجة أن العديد ممن هم في المعارضة ويتبوؤون مراكز هامة فيها، لم يتمكنوا حتى الآن من تجاوز المنظومة المفهومية للخطاب الايديولوجي السائد في تعاملهم مع القضية الكردية في سورية. نقول انه على الرغم من كل ذلك، يلاحظ أن الأمور على صعيد التعامل ما بين القوى الكردية والعربية الفاعلة في اطار المعارضة السورية، سواء ما يخص الحزبية منها أو الشعبية التي تعمل من أجل احياء المجتمع المدني، باتت أفضل من السابق. وهنا تجدر الإشارة إلى أمر في غاية الأهمية، ونعني به أن الموقف من القضية الكردية في سورية هو أحد المقاييس والمؤشرات الهامة لسبر ومعرفة مدى مصداقية الاطروحات المطالبة بالتغيير والديمقراطية في سورية. فالمسألة لم تعد تقتصر على اعلان موقف تعاطفي في سياق مجاملاتي هنا وهناك، بل هي أعمق من ذلك بكثير، وذلك على اعتبار أن القضية الكردية في سورية هي اليوم من القضايا الرئيسية في البلاد. لا يمكن القفز من فوقها. وأي تجاهل لها من قبل هذا الطرف أو ذاك، ما هو سوى دليل على

الهجرة سواء نحو الداخل السوري، او باتجاه الخارج الاوري والامريكي وما سواهما. الدستور السوري لايعترف بوجود الأكراد في سورية، على الرغم من أن تعدادهم يزيد عن مليوني انسان، منهم مليون ونصف في المناطق الكردية، وأكثر من نصف مليون في المدن السورية خاصة دمشق وحلب. كما ان دستور حزب البعث ينكر هو الآخر من ناحيته وجود الشعب الكردي في سورية، بل يسعى من خلال مواده، خاصة المواد ٦ و٧ و٨ و١١ و١٥ و٤٨ إلى صهرهم في بوتقة القومية العربية. وينص الدستور المشار إليه صراحة على اجلاء من لايتنازل عن انتمائه القومي عن ارضه باعتبارها في منظور البعث ارضا عربية..... بل ان الدستور نفسه يتجاوز ذلك إلى حد الاقرار بأن كل من لا يؤكد على انتمائه العربي لا يمكنه المطالبة بأية حقوق. والتناقض الاساسي الذي يتحكم في موقف السلطة السورية من الكرد يتجلى في كونها ترفض من ناحية الاقرار بكرديتهم، لكنها من ناحية أخرى تضطهدهم لكونهم كردا. وتسعى بمختلف السبل من أجل الغاء وجودهم القومي في الأذهان على الأقل، وذلك ان لم يتسن لها تحقيق ذلك في الأعيان. المجتمع الكردي في سورية بصفة عامة، وفي كردستان سورية على وجه التحديد، مجتمع حيوي فاعل. قد استوعب انتماءه القومي منذ زمن بعيد، ولم يعد من الممكن - استنادا إلى المعطيات الحالية، خاصة ثورة الحاسوب والفضائيات - القضاء على شخصيته القومية مستقبلا. لكن وعي هذا المجتمع لايتوقف عند هذا الحد، بل يشمل أيضا الفهم الواقعي لطبيعة الامور الراهنة وآفاقها المستقبلية. وهذا ما يتجلى في مواقف وتوجهات القوى الفاعلة الكردية، سواء تلك المتمثلة في الأحزاب، أو تلك التي توجد خارجها. فهذه القوى تدرك أهمية ايجاد صيغة من التفاعل البنّاء بين الانتماء الوطني السوري، والقومي الكردي.

عدم جدية الطرح أو عدم اكتماله، الأمر الذي يثير المخاوف والتساؤلات في أوساط الشعب الكردي.

إن ما يبدو في الأفق السياسي راهنا، لا يوحي باية اصلاحات حقيقية من جانب السلطة. كل ما هنالك جملة شعارات ترمي إلى الاحتواء والاجهاض. فالسلطة ما زالت تماهي بين الأمر الواقع والمشروع. وهي تعتبر نفسها صاحبة الحق، باعتبارها تمتلك القوة المادية التي تمكنها من السيطرة. قوة لا تستمد نسغها من فصل حقيقي بين مهام وحقوق السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. بل ان حديثا كهذا يدخل في عداد الامنيات، خاصة في أجواء حكم سلطة أمنية لاتعرف سوى قانون الطوارئ الذي ما هو في حقيقته سوى غطاء للاقدام على كل تراه الاجهزة الامنية مناسبا من دون أية محاسبة. فقانون الطوارئ هو بالمعنى الفعلي التعبير المكثف والمهذب لتصرفات الاجهزة المعنية التي تعد اصلا فوق القانون. إن هذه السلطة تنظر الى نفسها على انها كانت ومازالت على الصواب. والوحدة الوطنية في منظورها تقوم على اساس اعتراف المعارضة بذنوبها، والعودة إلى بيت الطاعة، والاقرار بسلامة المادة الثامنة التي أتينا على ذكرها آنفا من الدستور الموجه الذي فرض فرضا على الناس، وهي المادة التي تنص على أن حزب البعث هو الذي يقود الدولة والمجتمع. كما أن السلطة المعنية ترى في الاستقرار السياسي المفروض دليلا قاطعا، يثبت نجاحها، ويسبغ هالة المشروعية ان لم نقل القداسة عليها. هذا في حين أن المطلعين على بواطن الامور كما يقال، يدركون ان الاستقرار الاجتماعي هو الاساس. وهذا لن يتحقق الا في ظل ديمقراطية تقر بكرامة الانسان كإنسان قبل أي شيء آخر، وحقه في التعبير عن آرائه والاستمتاع بمقدرات بلاده، بعيدا عن أجهزة تسلبه كل شيء، سوى القلق والهواجس والرعب.

لكن اللوحة مع ذلك ليست قائمة. والجميع بات على يقين بأن تغييرا ما قادم لاحالة. والمسألة باتت تتمحور بصورة أساسية حول وقت هذا التغيير وطبيعته ومداه.

قدمت هذه الورقة بنصها الكردي إلى الندوة التي نظمها مركز ناقد للدراسات الكردية في مدينة بون الألمانية بتاريخ ٨-١١-٢٠٠٣.



إيجابية في الموقفين: السياسي الحزبي، والشعبي العام لدى العرب والكردي على السواء.

لعلنا لانذيع سرا، إذا ما قلنا أن العلاقة بين المثقف الكردي ونظيره العربي هي ليست على مايرام. أو هي على الأقل ليست في المستوى المنشود. بل هي سطحية، تبحث في قضايا خارج نطاق تلك الرئيسة بالنسبة إلى الطرفين. فالحوارات والمناقشات بينهما المكتوبة أو المنطوقة غالبا ما تتخذ من الموضوعات الأدبية والتاريخية والفلسفية، وربما الانسانية والسياسية العامة محورا لها، لذلك تظل الأمور في إطارها الهلامي غير المحدد. ولكن إذا انتقل الحديث إلى الوضع الكردي المشخص، فحينئذ يسود الجهل لدى الطرف العربي، هذا الجهل الذي يغلف عادة بالأحكام العامة، والتبسيط المتسرر للأمور، مثل انكار الوجود الكردي، أو اعتبار الأكراد نسقا من أنساق التاريخ العربي، أو الاقرار في افضل الأحوال بحقوقهم الثقافية ليس إلا.... هذا من جهة المثقف العربي السوري. أما نظيره الكردي فهو الآخر قد تهيمن عليه أحيانا عقد الدونية، فتجبره على القبول بالوضع غير الطبيعي، أو أنه قد يلوذ بالكبرياء الزائف، فيرتفع أو ينجل عن عرض محتته التي لاتطاق. فهو ككردي لايمتلك أية حقوق، ولايشعر بأية حصانة يستحقها كإنسان قبل أي شيء آخر.

إن السياسة الإضطهادية بوجهيها المتضايين التي تمارس باستمرار مع الشعب الكردي في سورية على الرغم من تبدل الحكومات والشعارات في البلاد، قد أوجدت منظومة مفهومية تتحكم إلى حد بعيد في تفكير وممارسات القسم الأعظم من المثقفين العرب على تباين مواقعهم الفكرية والسياسية، هؤلاء الذين يتوزعون بين ثلاث مجموعات أساسية في تعاملهم مع المسألة الكردية في سورية.

## الحوار العربي - الكردي: الحالة السورية نموذجا

الحوار بجميع أشكاله أفضل من القطيعة، خاصة بين طرفين تلزمهما معطيات التاريخ والجغرافيا والمصالح، فضلا عن التقاطع الثقافي بالتعامل والتفاعل الحيوي المستمر. لكن الحوار الجاد المطلوب هنا هو ذلك الذي يستند إلى قاعدة معرفية متماسكة، ويستمد نسغه من احترام متبادل، ورغبة مشتركة في إبراز المتفق عليه وترسيخه.

لقد قيل الكثير عن أهمية وضرورة الحوار العربي الكردي. وكانت هناك لقاءات وندوات بخصوصه. لكن الأمر - على ما يبدو - لم يرتق بعد إلى المستوى المنشود. ولم يخرج عن نطاق مجاملاتي مناسباتي، سرعان ما يفقد الحماس والدفء لدى بروز أي منعص هنا أو هناك. بل لعلنا لانبالغ إذا قلنا أن العقد الشخصية، والاستدلالات الفاسدة، فضلا عن التشنجات والمخاوف والأوهام اللاعقلانية، إلى جانب فعل الاطروحات المتشددة المنغلقة على ذاتها. اننا لانبالغ - كما أسلفت - إذا قلنا أن كل ما تقدم يدخل في عداد العوامل التي تسهم في تكريس أجواء التوجس والتجاهل والابتعاد. الأمر الذي يستغلّه بعضهم في ميدان ابراز وتسعير نزعات التحامل والتجني والتشفي.

انني في ورقتي هذه أود التوقف عند مسألة هامة، ارى ضرورة تناولها بنفس بحثي هادي، وأعني بها مسألة العلاقة بين المثقفين العرب والكردي السوريين على وجه التحديد. فهذه العلاقة إذا بنيت على أسس سليمة من شأنها أن تؤثر بصورة

المجموعة الأكبر، هي التي تضم أولئك الذين يتخذون موقف الصمت واللاأدرية، فهؤلاء يجهلون، أو يتجاهلون المسألة، بواعثها، مفاصلها، أبعادها، وانعكاساتها. وبناء على هذا الجهل سواء الفعلي أو القصدي، لا يقدم هؤلاء أية مواقف منطوقة أو مكتوبة تقارب بهذه الصورة أو تلك المسألة المعنية. ومن الواضح أن هذا الصمت يخدم في المقام الأول السياسة السورية الرسمية في المجال الكردي، ويدعم مواقف أولئك الذين قد اتخذوا من مهمة تصديهم للخطر الكردي المزعوم ذريعة لتبرير وتبرير ما لا يخدم المصلحة الحقيقية للوطن والمواطن.

أما المجموعة الثانية، فهي التي تمثلت الخطاب الرسمي من موقع التحامها العضوي معه، أو بناء على تعصّب متشنج لا يستطيع استيعاب أهمية الاعتراف بتمايز الآخر، واحترام الاختلاف وإمكانية التفاعل معه في سياق نظام ديمقراطي، يؤكد أن السلطة في خدمة المواطن وليس العكس" نظام يستمد مشروعيته من إرادة المواطنين الأحرار لامبايعات الرعايا.

في إطار هذه المجموعة، يعاد انتاج التوجهات الايديولوجية والأحكام السلطوية التي تصدر على إمكانية أية معالجة جادة للمسألة الكردية، معالجة من شأنها إعادة اللحمة إلى النسيج الوطني، وذلك من خلال تعزيز أسس الثقة والاحترام المتبادلين بين مختلف الأطراف.

فالكردي وفق هذا التوجه "دخيل على الوطن"، "يمرك بأوامر من الخارج انسجاماً مع مصالح استعمارية تستهدف النيل من الاستقرار". إن القاعدة لدى أعضاء هذه المجموعة تتشخص في إلغاء الوجود القومي الكردي، في حين أن الخطيئة الكبرى تتمثل في الإقرار بالواقع القائم فعلاً، والاعتراف بالحق السليب. ومن أجل الوصول إلى المبتغى غير السوي، يلجأ هؤلاء إلى تحوير فصول التاريخ وحقائق الجغرافيا، ويلتحفون باستنتاجات غائبة وعبارات مبهمه، كما يلودون

بآراء لم تعد تمتلك اية قيمة في عالم باتت الشفافية فيه كابوساً يقضّ مضاجع أولئك الذين كانوا - وما زالوا - يقدرّون المصائر خلف البواب المغلقة بعيداً عن أنين المعذبين، وعدسات الصحافة.

أما المجموعة الثالثة، فهي تضم أولئك المثقفين العرب الذين يعبرون في مناسبات مختلفة عن مواقف تدعو إلى الإنصاف، ورفع الغبن الحاصل على الشعب الكردي في سورية. فهؤلاء يؤكدون أن الكرد هم جزء فاعل من النسيج الوطني السوري العام، لذلك لا بد من التعامل معهم بوصفهم مواطنين كالأخرين تماماً. لهم حقوقهم وعليهم اداء واجباتهم الوطنية. ولكن من الملاحظ أن مفاهيم وتوجهات السياسة الرسمية تمارس فعلها في إطار هذه المجموعة أيضاً، وإن بمستويات أخف، غالباً ما تتخذ من الكياسة أسلوباً في التعامل.

فالدعوات إلى الانصاف تكتفي بالمعالجة العرضية من دون السببية. فهي تطالب مثلاً بإلغاء نتائج الإحصاء الإستثنائي الجائر الذي أجري حصراً في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢ في سياق مشروع شوفيني متكامل، وتتناسى مسألة الرفض "الدستوري" للوجود الكردي أرضاً وشعباً في سورية. كما أنها لا تقارب مشروع الحزام "العربي" الذي يعد الوجه الآخر المكمل للإحصاء، بل والأكثر خطورة. كما أن دعوات الإنصاف المعنية تقفز من فوق جميع الإجراءات الإستثنائية التي تمارس في المناطق الكردية، فضلاً عن تجاوزها لمسألة الحرمان من كافة الحقوق.

صحيح أن المعاناة في سورية تشمل اليوم المواطنين العرب والكرد، لكن معاناة الكرد مزدوجة، يتقاسمون المعاناة العامة مع العرب، ويدفعون في المقابل ضريبة انتمائهم الكردي من خلال حرمانهم من سائر حقوقهم القومية الديمقراطية التي باتت في عالم اليوم ضمن عداد البدهيات. كما يتعرض الكرد في المقابل لكل صنوف الإضطهاد القومي. فأن تسجيل مولودك الجديد عليك أن تنتظر قرار

أجهزة الأمن. وأن تسجل أرضا ورثته عن أبيك، أو بيتا اشتريته بكذك عليك أن تحصل موافقات الأجهزة الأمنية والوزارات المختلفة التي لن توافق. عليك ككردى أن تدفع جميع الضرائب والأتاوات، وتشارك السلطات في لقمة عيشك، ولكن في المقابل عليك ألا تفكر في أي دعم أو مساعدة من الدولة التي يفترض أنها الحاضنة التي تضم الجميع.

عليك ككردى ان تخاطب جارك الكردى بالعربية في الدائرة الحكومية، وذلك مراعاة للفرمانات المتلاحقة. كما أن مملك التجارى لابد أن يحمل اسما عربيا، حفاظا على " وحدة الوطن و ارادة الأمة". أما أن تفكر في البرامج الكردية من خلال وسائل الإعلام التي يفترض أنك شريك فيها كونك تدفع نصيبك من التمويل، فهذا معناه أنك لاتفكر بعقلك، أو ربما أن هذا الأخير قد أصيب بأفة ما. ما لفت انتباهي لدى زيارتي الأولى إلى هيلسنكي عام ٢٠٠١ هو أن لوحات أسماء الشوارع في العاصمة والتعليمات العامة كانت مكتوبة باللغتين الفنلندية والسويدية. وهذا إجراء يرمي إلى مراعاة حقوق الأقلية السويدية التي لايتجاوز عدد أفرادها ٣٠٠ ألف سويدي مهاجر في فنلندا - اي مايعادل عدد الكرد في العاصمة دمشق وحدها - يقر الطرف السويدي قبل الفنلندي بأنهم يعيشون فوق الأرض الفنلندية. هذه الأقلية تحظى بكامل حقوقها، يدرس أبناءها بلغتهم الأم، ويعبرون عن مواقفهم من خلال وسائل الاعلام بما في ذلك التلفزيون. كما يمارسون نشاطهم السياسي انطلاقا من المسائل التي تجسد اهتماماتهم المختلفة، ولهم تمثيلهم في البرلمان الفنلندي. كل ذلك من دون ان يتبادر إلى ذهن أحدهم بأن ذلك قد يهدد الأمن الوطني الفنلندي. بل انك إذا طرحت السؤال على أحدهم بهذا الخصوص ستكون من دون شك موضع استغرابه إن لم نقل سخريته. أما فيما

يتصل بموضوع الشعب الكردي في سورية الذي يزيد تعداده عن مليوني انسان و يعيش فوق ارضه التي قسمت والحقت ، فهذا أمر تعجز الكتب عن تناوله.

إن الغوص في أعماق المسألة الكردية في سورية من جانب القوى الديمقراطية العربية، أمر ضروري بغية استيعاب بواعثها وأبعادها. أما الاكتفاء ببعض المواقف واللفتات الانسانية فهذا أمر لايرتقي إلى المستوى المطلوب الذي من شأنه الاسهام المثمر في معالجة الموضوع على أرضية وطنية ديمقراطية. وهنا لابد من الإعراف بأنه في الآونة الأخيرة بدأنا نشهد مواقف نبيلة، يعمل أصحابها بإخلاص انسجاما مع توجهاتهم الوطنية الصادقة من أجل وضع حد للمأساة الكردية.

إن التعامل مع المسألة الكردية في سورية بوصفها جزء عضوي من المسألة الوطنية الديمقراطية العامة في البلاد يعد الخطوة الأساسية الأصح في الطريق الصحيح. أما أن يتم تجاهل المسألة باعتبارها من المحرمات التي لايجوز مقاربتها بناء على تعليمات المؤسسة الرسمية التي غالبا ما تدخل في مباحثات واتفاقيات خارجية، وذلك بهدف تطويع الداخل، فهذا معناه أننا نترك المجال رحبا أمام كل الاحتمالات. وبناء على ذلك نرى أن الواجب الوطني، وليس الانساني وحده، يلزم المثقفين والسياسيين ومناصري حقوق الانسان العرب باتخاذ موقف وطني ديمقراطي من المسألة الكردية في سورية. وقد لانبالغ إذا الحفنا على أن الموقف من هذه المسألة يعد أحد المقاييس الأساسية في تحديد مدى جدية الاطروحات الداعية إلى التغيير الايجابي. اطروحات من المفروض أنها لاتعاني من بذور تناقض داخلي يفرغها - في حال وجوده - من محتواها، ويسلبها المصدقية. فمن غير المعقول أن يتناغم الطرح الديمقراطي مع النزعة الشوفينية بصيغها المختلفة. كما أنه من غير المنطقي أن يؤكد المرء حرصه على مستقبل البلاد، مطالبا بامتلاك أسباب التقدم لمواجهة تحديات العصر، ويسلم نفسه في المقابل إلى

لامبالاة تثير الخوف في مواجهة ما يتعرض له جزء هام من المجتمع لغبن مركب لم يعد ينسجم مع روحية العصر، بل أن العقلية العصرية لاتستطيع استيعابه. إن جاذبية الموقف ومشروعيته تستلزمان الرؤية الواضحة الشاملة لسائر المعضلات، رؤية متماسكة تعتبر أن حماية المصالح العامة لاتستدعي تقديم القرابين البريئة، بل تستلزم إيجاد صيغة من الوئام والتكامل بين مختلف الأطياف والعناصر التي تقوم بها ومن أجلها - لا على حسابها - الوحدة الوطنية، هذه الوحدة التي ستكون بالنسبة لأي كان مجرد هלוسة وشعارا من دون محتوى إذا كانت أداة لتكريس هيمنة أحادية الجانب.

أما ما يخص السياسيين والمثقفين وسائر المهتمين من الكرد، فهم على الرغم من معاناتهم العامة، وتباينات الآراء فيما بينهم حول المستقبل، قد اتفقوا منذ زمن بعيد على أن المسألة الكردية في سورية هي جزء عضوي حيوي من المسألة الوطنية الديمقراطية على مستوى البلد ككل، كما أنه لايمكن لهذه المسألة أن تجد طريقها إلى الحل من خلال صفقة مع السلطات يقدم عليها هذا الطرف أو ذاك بعيدا عن القوى الوطنية الديمقراطية العربية وغيرها التي تطالب بمستقبل أفضل للجميع. هذه القوى التي من المنطقي بالنسبة لها أن تتناول المسألة المعنية باعتبارها قضية من قضاياها الأساسية، لابدعة وافدة ترمي إلى الإشغال وشل الطاقات.

ولانكر هنا أن المواقف السلبية من قبل بعض المثقفين والسياسيين العرب قد أدت بين الحين والآخر إلى ردات فعل مقابلة في الجانب الكردي، لكنها حالات خاصة لايمكن لها ان تؤثر على التوجه العام للمثقفين والسياسيين الكرد الذين يؤكدون أن الحوار والتفاهم والعمل المشترك مع الجانب العربي، يعد حجر الزاوية في

أي سعي يتطلع إلى مستقبل أفضل لجميع أبناء سورية بصرف النظر عن انتماءاتهم القومية والسياسية والدينية.

إن الحالة الراهنة التي تعيشها سورية لم تعد مقبولة وفق جميع المقاييس، فقد جاع الناس وسكتوا وتحملوا بما فيه الكفاية إنتظارا لفرح منشود، يعتبر مجرد الحديث عنه مؤامرة استعمارية في منظور المسؤولين الفعليين المخفيين في سورية، هؤلاء الذين اتخذوا من يافطة التوحيد والتأييد وسيلة تدهم بأسباب سلطان يسمو فوق الزمان، ويسخر من هموم الرعية التي لاتفقه تاريخية المرحلة، وجسامة التحديات، وعظمة المهمات. أما من يغامر ويرفع الحجر عن المكبوت، فهو مدان قبل أن يتفوه. لابد من التدقيق في امره، والتأكد من ماهية الجهات التي تحركه، فهو على الأغلب عنصر غير سوي لايقدر المخاطر المصيرية التي تحدد بالأمة من جمع الجهات، مسكينة هذه الأمة التي باتت مشجبا تعلق عليه سائر الأوزار.

غير أن الانتكاسات المتتابعة، والاحباطات المستمرة، فضلا عن المعاناة المعيشية الشمولية التي لاترحم، قد ولدت لدى الناس قناعة بأن هؤلاء من أعلنوا أنفسهم عنوة أولياء عليهم، إنما يستمدون قوتهم من الوضعية المعقدة القائمة. فهم جزء من اللعبة وادواتها لاضحاياها، هؤلاء الذين جاهدوا من أجل أن يسلبوا الناس كل شيء، منعا لحدوث أي شيء. وقد اعتقدوا لفترة ما أنهم قد بلغوا المأرب، فتغنوا بالاستقرار، مدركين تماما أن الاستقرار السياسي الذي لايستند إلى استقرار اجتماعي ووطني أعم، لايمكن بلوغه من دون قمع يطال الجميع، فاعتمده بوسائله واسمائه كافة“ وامسكوا بجميع المفاصل ظنا منهم أن ذلك يقطع الطريق أمام المفاجآت غير المحمودة العواقب. إلا أن ارادة الحياة لدى العشب الضعيف أقوى من الحجر الصوان، والرغبة في التواصل ومعايشة العصر على أشدها على الرغم من ضراوة الثمحنة، وما الصيحة التي أطلقها الاستاذ

أنطون مقدسي في رسالته المفتوحة إلى الرئيس، تلك الصيحة التي رددت أصداء مأساة الوطن والمواطن، وجسدت بعمق ما كان الجميع يريده ويخشى الإفصاح عنه. وما دعوة رياض الترك إلى القطع مع المرحلة المنصرمة بهدف إجراء مصالحة وطنية شاملة، شرط أن تقدم السلطة على خطوات عملية تؤكد حسن نيتها، واستعدادها لتحمل المسؤوليات. بالإضافة إلى البيان الألفي وجهود المنتديات، والمناقشات الجارية داخل الوطن وخارجه. إن كل ذلك يدخل في عداد الدلالات المبشرة التي تؤكد مدى الحاجة إلى تغيير ايجابي جذري، تغيير يسبق النخر الذي سيظال في حال استفحاله - هذا إذ لم يكن قد استفحل بالفعل - الجميع بغض النظر عن قربهم من موقع السلطة أو بعدهم عنها.

إن ما يبدو في الأفق السياسي راهنا، لا يوحي بأية اصلاحات حقيقية من جانب السلطة. كل ما هنالك جملة شعارات ترمي إلى الاحتواء والاجهاض. فالسلطة مازالت تماهي بين الأمر الواقع والمشروعية. فهي تعتبر نفسها صاحبة الحق، باعتبارها تمتلك القوة المادية التي تمكنها من السيطرة. قوة لاتستمد طاقتها من فصل حقيقي بين مهام وحقوق السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. بل ان حديثا كهذا يدخل في عداد الامنيات خاصة في أجواء حكم سلطة أمنية لاتعرف سوى قانون الطوارئ الذي ما هو في حقيقته سوى غطاء للاقدام على كل ما تراه الأجهزة الأمنية مناسباً من دون أية محاسبة. فقانون الطوارئ هو بالمعنى الفعلي التعبير المكثف والمهذب لتصرفات الاجهزة المعنية التي تعد اصلا فوق القانون. إن هذه السلطة تنظر الى نفسها على انها كانت ومازالت على الصواب. والوحدة الوطنية في منظورها تقوم على اساس اعتراف المعارضة بذنوبها، والعودة إلى بيت الطاعة، والاقرار بسلامة المادة الثامنة من الدستور الموجه الذي فرض فرضا على الناس، وهي المادة التي تنص على أن

حزب البعث هو الذي يقود الدولة والمجتمع. كما أن السلطة المعنية ترى في الاستقرار السياسي المفروض دليلاً قاطعاً، يثبت نجاحها، ويسبغ هالة المشروعية ان لم نقل القداسة عليها. هذا في حين أن المطلعين على بواطن الامور كما يقال، يدركون ان الاستقرار الاجتماعي هو الاساس. وهذا لن يتحقق الا في ظل ديمقراطية تقر بكرامة الانسان كإنسان قبل أي شيء آخر، وحقه في التعبير عن آرائه والاستمتاع بمقدرات بلاده، بعيداً عن أجهزة تسلبه كل شيء، سوى القلق والهواجس والرعب.

لكن اللوحة مع ذلك ليست قاتمة، فلقاؤنا هذا في حد ذاته يعتبر بالنسبة إلى شعبنا على اختلاف مشاربه أملاً، هذا الشعب العزيز عرباً وكرداً واقلبيات قومية ودينية، لذلك فلنتحاور ولنتفق من أجل هذا الشعب التواق إلى الربيع الذي لم يأت بعد.

-قدمت هذه الورقة إلى الملتقى الذي عقد في باريس بمبادرة من المنظمة

العربية لحقوق الإنسان بتاريخ ١٣، ١٢، ٢٠٠٣

## أحداث شغب أم تجاهل شعب؟

لقد بدت الأحداث الأخيرة التي شهدتها المناطق الكردية في سورية غريبة، فجائية، عصية على الفهم. وذلك بالنسبة إلى المراقب غير المطلع على أبعاد تاريخ وجغرافية المنطقة، وماهية المنطلقات النظرية والممارسات الفعلية التي تتعامل بموجبها السلطات السورية مع قضايا الوطن والمواطن.

لكن الأحداث نفسها تعد في المقابل لدى المتابع لتفصيلات الوضع المحلي والاقليمي، وتفاعلاتها مع التوجهات الدولية الراهنة، نتيجة منطقية، تمخضت عن المقدمات التي أرسنها سلطة البعث وأجهزتها الأمنية على مدى أكثر من أربعين عاما. فالأحداث المعنية لم تندلع بفعل "أعمال شغب" سبقت ورافقت مباراة كرة القدم، كما يحلو لبعض أصحاب النزعة الببغاوية المقربين من السلطات في دمشق تكرارها، أولئك الذين تحرص بعض الفضائيات العربية على تسويق منطقتهم المعكوس، وتصريحاتهم الديماغوجية الخالية من الصدق، بل ومن أي مضمون. هذا مع العلم أن دمشق الفيحاء تضم الكثيرين من العقول النيرة المحاصرة التي لو قبيض لها أن تعبر عن وجهة نظرها في المسائل المعروضة، لتبدلت طبيعة الأمور رأسا على عقب، وتم الكشف عن الكثير من البواطن والخفايا.

إن الأزمة الشمولية المسدودة الآفاق، بانعكاساتها العديدة على مختلف المستويات التي تعاني منها سورية راهنا، تتمثل بواعثها في نظام اختزل القومية

والوطنية، الدولة والمجتمع، في الحزب الواحد الأحد. ومن ثم اختزل هذا الأخير في مجموعة من الأبديين غير المرثيين الذين باتوا في ظل سلطة الحاكم الابن مصدر فرض الولاء، بعد أن كان هذا الأخير في ظل الحاكم الأب مسوغ الاستمرار والانتفاع. وقد تبلورت وترسخت في ظل العقود الطويلة من حكم حزب البعث الدولة الأمنية، وذلك على حد تعبير الدكتور طيب تيزيني الذي شخص شعار هذه الدولة برؤية علمية مستقبلية منذ اوائل الثمانينات قائلا: (افساد من لم يفسد بعد، وإدانة الجميع كي يكونوا تحت الطلب).

وقد تمكنت المجموعة التي تسيّر هذه الدولة بعقلية اخطبوطية مرضية من تحييد القوى القومية واليسارية معا، وذلك من خلال شعاراتها الاشتراكية والقومية، وعلاقتها مع الاتحاد السوفييتي السابق، وحصولها على العطايا الخليجية السخية. كما استطاعت المجموعة ذاتها من فرض قناعاتها على الأحزاب التي أشركتها بفرمان سلطاني في الجبهة الوطنية التقدمية التي من المفروض فيها أنها تدافع عن قضايا الوطن والمواطن في مواجهة الخارج، لكنها في الواقع العملي غدت الوجه السلطوي في مواجهة الداخل. مطلوب منها أن تمرر وتبارك ما يخشى البعث نفسه من أبعاد وقعه على الناس.

أما فيما يتصل بالمسألة الكردية في سورية، فهي ليست وليدة اليوم كما يعلم الجميع والبعث في مقدمتهم. بل انها مسألة أفرزتها التقسيمات الاستعمارية التي استهدقت المنطقة بموجب اتفاقية سايكس-بيكو والمعاهدات الفرعية التي خلفتها، خاصة معاهدة فرانكلين بويون بين فرنسا وتركيا عام ١٩٢١. والنتيجة التي تمخضت عن كل ذلك تجسدت في ضم المناطق الكردية الراهنة مع سكانها إلى الدولة السورية الحديثة التي شهدت النور في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا الراهن، يتعرض الكرد لسياسة تمييزية ترفض الإقرار

بوجودهم وحقهم القوميين. أما الحركة السياسية الكردية في سورية فهي تعود بجذورها إلى العشرينات من القرن الماضي، وإن كان بعضهم يتخذ من عام ١٩٥٧ نقطة انطلاقها، وهو تاريخ تأسيس أول حزب سياسي معاصر يمثل البداية الفعلية لأحزاب الحركة الوطنية الكردية في سورية راهنا.

وما ينبغي قوله للإنصاف التاريخي هنا، هو أن الوضع الأسوأ بالنسبة إلى الشعب الكردي في سورية بدأ مع حكم البعث الذي كانت فاتحته بالنسبة له وصايا محمد طلب هلال التي صاغها في تقريره الأمني الموسوم: دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية، الاجتماعية، السياسية. ١٩٦٣. وهي وصايا مفعمة بالتعصب القومي الأعمى لانجد مثيلا لها في عالمنا المعاصر. فهي تدعو وفق النص الحرفي لهلال نفسه إلى ( \* أن تعتمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل..... \* سياسة التجهيل: أي عدم إنشاء مدارس أو معاهد علمية في المنطقة. \* سد أبواب العمل أمام الأكراد حتى نجعلهم في وضع أولا غير قادر على التحرك وثانيا في وضع غير المستقر المستعد للرحيل في اية لحظة. \* شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركزة على الأكراد. \* نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد وارسال مشايخ بخطة مرسومة عربا أقحاحا. \* ضرب الأكراد في بعضهم.....

\* اسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود فهم حصن المستقبل ورقابة بنفس الوقت على الأكراد ريثما يتم تهجيرهم. \* جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجبهة بحيث توضع فيها قطعات عسكرية مهمتها اسكان العرب واجلاء الأكراد وفق ما ترسم الدولة من خطة. \* انشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي على أن تكون هذه المزارع مدرية ومسلحة عسكريا كالمستعمرات اليهودية على الحدود

تماما. \* عدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة. \* منع إعطاء الجنسية السورية مطلقا لمن يريد السكن في تلك المنطقة مهما كانت جنسيته الأصلية عدا الجنسية العربية.... (ص ٤٦ - ٤٨).

والجدير بالذكر هنا أن صاحب هذه الآراء بدأ حياته السياسية ضابطا أمنيا في محافظة الحسكة مع بواكير استلام حزب البعث السلطة في سورية عام ١٩٦٣، ليغدو فيما بعد وزيرا وركنا من أركان النظام. وكى لانظم الرجل، لا بد من التأكيد في هذا السياق أن محمد طلب هلال وغيره من الداعين إلى التخلص من الوجود الكردي الفيزيائي أرضا وشعبا في سورية بأية وسيلة، كانوا يستلهمون العقيدة البعثية في ميدان التعامل مع القوميات. فدستور حزب البعث لا يتضمن أية توجهات من شأنها التمهيد لحل مسألة القوميات غير العربية داخل نطاق الحدود التي قدمها بوصفها التخوم التي تعين الأرض العربية، مع العلم أن عملية التحديد هذه تتم بمعزل عن المعطيات التاريخية والآثارية المعروفة بين جموع الباحثين المختصين المعاصرين. فالوطن العربي وفق المادة السابعة من دستور حزب البعث هو ( هذه البقعة من الأرض التي تسكنها الامة العربية والتي تمتد ما بين جبال طوروس وجبال بشتكويه وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط).

إن هذه المادة تلغي صراحة وجود أرض غير عربية تعيش عليها قوميات غير عربية ضمن نطاق هذا التحديد البعثي للوطن العربي. ومثل هذا الأمر يسبغ على الصعيد النظري الايديولوجي الطابع العربي على مختلف المناطق التي تعيش فيها قوميات غير عربية منذ البدايات. ولكن ما يهمنا هنا على وجه التحديد يتمثل في المناطق الكردية في سورية التي تعد استنادا إلى التحديد السالف جزءا من الأرض العربية، بل ان المناطق الكردية التي تقع إلى الشمال من خط قطار

الشرق السريع إلى تخوم جبال طوروس، وهي التي تشكل جزءاً مما يعرف راهنا بکردستان تركيا، إن هذه المناطق تعتبر هي الأخرى - نظرياً على الأقل - جزءاً من الأرض العربية التي "يناضل" حزب البعث من أجل استعادتها مستقبلاً إلى السيادة العربية.

ويبدو أن واضعي الدستور البعثي قد أدركوا أن الواقع العياني لا يتطابق مع رؤاهم الذاتية، لذلك شددوا في المادة الحادية عشرة من الدستور نفسه على أنه ( سيجلى عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري ضد العرب وكل من هاجر إلى الوطن العربي لغاية استعمارية). وهكذا منح البعثي نفسه الحق - اعتماداً على الدستور الذي وضعه هو بنفسه وليس غيره - في إجلاء القوميات والأقليات التي يمكن أن تطالب في يوم من الأيام بحقوقها في أرضها، انطلاقاً من أن هذه الأخيرة هي وفق المنظور البعثي أرضاً عربية، مقدسة لا يمكن ولا يجوز التفريط بها.

لقد أكدت الأحداث التي جرت في المناطق الكردية في سورية مؤخراً ابتداءً من ١٢-٣-٢٠٠٤ عدم إمكانية إخفاء الرماح في الأكياس كما يقول المثل الكردي، فالمسألة الكردية في سورية واقع قائم، تستمد مشروعيتها تسميتها بالمسألة من وجود قضية قومية لم تحل بعد، تتصل بمصير شعب يزيد تعدادة عن المليونين وهي قضية تتنامى وتتفاعل باستمرار نتيجة التزايد المتواصل على صعيد الوجود والوعي. وهي من ناحية أخرى قضية تخص أرضاً قسمت والحقت بالدولة السورية التي انشئت حديثاً بعد الحرب العالمية الأولى كما أسلفنا. ليس هذا فحسب، بل إن الشعب الكردي قد تعرض وما زال يتعرض لاضطهاد قومي مبرمج، يستهدف وجوده القومي وذلك عبر عدم الاعتراف الدستوري بوجوده، وسائر المحاولات التي ترمي إلى صهره قومياً.

وهذه المسألة - المسألة الكردية - لا يمكن حلها عبر الطرق التي طالما لجأت إليها العقلية الأمنية التي تسيّر دفة الحكم في سورية، وإنما تستلزم حلاً سياسياً بالدرجة الأولى. حل يستند إلى الاعتراف بالموجود القائم فعلاً، ومن ثم تحديد الأبعاد، ووضع الحلول المنطقية العادلة التي ستكون من دون شك في صالح الجميع. فالوجود الكردي في سورية أرضاً وشعباً حقيقة واقعية تقر بها طبيعة الأمور على الأرض، وتؤكد المعطيات التاريخية والجغرافية بدءاً من المرحلة الحورية وربما ما قبلها وحتى الآن... أما أن يتشدق هذا وذاك بعبارات استعلائية تنم عن تعصب جاهل، مثل "لقد أعطيناهم الملاذ" أو "أهذا هو جزاء الجميل؟" وما شابه ذلك من أقاويل تتماهى مع المنظومة المفهومية التي تتحرك بموجبها السياسة السورية الرسمية الموجهة نحو الكرد من دون العودة إلى أية معرفة علمية تقوم على أساس الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، فهذا معناه أن التوجهات اللاتاريخية ما زالت هي المهيمنة. وإن مجرد التفكير في حل مسائل الوطن والمواطن لم يعد حينه بعد في منظور السلطة الأمنية التي تحكم من خلف الستار في سورية.

ولعله من اللافت للنظر في هذا المجال، هو أن العديد من المسؤولين السوريين قد اضطر إلى التفوه بكلمة الكردي التي كانت فيما مضى لفظاً محرماً لا تجوز مقاربتة، بل إن بعضهم بدأ يمتدح الأكراد من خلال التأكيد على كردية بعض رجال الثورة السورية والسياسيين السوريين الأوائل. هذا مع العلم أن التعظيم ما زال هو اليهمن في المناهج الدراسية الرسمية على انتماء هؤلاء القومي، بل إن الأمر قد وصل بزكي الأرسوزي منظر البعث - الذي ما زالت مؤلفاته تعد رافداً أساسياً لايديولوجية البعث - إلى التشكيك في وطنية المناضل السوري إبراهيم هنانو من خلال الصاق تهمة العمالة به. وكي يؤكد الأرسوزي صحة وجهة نظره المناقضة للوقائع، يبين في السياق ذاته إن هنانو كردي الأصل، وكأن الكردية مجد



ذاتها جريمة ينبغي التنبه لها. ومثل هذا التوجه ليس بالغريب بالنسبة لأقطاب البعث، فميشيل عفلق نفسه، رفض ايام قيادته لحزب البعث الموافقة على ضم الكرد من الحزب الاشتراكي العربي الذي كان يترأسه أكرم حوراني إلى الحزب الجديد، حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان حصيلة الوحدة بين الطرفين عام ١٩٥٣.

ولكن من جانب آخر، هناك مؤشرات تبين أن ما سمعناه من اولئك المسؤولين بخصوص الأكراد، والإشادة بدورهم الايجابي في المجتمع السوري، لم يكن نتيجة قناعة بضرورة حل المسألة، وإنما كان بفعل حالة عدم التوازن التي منيوا بها بعد الأحداث الأخيرة. وكانت بتأثير وقع الفضائح التي اعلنت على الملأ مثل قضية المجردين من الجنسية الأكراد وعددهم يقارب ربع مليون انسان في يومنا الراهن، وذلك نتيجة الاحصاء الاستثنائي الذي اجري حصرًا في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢. وقضية الحزام "العربي" التي تتجسد في واقع سلب الأراضي من الكرد على امتداد الخط الحدودي مع تركيا في منطقة الجزيرة، وبناء أكثر من ٤٠ قرية عربية عليها، جلب سكانها من مناطق الرقة وغيرها في اطار مشروع تمييزي أشرف على تنفيذه عبدالله الأحمد - عضو القيادة القطرية في ذلك الحين- في عام ١٩٧٣. وقضية التعريب التي تشمل تعريب اسماء المدن والقرى والاشخاص والمحلات.... ولعل كل ذلك يلقي بعض الضوء على التناقضات التي أوقع هؤلاء أنفسهم بانفسهم فيها. فالكرد بموجب زعمهم جزء من المجتمع السوري العام، يسري عليهم ما يسري على غيرهم بالنسبة إلى الحقوق والواجبات. ولكن ماذا لو سألت أحد هؤلاء المسؤولين الذين عبروا عن "اعتزازهم بأهلهم الكرد" عن اسم محافظ كردي واحد في سورية، هذا ناهيك عن الوزراء وأعضاء مجلس الشعب. بل اسم كردي واحد يشغل في وقتنا الحاضر ا منصب مدير ناحية في أية بقعة لا على

التعيين من سورية. عن اسم مدير شركة واحد كردي. ومع ذلك يتفاخرون ويتباهون بأن الجميع سواسية أمام القانون.

المناطق الكردية تعد اليوم من أكثر المناطق تخلفًا في البلاد، وأكثرها تعرضًا للنهب المنظم، مع أنها تعد خزان سورية النفطية والمائي والغذائي. أن تكون مواطنًا في الجمهورية "العربية" السورية، لا بد أن تكون عربيًا أولاً، ومن ثم سورياً ثانياً، وذلك بحكم الدستور والقانون. ومع ذلك نقول أن العرب والكرد في سورية يتمتعون بالحقوق ذاتها، ولا يعاني الكرد من أي تمييز. العربي يقرأ بلغته، ويتابع وسائل الاعلام بلغته. يكتب وينشر بلغته، يسمى وليده وحله التجاري بلغته. يسجل أملاكه باسمه من دون منغصات. في حين أن الكردي محروم من جميع هذه الحقوق التي تعد من البدهيات في عالمنا المعاصر.

الكردي ليس له أي تمثيل في السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، هذا على الرغم من التحفظات الكثيرة على واقع عمل هذه السلطات، ومدى فعالية دورها في الحياة العامة بالنسبة إلى سائر مكونات المجتمع السوري. الكردي ليس له أي تمثيل في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها... وذا ما وصل احدهم إلى مركز ما فسيكون ذلك من خلال الانتماء إلى حزب البعث، أو الاقتراب من أجهزة الأمن والتنكّر للأصل الكردي. ومع ذلك يقولون : لافرق بين العرب والكرد أمام القانون.

أنت ككردي لايعترف بوجودك، لكنك في الوقت ذاته تتعرض للاضطهاد والتمييز استنادًا إلى انتمائك القومي، وبوصفك كردي لاتتمتع باية حقوق قومية ديمقراطية لاتهدد وحدة البلاد، بل على العكس من ذلك تعزز هذه الأخيرة، وتمكّنها من مواجهة التحديات. وفي المقابل تتعرض ككردي لسلسلة لاتنتهي من الاجراءات الاضطهادية التي تنضح بها العقلية الشوفينية الكسيحة التي تطابق

بين مصالغ البلاد وأوهامها الذاتية. تلك العقلية التي تمثل الإطار الفكري لجهود الامراء الفعليين المخفيين في سورية الذين يبدو أنهم قد قرروا اتخاذ الكرد كبش فداء، يوحد التوجهات ويمنحهم مبررات الاستمرار.

إن الوحدة الوطنية التي يؤكد الجميع أنها فوق أي اعتبار آخر لا معنى لها إذا كانت مجرد شعار فضفاض، يستغله بعضهم لفرض ارادتهم على الجميع. فاية وحدة تقوم بمكوناتها وتفاعلها بعضها مع بعض بصورة خلّاقة ايجابية. أما أن يتنطّع جزء من المجتمع ليسلب الأجزاء الأخرى جميعها حقها في التفكير، والتعبير، والنقد، والمعالجة، والاستمتاع بمقدرات البلاد، فهذا معناه وجود خلل بنيوي عميق، لا يستوي الوضع من دون معالجته. ومعالجة كهذه تستهدف تضافر الجهود من قبل سائر مكونات المجتمع السوري وأطيافه. أما أن يصر الحزب الحاكم بالقوة على أنه قائد الدولة والمجتمع، اعتمادا على دستور نعلم جميعا كيف فرض، فهذا فحواه ان كل حديث عن الاصلاح لا يستهدف سوى التعمية والتكيف من المتغيّرات الاقليمية والدولية، أملا في كسب الوقت، وإيجاد امكانية الاستمرار، حتى ولو كان ذلك من خلال الاتفاق مع الخارج والاستقواء به على حساب الداخل.

إن الوضعية الحالية السائدة اليوم في سورية لم تعد مقبولة وفق كل المقاييس، مهما كابر المسؤولون العلنيون الذين يتصرفون في الواقع بموجب ارادة اولئك اللامرئيين. فالتحديات كبيرة، والظروف المستجدة متلاحقة ومعقدة. في حين أن المفاهيم والأساليب التي كانت متبعة حتى الآن من قبل السلطة لم تعد تعيش عصرها، بل باتت كاجبا منذ زمن يلجم المجتمع، ويشوه الانسان السوري من الداخل.

إن الملاذ بالنسبة لانباء المجتمع السوري - بانتماءاتهم القومية والدينية والسياسية المتنوعة - يتمثل في أصحاب الضمائر الحية من السياسيين والمثقفين

وانصار حقوق الانسان والداعين إلى المجتمع المدني بتوجهاتهم وخلفياتهم المتباينة. فعلى عاتق هؤلاء تقع مسؤوليات خطيرة جسام، تتشخص قي تمكين الانسان السوري من استعادة انسانيته وثقته بنفسه. وهذا يتم عبر الخروج على المنظومة المفهومية اللاتاريخية التي فرضها البعث منذ أربعة عقود، وتسببت في التسطیح والتشويه على مختلف المستويات. ومع خروج كهذا سيكتشف الجميع أن المسائل ليست عسيرة على المعالجة الموضوعية البناءة، وإنما على النقيض من ذلك، سيرى هؤلاء أن التنوع والتعدد والاختلاف عوامل لا تؤدي إلى الضعف والتشتت، بل هي المدخل الواقعي المنطقي نحو بناء نسيج وطني متين، يجسد الحاضنة الكبرى التي تستمد قوتها من تفاعل خصوصياتها الفرعية بعضها مع بعض. نسيج يمد الجميع من دون استثناء بالقوة والحماية والتفاؤل. ويسهم الجميع من دون استثناء في الحفاظ عليه وإثرائه بما يؤهله للارتقاء نحو المنشود.

إننا إذا وصلنا إلى حالة كهذه، سنجد أن العربي والسرياني وغيرهما من مكونات المجتمع السوري سيدافعون عن حقوق الكردي أكثر من هذا الأخير. وسنجد في المقابل أن الكردي يناضل من أجل حقوق الجميع، يتمسك باللحمة الوطنية، مدافعا عنها بكل امكانياته. سنجد اليساري يدافع عن حقوق الاسلامي وغيره في التعبير عن آرائه في مناخ وطني ديمقراطي، بعيد عن الادانات المسبقة، والتهديدات المغلقة بسلطة قانون مفصل. كما أن الاسلامي نفسه سيتفاعل مع أجواء احترام الاختلاف والتنوع، وسيساهم إلى جانب الآخرين في بناء مجتمع يستمد عزته من إرادة سائر مواطنيه الآحرار بصرف النظر عن الانتماء المللي أو المشربي.....

اللغة الأم بالنسبة إلى أبناء الشعب الكردي في كردستان سورية هي اللغة الكردية، وهي اللغة التي يتعلمها الأطفال قبل الذهاب إلى المدرسة، حيث تفرض عليهم اللغة العربية، بوصفها اللغة الرسمية الوحيدة في سورية.

تدين الغالبية العظمى من أبناء الشعب الكردي في كردستان سورية بالاسلام. تبلغ هذه النسبة حوالي ٩٦% وربما أكثر. أما النسبة الباقية فهي تضم أتباع الديانة اليزيدية إلى جانب قسم محدود من معتنقي الديانة المسيحية. المجتمع الكردي في سورية لا يعاني مطلقاً من مشكلة التعصب الديني أو المذهبي. الكردي المسلم يحترم أتباع الديانات الأخرى سواء من الكرد أو غيرهم، فقد كانت العلاقة خاصة مع المسيحيين في كردستان سورية هي على الدوام علاقة تفاهم واحترام متبادل. هذا على الرغم من سعي الأجهزة الأمنية والحزبية السورية بين الحين والآخر إلى تطويق وضرب أي تفاهم بين الكرد والمسيحيين. وذلك انسجاماً مع الفكرة التقليدية: فرّق تسد. لكن العقلاء من الطرفين كانوا باستمرار سبّاقين إلى معالجة الوضع، لقناعتهم بضرورة وأهمية احترام التاريخ والعيش المشتركين.

يعاني الشعب الكردي في كردستان سورية من اضطهاد مزدوج يتمثل في حرمانه من جميع حقوقه القومية الديمقراطية المشروعة من ناحية، وتعرضه من ناحية ثانية لمختلف الإجراءات والتدابير التي ترمي أصلاً إلى إنهاء الوجود الكردي بأشكال ومستويات متفاوتة. فالشعب الكردي يضطهد أولاً حينما يسلب حقوقه القومية الديمقراطية التي تعني باختصار حق كل قومية في الحفاظ على شخصيتها القومية والتعبير عنها، فضلاً عن رعاية مصالحها والدفاع عنها بأسلوب ديمقراطي، يحترم حقوق أبناء القوميات الأخرى، سواء المجاورة لها أو المتعايشة معها. وتتمثل عملية الحرمان هذه في عدم تمتع الكرد بحقوقهم الثقافية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية والسياسية.

## واقع المسألة الكردية في سورية وآفاقها

لا توجد احصائيات رسمية معلنة تحدد بدقة عدد السكان الكرد في كردستان سورية. كما أن الدستور السوري لا يعترف رسمياً سوى بوجود العرب في سورية. فكل مواطن يحمل الجنسية السورية هو عربي أولاً، و سوري الجنسية ثانياً، وذلك بموجب القوانين النافذة.

الأجهزة الأمنية تعرف بدقة نسبة الكرد إلى بقية المواطنين في سورية، وذلك كونها تجري بين الحين والآخر دراسات - كما يسمونها - في هذا الميدان. لكنها لا تنشر النتائج، بل ان هذه الأخيرة تعد في نطاق أسرار الدولة التي لا يجوز الإفصاح عنها، ولا يمكن الوصول إليها من قبل الباحثين.

هناك تقديرات خاصة بالحركة الكردية في سورية قريبة من الدقة إلى حد ما، لأنها حصيلة تبادل المعلومات بين أفراد ينتمون إلى مختلف المدن والقرى الكردية، تذهب هذه التقديرات إلى وجود أكثر من مليوني كردي في سورية، منهم حوالي مليون ونصف وربما أكثر في المناطق الكردية الثلاث التي تشكل قوام كردستان سورية. نحو مليون في الجزيرة، وحوالي ٢٠٠ ألف في منطقة كوباني، وفي حدود ٣٥٠ ألف وربما أكثر في عفرين وتوابعها. أما الباقي فيتوزع بين دمشق في حدود ٣٠٠ ألف، وحلب حوالي ٣٠٠ ألف، وما يزيد عن ١٠٠ ألف في بقية المدن السورية. بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ ألف في المهاجر : لبنان، أوروبا، أمريكا وكندا وأستراليا..... الخ.

أما الوجه الآخر من الاضطهاد المزدوج المشار إليه، فيتشخص في الاجراءات التعسفية التي ترمي إلى انهاء وجود الشعب الكردي كشعب له مقوماته القومية التي تميزه عن الشعوب الاخرى. وتتمثل هذه الاجراءات الاضطهادية في جملة من الخطوات، تعد اساسا لتوجه سياسي منظم مناهض للکرد، وهذه الخطوات هي:

١- الحد من نسبة الوجود العددي الكردي بشتى السبل: ويشار هنا إلى الاحصاء الاستثنائي الذي أجري حصرا في محافظة الحسكة عام ١٩٦٢، وما زالت نتائجه سارية المفعول تتجسد في حرمان أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن كردي سوري من الجنسية السورية.

٢- السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي في المناطق الكردية؛ وذلك بهدف توطين العرب فيها، ضمن إطار مشروع يرمي مستقبلا إلى فرض الصهر القومي القسري على الكرد. وقد أقيمت على هذه الأراضي عشرات القرى العربية، خاصة في المناطق الحدودية مع تركيا، وذلك بقصد فصل كرد سورية عن كرد تركيا. وكانت الخطوة الأخطر في هذا الاتجاه هو بناء أكثر من ٤٠ قرية في الأراضي التي استولت عليها الحكومة السورية في منطقة الجزيرة. وذلك في نطاق ما يسمى بمشروع الحزام العربي.

٣- التضييق الاقتصادي المستمر؛ وذلك كي يبقى الهم الكردي متمحورا حول لقمة العيش، وهذا ما يتجلى خاصة في التدخل الأمني المستمر في مختلف التفاصيل ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي الأهلي، سواء الزراعي منه أو التجاري أو الصناعي، بالإضافة إلى اجراءات تعيين الموظفين والعمال. كما ان حالة الفساد التي تتمثل في السرقات والرشوات باتت معلما ثابتا تتسم بها المناطق الكردية في سورية.

٤- الحفاظ على التخلف في المناطق الكردية؛ والمقصود بذلك هو التخلف الاقتصادي في المقام الأول، فهذه المناطق تتعرض لنهب منظم، واهمال مبرمج، على الرغم من كونها خزان سورية النفطية والمائي والغذائي. ويشار في هذا السياق إلى عدم اقدام الحكومة على انشاء مشاريع اقتصادية حيوية في المناطق الكردية، كان من شأنها النهوض بها، وامتصاص نسبة البطالة العالية السائدة هناك.

من ناحية ثانية، تعمل السلطات السورية باستمرار من أجل إثارة النعرات، ورعاية الروح العشائرية بغية ايجاد الثغرات في الجسم الاجتماعي المحلي في المناطق الكردية، كي تتمكن من النفاذ اليه تبعا لنوازعها في الوقت المناسب.

٥- الغاء الشخصية الثقافية الكردية: ويتمثل هذا التوجه في سياسة التعريب التي تمارس تباعا في المناطق الكردية. وتشمل تعريب أسماء المدن والقرى والمحلات التجارية والموايد الجديدة. كما أن اللغة الكردية لايعترف بها رسميا، بل يمنع التحدث بها في المدارس والدوائر الحكومية.

من جهة أخرى، تحارب الثقافة الكردية وتمنع من خلال حظر طباعة ونشر الكتب والمجلات والجرائد الكردية. كما انه ليس هناك أي نصيب للغة الكردية في وسائل الاعلام السورية التي يولها الشعب، وتشرف عليها الحكومة بصورة مباشرة وشمولية.

انا اذا شئنا أن نستوعب الخلفية الايديولوجية لهذه السياسة الاضطهادية التي تعتمدها الحكومة السورية في مواجهة الأكراد، لابد من العودة إلى المحددات القومية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي، هذا الحزب الذي استلم السلطة في سورية بانقلاب عسكري منذ عام ١٩٦٣، وما زال في السلطة حتى يومنا هذا.

من الملاحظ أن دستور حزب البعث لا يأتي على أي ذكر لمسألة القوميات غير العربية داخل الحدود التي يقدمها بوصفها التخوم التي تعين الأرض العربية. وعملية تحديد التخوم هذه، تتم بمعزل عن المعطيات الأثرية والتاريخية المعروفة بين جموع الباحثين المختصين المعاصرين. كما أن العملية المعنية تتجاهل - بناء على توجهات أيديولوجية تفتقر إلى المسوغات المعرفية - وجود قوميات غير عربية، سواء في المشرق أو المغرب. لنقرأ مع النص الحرفي للمادة السابعة من الدستور المشار إليه:

**”الوطن العربي هو هذه البقعة من الأرض التي تسكنها الأمة العربية والتي تمتد ما بين جبال طوروس وجبال بشتكويه وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبيشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر المتوسط”**

إن هذه المادة تلغي صراحة وجود أرض غير عربية، تعيش عليها قوميات غير عربية، ضمن نطاق هذا التحديد البعثي للوطن العربي.

ويبدو أن واضعي الدستور البعثي قد أدركوا أن الواقع العياني لا يتطابق مع رواهم الذاتي، لذلك شددوا في المادة الحادية عشرة من الدستور نفسه على أنه سيجلى **”عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري ضد العرب وكل من هاجر إلى الوطن العربي لغاية استعمارية”**.

وهكذا منح البعثي نفسه الحق - اعتماداً على الدستور الذي وضعه بنفسه وليس غيره - في اجلاء القوميات والأقليات التي يمكن أن تطالب في يوم ما بحقوقها عن أرضها، انطلاقاً من أن هذه الأخيرة هي وفق المنظور البعثي أرضاً عربية ... مقدسة لا يمكن ولا يجوز التفريط بها.

إن الممارسات المأتمية على ذكرها، بالإضافة إلى إجراءات ظالمة يومية يتعرض لها الشعب الكردية في سورية - لم أشأ التفصيل فيها نظراً لضيق الوقت - كانت

بمشابه المقدمات الفعلية لتفجر الأوضاع في المناطق الكردية ابتداءً من ١٢ آذار ٢٠٠٤. فما حصل لم يكن نتيجة أعمال شغب رافقت مباراة كرة القدم بين فريقين، كما صور الاعلام الرسمي السوري ذلك. بل كان نتيجة تراكمات واحتقانات يمتد عمرها إلى عقود من الزمن. وقد اعترف الرئيس السوري نفسه بشار الأسد في حديثه إلى قناة الجزيرة بتاريخ ١-٥-٢٠٠٤ أن الطابع القومي هو الذي غلب فيما بعد على الأحداث. كما أنه استبعد بنفسه وجود تدخلات خارجية كانت وراء الأحداث، نافياً بذلك كل المزاعم التي تشدق بها المسؤولون السوريون وعلى أعلى المستويات.

إن الأحداث التي شملت جميع المناطق الكردية في سورية من دون استثناء، كما شملت التجمعات الكردية في المدن السورية الكبرى خاصة دمشق وحلب، وترددت أصداؤها في جميع مهاجر الكرد السوريين في سائر بقاع العالم، إن هذه الأحداث تؤكد بصورة قاطعة وجود مسألة كردية جادة في سورية تستدعي الحل. حل يقتضي أولاً الاعتراف الرسمي بوجود مسألة كهذه، والاقرار بالوجود الكردي أرضاً وشعباً في سورية. وهنا يمكننا القول أن ما ورد مؤخرًا على لسان الرئيس السوري يعتبر خطوة مهمة في هذا الاتجاه لكن العملية تحتاج إلى خطوات حثيثة أخرى. فالاقرار الموضوعي بالمسألة الكردية في سورية يمثل المدخل الجاد لمعالجتها على أساس ديمقراطي، يحترم التعددية والاختلاف في إطار الوحدة الوطنية السورية العامة، هذه الوحدة التي ينبغي أن تقوم على خصوصيات متعددة تتناسب مع التركيبة السكانية التي يتألف منها المجتمع السوري.

إن الوضع الراهن الذي تعيشه المنطقة يترك المجال مفتوحاً أمام كل الاحتمالات. والشعب الكردي في سورية يمثل اليوم الحلقة الأضعف في معادلات التوازن التي تحكم المجتمع السوري، الأمر الذي يخشى بموجبه من أن يغدو الكرد

قدمت هذه الورقة إلى ندوة "الکرد: شعب واحد، أربعة دول، ماذا عن المستقبل؟" التي انعقدت في البرلمان الدانماركي بكوبنهاغن في ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤، بتنظيم من المجلس الدانماركي - الكردي، ومشاركة سياسيين واكاديميين دانمارك وكرد.

كباش فداء في محرقة محاولات السلطة الرامية لانجاز شيء من الاستقطاب الجماهيري، وذلك في أجواء مفعمة بدعوات مختلف أوساط الشعب السوري المطالبة بضرورة إيقاف العمل بقوانين الطوارئ، تمهيداً لاجراءات ديمقراطية تتوجها انتخابات نزيهة، تكون المقياس الحاسم لتحديد مشروعية أية سلطة.

التحديات كبيرة، والمخاطر أكيدة، لذلك لابد من جهد دولي ضاغط، يأخذ مداه من خلال نشاط المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان. إن الاتحاد الاوربي يستطيع أن يفعل الكثير في هذا الميدان، فهو يمتلك أوراقاً اقتصادية وسياسية فعالة تستطيع التأثير في مواقف وتوجهات السلطات السورية سواء من مواطنيها بصورة عامة، أو من المواطنين الكردي على وجه التحديد.... كما أن الأمم المتحدة من جهتها مطالبة بضرورة عمل شيء ما في هذا الميدان يتناسب مع دورها الانساني الذي تعكسه قوانينها وبرامجها على مختلف المستويات. ويشار هنا بصورة خاصة إلى معاناة الأطفال والنساء والشيوخ الكردي نتيجة الاجراءات الاضطهادية المتلاحقة.

إن القضية الكردية في سورية ليست قضية داخلية محتمة، بل تعد جزءاً من قضية اقليمية برزت بصورة حادة بعد الحرب العالمية الاولى، وما زالت تداعياتها فاعلة تؤثر وتتأثر بمختلف التصورات التي تشهدها المنطقة. لذلك لابد من جهود متضافرة من قبل مختلف الجهات التي تمتلك التأثير. وذلك من أجل وضع حد لمآسي الشعب الكردي، والاعتراف بحقوقه القومية الديمقراطية المشروعة، هذه الحقوق التي باتت في عالم اليوم من البدهيات التي لا يختلف حولها اثنان.

الرعايا، ويصبح الدستور سند تمليك تبرزه السلطة لتسويغ حقها في الهيمنة، والتحكم بالمقدرات والمصائر، فهذا فحواه بكل بساطة ووضوح أن الأمور تجري في الاتجاه غير الصحيح الذي لاخير يرجى منه.

إن التشدق بالتوجه الجديد، والتغني بعملية فصل الحزب عن الدولة التي لم تتم ولم تعرف أبعادها حتى الآن، لايرمي سوى إلى إضفاء مسحة جمالية على وضعية مترهلة لم تعد جميع المساحيق تناسبها. فالنظام الشمولي السائد في سورية لايستمد طبيعته من نظام الحكم الواحد بالدرجة الأولى، بل من كونه نظام أمني يقوم على عدد غير محدود من الأجهزة الأمنية، وهي التي تمسك فعليا بجميع المفصل الأساسية والثانوية على مختلف المستويات والصعد في الدولة والمجتمع. ومن هنا كان الإصلاح الحقيقي يقتضي البدء بعملية شاقة تقوم على ضبط هذه الأجهزة من جهة العدد والحجم والنفوذ، واخضاعها للقانون والمساءلة، واعتماد الشفافية الكاملة في التعامل معها، وإتخاذ الإجراءات الفاعلة التي تحول بينها وبين أداء دور المنعص في حياة الناس الخاصة والعامة، لتغدو أجهزة تحمي الناس وتحفظ أمنهم، لاكما هو عليه الحال را هنا، حيث تسخر كل شيء في سبيل مصالح الأمراء غير المتوجين من قياداتها.

إن مؤشرات الإصلاح الحقيقي كثيرة، لكن أيا منها لم يظهر حتى الآن. فقانون الطوارئ، مازال ساري المفعول، وسجناء الرأي مازالوا في غياهب السجون، ولاتبدو في الأفق أية بوادر توحى بإمكانية عودة المنفيين، سواء القسرئين منهم الذين غادروا بأوامر صريحة، أو الاختياريين الذين خرجوا نتيجة تهديدات مبطنّة ومضايقات مستمرة. كما أن قضايا الفساد والرشوة والبطالة والمشكلات الإجتماعية، وغيرها كلها باتت معلما ثابتا لايشير الغيرة والمشاعر.

## إصلاح أم إصلاح؟

يدرك المتابع لتفصيلات ومستجدات الوضع السوري الراهن أن القيادة السياسية الحاكمة تصارع الزمن من أجل البقاء، فهي تبدي استعدادها للاقدام على أية خطوة، والتلون بأي لون، والتعاون الأمني غير المحدود مع الجميع، إذا كان ذلك يمنحها فرصة أخرى للاستمرار.

ومايستشفه الملاحظ المتابع للموضوع برمته، هو أن الأوضاع الدولية بتمظهراتها الاقليمية هي التي فرضت هذه الحركة غير المتوازنة بمختلف الاتجاهات على القيادة السياسية السورية لدرجة أن وصل الأمر بها إلى مناقضة الدستور الذي فرضته بنفسها ولنفسها على الشعب. وما نعنيه بذلك هو اقدمها على اتخاذ قرار فوقي - لم تتوضح معالمه بعد- يتمثل وفق ما يذهب إليه المروجون في فصل الحزب عن الدولة، الأمر الذي يتناقض كما أسلفنا مع المادة الثامنة من الدستور السوري الذي اعتمد في بداية السبعينيات، وهي المادة التي تؤكد قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع. وكى لايساء الفهم ، لايد من التوضيح أن المعني هنا ليس الدفاع عن الدستور المشار إليه، لأنه في الأساس يفتقد المشروعية التي تؤهل له ليكون دستورا. فهذا الأخير يفترض فيه أن يكون بمثابة عقد اجتماعي بين مواطنين أحرار لارعايا، وسلطة تمثلهم بالفعل لبالقول، يتعاهد الجميع بموجبه على ضرورة تسيير أمور المجتمع على أسلم الوجوه وأفضلها. أما ان تتحول الدولة إلى مؤسسة اسطورية بعيدة المنال، ويغدو الشعب جملة طيعة هلامية من

الجميع أن مصالحة كهذه -على الرغم من ضبابية الاطروحات- ربما كانت مدخلا مناسباً لتجاوز مخاطر طوفان متوقع.

ترى هل سنتعظ من دروس التاريخ والاستفادة من تجارب الشعوب، خاصة المعاصرة لنا؟ هل من سبيل لإستلهام النموذج الجنوب أفريقي أو التشيكي، كي يصار إلى تجنب مخاطر النموذجين الروماني والعراقي؟

ابسالا في ١٥-١١-٢٠٠٣

ليس هذا فحسب، بل أن ما يجري على أرض الواقع يوحي بعدم النيّة في التغيير الإيجابي، فالإعتقالات التي تجري بين الحين والآخر (منها اعتقال العشرة، و تلك التي جرت مؤخرًا بين الكرد)، وكتّم الأصوات التي تغرّد خارج السرب الرسمي، وعدم الإعتراف بوجود الشعب الكردي في سورية، والاستمرار في اتباع السياسة الاضطهادية نحوه، ومحاولات التفاهم مع الخارج لتطويع الداخل، كل ذلك يؤكد أن المسكين بزمام الأمور في السلطة السورية ليس في حسابهم حتى مجرد التفكير في الإصلاح. بل كل ما هنالك يتشخص في محاولات التفاضية اتقنوها في مختلف المراحل، وتمكّنوا بفعلها من تجاوز عنق الزجاجة كما يقال، ولعل اللجوء إلى إستنهاض قوة أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية الخائرة أصلاً -إن لم نقل المهدومة- هذه الأيام هي وسيلة من تلك الوسائل التي تعتمد حالياً بغية ذر الرماد في الأعين. لكن الوضعية هذه المرة مغايرة للسابقات، فالاختلاطات الناجمة عن تداخلات الوضعية الاقليمية مع العوامل الدولية معقدة، والتغيرات الراديكالية التي يشهدها العراق، الجار الأقرب، والعمق الاستراتيجي لسوريا العربية والكردية، ستجد صداها بهذه الصورة أوتلك في الداخل السوري.

إننا إنطلاقاً مما سلف، لانستغرب واقع عدم صدور ردود أفعال إيجابية من جانب السلطة على الدعوات المطالبة بالمصالحة الوطنية من قبل أقطاب المعارضة السورية وقواها الفاعلة سواء في الداخل أو الخارج، هذا على الرغم من الغبن الذي تتخذه الدعوات المعنية أساساً لها. فهي مصالحة تقوم على أساس المساواة بين من استغل السلطة، ومارس الإضطهاد بسائر أشكاله بحق الشعب السوري عرباً وأكراداً وأقليات على مدى أكثر من ثلاثين عاماً" وبين من كان الضحية المسلوبة الإرادة والقوة، بل والكرامة الانسانية على مدى عقود طوال. ومع ذلك يرى



## بذواتنا نبدأ إذا كنا ن فكر في مستقبل الأجيال

مما لا جدال حوله، أن اقدام الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع بريطانيا على تغيير السلطة في بغداد بالقوة، على الرغم من المعارضة الاقليمية والدولية القوية على اختلاف مستوياتها الرسمية والشعبية، يمثل بداية حقبة جديدة، تتسم بالهيمنة الشمولية لقطب وحيد، يمتلك امكانيات عسكرية وتكنولوجية واقتصادية هائلة، تؤهله في المدى المنظور لمصادرة إمكانية تبلور نظام دولي متعدد المراكز. نظام كان من شأنه تمكين دول الأطراف من ممارسة قسط من الحرية في فضاء تباين المصالح وتعرضها.

ولعلنا لا نختلف كثيرا حول أن مقدمات هذه الوضعية الجديدة لم تكن وليدة اليوم، بل تمتد بجذورها إلى عقود سالفة. وهذا ما تؤكد - على سبيل المثال - واقعة تشكيل قوات التدخل السريع في ظل ادارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، تلك القوات التي أنيط بها في حينه - منتصف السبعينات - مهمة التدخل للسيطرة على منابع النفط، في حال بروز أي طارئ. وقد جاء الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ليكون بمثابة الأرضية الممهدة لتنفيذ بنود مشروع الهيمنة الأمريكية الشمولية المطلقة، خاصة إذا أخذنا في اعتبارنا طبيعة التحولات التي كانت جارية حينئذ في الاتحاد السوفياتي السابق، والدعوات المستمرة للرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف في ذلك الحين إلى إعادة ترتيب البيت الأوربي. الأمر الذي كان من شأنه - في حال تحقيقه - ابراز مركز دولي جديد مؤثر، يمكنه إعادة التوازن إلى الميزان الدولي الذي كان قد بدأ

بالاختلال، وذلك نتيجة التدايعات المتلاحقة في المعسكر الشرقي. وما حدث في ذلك الوقت هو أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت قوتها ونفوذها، إلى جانب اختلاطات المرحلة الانتقالية على الصعيد الدولي، وأفلحت في تشكيل وقيادة تحالف دولي بمباركة من الأمم المتحدة، عمل على اجبار النظام العراقي السابق على سحب قواته من الكويت، والالتزام بجملة من الشروط المادية والعسكرية والسياسية. ولعل الأهم والأخطر الذي تمخض عن الخطوة المعنية تمثل في تحول النفوذ الأمريكي في المنطقة إلى معلم بارز، يساهم بالقسط الأكبر في عملية تحديد توجهات وأبعاد السياسات الاقليمية والدولية، بل وحتى المحلية أيضا، نفوذ يعززه تواجد مكثف للقوات والمعونات. وبالتناغم مع هذه المعطيات، بدأت أطروحات أيديولوجية جديدة تسوق هنا وهناك، مثل نهاية التاريخ، وصراع الحضارات. وذلك بهدف التنظير لفصول الهيمنة الأمريكية، واسباغ المشروعية عليها. والايحاء بأن ما يجري يدخل في اطار توجه ينسجم مع منطق التحولات الاجتماعية في عصرنا الراهن، تحولات تتحكمها آلية ملزمة، تستمد قوتها من تفاعلات مقتضيات التطور الاجتماعي، وآفاقه على المستوى الكوني.

لقد شهدت المرحلة التي تلت حرب الخليج الثانية شيئا من الاستقرار النسبي على المستويين الاقليمي والدولي. إذ مهد مؤتمر مدريد ١٩٩٢ الطريق أمام مفاوضات متعددة الأطراف والمستويات بين الدول العربية و"إسرائيل". كما أن الدول الأوروبية من ناحيتها انصرفت إلى متابعة جهودها التنسيقية بهدف تعزيز أسس التعاون فيما بينها، والتوجه نحو وحدة تمكّنها من تشكيل نواة مركز أوروبي مؤثر من شأنه - فيما لو ظهر - الاسهام في ضبط الوضع الدولي بصورة أفضل. من جهة أخرى، باتت الصين في ظل الوضعية الدولية الجديدة قوة اقتصادية كبرى،

استطاعت التكيّف مع المتغيرات، وتمكّنت من استعادة هونغ كونغ، وبدأت تعمل بقوة من أجل بسط سيادتها على تايوان أيضاً. هذا إلى جانب تنامي القوة الاقتصادية اليابانية على الرغم من الازباقات والمنغصات. في مناخ كهذا، ساد انطباع ما في اوساط المحللين الاستراتيجيين، مفاده أن الجهود الأمريكية التي بذلت بهدف مصادرة احتمال بروز نظام دولي تعددي قد اعيد النظر فيها، وذلك لاتاحة الفرصة أمام شراكة أمريكية - أوروبية غربية، من شأنها توزيع مناطق النفوذ، وتقاسم تبعات ريادة الموقف الدولي .. لكن الذي حدث في ١١ أيلول ٢٠٠١، منح الولايات المتحدة الأمريكية فرصة ذهبية لتنفيذ وتنفيذ مخططات الهيمنة. فقد استغلت هذه الأخيرة التعاطف الدولي، والمساندة العلنية من قبل مختلف الأطراف الدولية الفاعلة، لتتبرير ما كانت تبيته منذ أمد بعيد.

اننا هنا لسنا بصدد مناقشة هوية اولئك الذين كانوا وراء أحداث ١١ أيلول، كما لا نريد تناول مسألة صحة أو خطأ ما صرحوا به علناً أمام الملاء أجمعين. لكن الأمر الذي لا بد أن نتوقف عنده هو أن الأحداث المعنية كانت بمثابة ساعة الصفر لانطلاق الجهود الرامية إلى الهيمنة الأمريكية، تلك الجهود التي تم الاعلان عنها من قبل أعلى المستويات السياسية في الادارة الأمريكية. ولعل اللافت للنظر في الاعلانات المتكررة سواء من قبل الرئيس الأمريكي نفسه، أو أركان ادارته البارزين، هو تأكيدهم شمولية الحملة واستمراريتها، الأمر الذي أكد في حينه أن افغانستان لن تكون سوى البداية.

وما أن انقشع غبار المعارك غير المتكافئة في أفغانستان، وما نجم عن ذلك من تثبيت القدم الأمريكية في واحدة من أكثر مناطق العالم أهمية، حتى بدأت طبول الحرب تفرع من جديد. وكان الهدف في هذه المرة هو العراق. وقد اعتمدت في هذا

السياق لائحة اتهام ارتكزت على مسوغات دولية، اقليمية، وحتى داخلية تخص الداخل العراقي نفسه. فعلى الصعيد الدولي، اتهم العراق بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يهدد - وفق لائحة الاتهام - الأمن العالمي. وقد تم تعزيز هذه الدعوة ببند آخر، ألا وهو أن النظام العراقي يقيم علاقات مع الجماعات الإرهابية، ومع منظمة القاعدة تحديداً. وهذا ما ذهب اليه العديد من المسؤولين الأمريكيين في مناسبات عدة. أما على الصعيد الاقليمي فقد اعتبر النظام العراقي بمثابة العنصر الذي يهدد استقرار المنطقة. وما دعم هذا التوجه هو دخول العراق في حربين عبثيتين مع كل من إيران والكويت، تسببتا في ازهاق أرواح الآلاف المؤلفة من الناس، وكلفت المنطقة بلايين الدولارات. والأخطر من هذا وذلك، أنها تركت الأبواب مشرعة أمام القوى الأجنبية تحت يافطات عدة، مثل الحماية، والدفاع المشترك، وتبادل الخبرات.

أما في ما يتصل بالعامل الداخلي، فقد تم التركيز على طبيعة النظام العراقي الدكتاتورية التي اتسمت بالحكم المطلق للحاكم الفرد، اعتماداً على حزب واحد، ومجموعة متشابكة من الأجهزة الأمنية. وكان التبشير بتحرير العراق، وبناء نظام ديمقراطي فيه، نظام يضع حداً للمآسي التي طالما عانى منها الإنسان العراقي بصرف النظر عن دينه وقوميته.

وما يبدو من متابعة الأحداث التي سبقت وواكبت سقوط النظام العراقي، هو أن هذا العامل - الداخلي - قد مارس دوراً فاعلاً نتيجة اتفاق سائر أجنحة المعارضة العراقية على ضرورة اسقاط النظام. كما ان انفجار المشاعر الشعبية المكبوتة أكد - بما لا يدع أي مجال للشك - ان النظام السياسي الذي كان قائماً في العراق قبل تدخل القوات الأمريكية لم يكن النظام المطلوب بالنسبة إلى الشعب العراقي نفسه بمختلف مكوناته، وذلك على النقيض تماماً من الصورة التي كانت

تروج له عربياً خارج العراق. وربما لا نجانب الصواب، إذا قلنا إن الموقف الداخلي من النظام الذي شاهدهنا جميعاً بتجلياته على شاشات التلفزة أثر لاحقاً في العاملين الدولي والاقليمي. إذ غيرت الدول الكبرى التي كانت ترفض اللجوء إلى الخيار العسكري في مجلس الأمن من لهجتها، وبدأت هي الأخرى تعبر عن فرحتها لسقوط نظام دكتاتوري غير مرغوب فيه. وعلى الصعيد الاقليمي، تبدلت لهجة الدول المحيطة بالعراق، وانطلقت كل واحدة منها تحاول بمفردها - أو عبر التنسيق الاجتماعي - تخاشي آثار الزلزال المريع، وتسعى من أجل عقد تفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، دفعاً لما لا يحمد عقباه بالنسبة لأنظمتها. إن الوضعية الجديدة التي نشهدها اليوم اقليمياً ودولياً، تنذر بدكتاتورية دولية، تستمد نسغها من نظام شمولي كوني يعطل الدور الضعيف أصلاً للامم المتحدة، ويحشر القوى التي كان من المتوقع أن تكون مراكز فاعلة على الساحة الدولية في الزاوية الضيقة، ويزيد الضغط على الأطراف التي كانت تصبو إلى ممارسة قسط من الحرية في الهامش المتاح. ويبدو أن النظام الشمولي هذا لن يقتصر على سلب استقلالية الدول وحدها، بل يهدد الحريات الشخصية ذاتها من خلال أنظمة المراقبة المتطورة التي يمتلكها، الأمر الذي جعل في مقدوره متابعة سائر الاتصالات، وعلى جميع المستويات. كما يستطيع النظام المعني ملاحقة تحركات الأفراد ونشاطاتهم، والتحكم في مستقبلهم، وحتى في قوتهم اليومي، من خلال الهيمنة الواسعة على شبكة من المصارف والشركات الاستثمارية في مختلف أنحاء العالم.

انطلاقاً من ذلك كله، يمكننا طرح تساؤل مشروع، يتناول مدى مصداقية الحديث عن نظام ديمقراطي محلي، في إطار دولي شمولي، تفرض بموجبه قوة كبرى بمفردها ارادتها على المجتمع الدولي بأسره.. اننا إذا عدنا إلى الديمقراطية نفسها وما تعنيه من دلالات، سنجد أن تناقضاً صارخاً يحكم موقف المنظرين

الأمريكان الذين يبشرون بتصدير الديمقراطية، وبيروجون لوصفة من شأنها - حسب زعمهم - وضع النهاية لجملة الشرور التي يعاني منها العالم. والتناقض المقصود هنا يتجسد في هذا البون الشاسع بين مخططات وفعال القوة الأعظم في العالم - هذه القوة الرامية إلى تأييد السيادة من خلال اضعاف الآخر - وبين رغبة الشعوب في تحديد مصائرهما، والتمتع بشراواتها، بعيداً عن أي تهديد أو تدخل.

والأمر الذي يثير الانتباه في ما يخص هذه المعادلة غير المتكافئة بالنسبة إلى عالم الأطراف عموماً، والعربي على وجه التحديد، هو أن الشعوب هنا قد منيت بمأساة مركبة، يتضايق أحد وجهيها مع الآخر ويكمله. فمعظم الشعوب في العالم المذكور تُحكم من قبل أنظمة فرضت عليها، وباتت مع الوقت كاجماً يعرقل تطورها، وكابوساً يرهقها، ويحول بينها وبين الاستعداد لمواجهة تحديات العصر. لقد تخلت الأنظمة المعنية عن مهمتها الأساسية التي كان من المفروض أن تتمحور حول ادارة شؤون البلد وأهله، بما يخدم الحاضر والمستقبل. وغدت عوضاً عن ذلك غولاً شراً لا حدّ لنزواته وطلباته. ومع اتساع الشرخ بين الشعوب والأنظمة، لجأت هذه الأخيرة إلى الاستقواء بالآخر، لتتمكن من قمع شعوبها، وتعطيل جذوة الحياة فيها، وذلك من خلال تسطيح الوعي وتشويهه، واجبار الناس على السكوت أو الرجيل. هذا بالإضافة إلى تبيد الثروات المادية والعلمية، وبناء جهاز أمني جبروتي لا يراعي الحرمات والمقدسات. فتهيمن مظاهر التأييد في كل مكان، ويسلم الناس مصيرهم إلى القدر، وتغدو مناقشة الأمور سفسطة لاجدوى منها. أما عملية النقد، فهي مغامرة جنونية تدفع بصاحبها نحو غياهب المجهول، في حين يغدو الخنوع والانقياد سمة التعقل والصلاح. وللتغطية على الموقف بأسره، تختلط الشعارات بعضها ببعض، ليصل الأمر بالناس إلى درجة التيه، فيسود التهليل والتمجيد.

ولكن في مراحل معينة يعيد الآخر القوي حساباته في ضوء مصالحه، واستنادا إلى واقع خصومه. ويقرر التخلي عن صنيع محلي أو أكثر، فتبدأ عملية أخرى من التضييل تكون الشعوب عادة ضحيتها. طرف يزعم انه قادم من أجل الإنقاذ والتحرير، ويعتمد في دعواه اسلوب كشف النقاب عن أعمال تقشّر لها الأبدان، ارتكبتها الحاكم المحلي بقصد فرض سطوته المطلقة. وطرف آخر يمثل ابن البلد الذي يدعي تجسيد ارادة الأمة التي أنهكها بأفعاله، ويقدم نفسه بوصفه رمز الشعب الذي افقده كل القدرات. وفي مواجهة موقف كهذا تتوزع التيارات الشعبية بين مرحب بالقادم تشفياً بأولئك الجلاوزة الذين حكموه بالحديد والنار. ومدافع عن نظام يبقى في منظوره على الرغم من جميع السلبيات نتاجاً "وطنياً". وبين هذا وذاك، يأتي الحائر الذي يبغى الخلاص من القديم المحتضر، لكنه لا يثق بالمجدد المعروض، على الرغم من جميع وسائل الإبهار والتبشير. ومع اندلاع المعارك، يذوب الثلج ويظهر المرج. فتغدو الفضاء صارخة، ويتبين للجميع أن الشعب المكبل لا يستطيع أن يفعل شيئاً. في حين أن الأجهزة التي كانت قد ارتضت لنفسها أن تقمع شعبها في سبيل أمجادها الخاصة، هي أعجز من أن تفكر في مجرد المواجهة. وهكذا يتهاوى الجبروت المزيف في مشهد سريالي معبر، لتبدأ مسيرة أخرى وفق محددات الأقوى وليس غيره. إن الدروس المستقاة مما حصل ويحصل بليغة وثرية لكل متأمل غيور على وطنه وأهله. لقد أثبتت المعطيات أن إنفاق البلايين على جيوش ليس مقررأ لها أن تحارب، أمر عبثي لا طائل منه، ان لم نقل انه يؤدي إلى افساح المجال أمام حفنة من المتنفيين الذين يتحكمون في رقاب الناس وأرزاقهم. كما أن المؤسسات الخطيئة، والاجتماعية التقليدية لم ولن تؤدي الا إلى مزيد من التعمية. ان الخطوة الأولى في طريق اعادة احياء النسيج الوطني تتشخص في ضرورة بناء

الجسور بين الأنظمة وشعوبها على أساس الثقة والاحترام المتبادلين. أنظمة تستمد مشروعيتها من شعوبها هي وليس من الآخر المتربص. وشعوب تتأكد بتجربتها وحققها المشروع في المراقبة والمساءلة، ان الأنظمة المعنية هي تجسيد لارادتها. تعمل من أجل خدمتها ومستقبل اجيالها القادمة. أنظمة يؤدي الأفراد من خلال مؤسساتها أدوارهم، ويسلمون المهمة فيما بعد لآخرين يتابعون انجاز ما تحقق، ويستمررون في العمل وفق التوجهات التي تعبر بالفعل - لا بالتمثيل - عن مطالب الناس ومصالحهم الحقيقية.

تري هل آن الأوان كي نعود إلى ذاتنا لنبدأ بما يساعدنا في الوصول إلى موقع مشرف ينسجم مع تطلعاتنا وامكانياتنا؟ أم أننا ما زلنا بحاجة إلى دروس قاسية أخرى، تكون بمثابة الصاعق الكهربائي الذي قد يعيدنا إلى الرشد، أو يضعنا في مواجهة الموت بأشكاله المتعددة؟!

والحرريات سواء العامة منها أو الخاصة. وهذه السلطة عوضاً عن أن تتنحى، أو أن تحتكم إلى الرأي الصريح للشعب عبر انتخابات ديمقراطية نزيهة تحت إشراف دولي محايد، وذلك أسوة بالعديد من الأنظمة الوطنية التي تحترم شعوبها في عالمنا الفسيح، نجدها في سعي محموم تتسابق مع الزمن من أجل الاحتفاظ بما استولت عليه من دون وجه حق“ وهي تطرق جميع الأبواب المباحة وغير المباحة“ تبدي باستمرار عن رغبتها في التفاهم مع الجميع ما عدا شعبها. كما أنها تعمل جاهدة من أجل التحوار مع القطب الكوني عبر الوسطاء الأشقاء والأصدقاء وربما غيرهم“ تنسّق الجهود مع القوى الإقليمية، وذلك تهرباً من الاستحقاقات، ورغبة في استمرار عملية الاغتصاب الشمولي التي أفقدت الشعب الضحية حتى الكرامة الإنسانية. والأُنكى من هذا وذاك هو استغلالها البشع لواقع التعدد والتنوع الذي يتميز به النسيج السوري على الصعيدين القومي والديني. فهي تسوّق مفاهيم التعصب والانغلاق والريبة، وذلك لإلهاء الناس وإشغالهم بقضايا تفرّق الصفوف وتشتت الطاقات، الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية تفرّدها بأسباب القوة والهيمنة. إن هذه السلطة التي تعتمد التهديد الخارجي أداة لترويع الداخل هي عينها التي نسقت مع الخارج الأمريكي تحديداً وقاتلت تحت رايته، وتبذل كل الجهود من أجل التحوار والتفاهم معه، إذا كان ذلك يمنحها فرصة الاستمرار في التحكم بقراب العباد ومقدرات البلاد.

أما التدخل الخارجي فهو الآخر ستبعد غير محبذ من قبل مختلف فصائل المعارضة السورية، وذلك لاعتبارات عدة أهمها ازدواجية المعايير في تناول قضايا المنطقة من قبل الخارج الأمريكي المهيمن. فمشروع هذا الأخير المعلن بخصوص نشر الديمقراطية يطرح أكثر من إشارة تساؤل وتوجس، خاصة على صعيد صمته المطبق في مواجهة السياسات الظالمة التي تتبعها إسرائيل بشكل يومي ضد الشعب

## المعارضة السورية وضرورة الاعتراف بالوقائع

تواجه المعارضة السورية على اختلاف انتماءاتها وأطيافها في يومنا هذا معادلة معقدة تتسبب في تباين الآراء وتخبط المواقف. والمعارضة المعنية هنا هي تلك الفعلية التي تتمثل بمستويات متفاوتة واقع وآفاق الشعب السوري بسائر أبعاده ومكوناته. أما المعارضة الرسمية التي ارتضت لذاتها منذ زمن بعيد أن تكون جزءاً منفصلاً من الجهاز الحاكم، فهي تظل خارج إطار الحسابات، وذلك وفق ما يبدو في الأفق المنظور على الأقل، فهي ضعيفة لا تمتلك امتيازات الحكم، وتفتقر في الوقت ذاته التأييد الجماهيري الحيوي الذي كان من شأنه مدها بأسباب القدرة على الفعل والمناورة. المعارضة الفعلية التي يتمحور حولها الحديث هنا تتكون من جملة القوى السياسية السورية القومية منها والعلمانية والدينية، هذا بالإضافة إلى القوى الشعبية التي تفصح عن ذاتها أحياناً عبر عمليات التبرم والشكوى والنقد، وتلوذ غالباً بالصمت المتابع المترقب.

إن المعادلة المبهمة التي تقف أمامها المعارضة السورية رهنأً حائرة مترددة، تتمثل في مأزق الاختيار الصعب بين بديلين غير مرغوبين: بديل السلطة وبديل التدخل الخارجي. فالسلطة التي لا تستحوذ من حيث الأساس أي شكل من أشكال المشروعية، قد أخفقت في جميع المهام التي أعلنتها هي بذاتها لذاتها أهدافاً كبرى، طالما كُفرت المعارضين لتسلطها تحت شعارها، وسنت القوانين لاجتثاثهم“ ويشار في هذا السياق على سبيل المثال إلى أهداف: التحرير والتنمية والعدالة الاجتماعية

الفلسطيني والأرض الفلسطينية. كما ان ذاكرة شعوب المنطقة مازالت تحتفظ بـ صور قاتمة عن المرحلة الاستعمارية التي شهدتها حتى الوقت القريب، الأمر الذي يثير الحفيظة والتوثب.

إن التساؤل الذي يورق المرء أكثر من غيره يتمحور حول البواعث التي تدفع بقوى المعارضة السورية إلى وضع الشعب أمام بديلين فاسدين بالمعنى المنطقي: إما صفقة مع النظام في الداخل" أو تفاهم وتحالف مع الخارج الأمريكي تحديداً. هذا في حين أن البديل الوطني الديمقراطي غائب او بالمعنى الأصح مغيب. فالطاقات الهائلة الكامنة لدى شعبنا السوري العزيز بمختلف انتماءاته القومية والدينية والسياسية تهمش وتستبعد، بل تخضع لعملية تقزيم وتشويه مبرمجين. إن هذه الطاقات بدلا من أن تتواصل وتتفاعل افقياً وعمودياً، الأمر الذي من شأنه - فيما لو تحقق - تعزيز الوحدة الوطنية بالأفعال لا بالشعارات كما نشهد ذلك اليوم، وحدة يرى فيها الجميع مصدر الاستقرار وملأذا الأمان. وحدة تحترم الحقوق وتستمد مشروعيتها من التنوع والتباين في إطار الحاضنة الكبرى التي تستوعب الجميع، وتتمتع بحصيلة التمازج والتآلف بين أطراف المشور السوري الذي به نعتز ونتباهى.

إن المعادلة التي تواجهها المعارضة السورية بمستوياتها المختلفة من سياسية وثقافية واجتماعية وغيرها.....ستكون مستحيلة الحل ما لم تعط متغيرات المجتمع السوري قيمها الحقيقية التي تعكس طبيعة الواقع في تنوعه الفعلي وتعدده المعاش. فهذا المجتمع شئنا أم ابينا يتألف من مكونات عدة تشكل بتفاعلها وتلاحمها النسيج الوطني. انه مجتمع يضم العرب ( القومية الأكبر من جهة العدد ) ، والكرد ( القومية الثانية ) ، بالإضافة إلى الأقليات القومية مثل: السريان والكلدان والشركس والأرمن والآشوريين والتركماني والشيشان .....الخ. كما انه

يضم المسلمين السنة ( المذهب السائد ) فضلاً عن أتباع المذاهب الأخرى مثل العلويين والدروز والاسماعيليين والشيعة وربما غيرهم.... هذا إلى جانب معتنقي الأديان الأخرى كالمسيحيين بمذاهبهم المختلفة، واليزيديين وغيرهم. من جهة أخرى، يحتوي المجتمع ذاته مختلف التيارات السياسية من قومية و علمانية ودينية، يسارية وليبرالية ومحافظة.

إن الاقرار بالواقع القائم، واحترام الخصوصيات، وجعل الولاء للوطن هو القاسم المشترك بين الجميع" كل ذلك يقطع الطريق أمام الشوفينية القومية والطائفية المذهبية، ويسهم بصورة أكيدة في تضافر الجهود وتفتق الطاقات الابداعية في مصلحة الوطن وأهله من دون استثناء. أما أن تحاول فئة معينة استجابة لنزوعها السلطوي فرض اللون الواحد عبر عملية منظمة، ترمي إلى استبعاد الآخرين والغائهم. وذلك باعتماد وسائل واجراءات اضهادية لا تتوافر فيها أدنى درجات المعقولية والمشروعية، فهذا سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تراكمات وردآت فعل لدى الآخرين، تكون بمثابة دفاع عن النفس. ولعلنا لا نختلف كثيراً حول ان الظروف الاقليمية والدولية الحالية، والموازن والمضامين الجديدة لفاهيم السيادة والشؤون الداخلية وغيرها، قد باتت تسمح أكثر من ذي قبل بإمكانية الإفصاح عن الظلم المحلي والتواصل مع المنظمات الدولية بغية نقل الشكوى اليها ووضعها أمام مسؤولياتها الإنسانية. فالأبواب لم تعد موصدة كالسابق خاصة في عالم الفضائيات والانترنت وتداخل المصالح والاهتمامات. لقد كانت السياسات القمعية تسوّغ سابقاً تحت يافطة مقتضيات المصلحة الوطنية" في حين أن المساءلة الخارجية لم تكن مطروحة انسجاماً مع مبدأ السيادة الذي بات راهناً موضع تساؤل. لكن الظروف قد تغيرت، ولم تعد أساليب الهيمنة والكبت وفرض وجهات النظر ذات جدوى في بناء الوحدة الوطنية، بل انها لم تكن كذلك في يوم من

الأيام. إن الوحدة الوطنية بين الأطياف المختلفة تتحقق بالتفاهم والاحترام والاعتراف بالحقوق ومراعاة الخصوصيات..... والمسؤولية الأكبر تقع في هذا السياق على عاتق الطرف القادر الذي يستطيع أن يجذب الآخرين بمآثره الطيبة، وتوجهاته وأفعاله التي تنشد خير الجميع. كما ان هذا القادر نفسه يستطيع في الوقت عينه أن يفعل العكس، ويتسبب في تهديد الوحدة الوطنية التي يدّعي صيانتها ويزعم المحافظة عليها بأي ثمن.

لكن اللافت للنظر في هذا الموضوع برمته هو أن مجموعة من فصائل المعارضة نفسها تستلهم بوعي أو من دون المنظومة المفهومية السلطوية ذاتها، لتتبني هي الأخرى قيم الإبعاد والإلغاء وعدم الإعراف، الأمر الذي يثير أكثر من علامة تعجب واستفهام حول مدى مصداقيتها وحدود نجاحها. فإذا كانت اللغة الاستعلائية والتجاهل المتعمد لواقع وطبيعة الخصوصيات" بالإضافة إلى ضبابية المواقف وهلاميتها، اذا كان كل ذلك يمثل أدوات المنهجية المعتمدة بصورة أساسية من قبل هذه الفصائل وهي ما زالت في صفوف المعارضة" فكيف ستكون عليه الامور فيما لو باتت في موقع القرار مستقبلاً.

إن العقلانية التي تنطلق من الواقع العياني وليس الذهني الرغبوي مطلوبة من الجميع، لانها هي وحدها الكفيلة بإيجاد محاور التفاهم والاتفاق، أما النزعات الشعاراتية بأسمائها وألوانها المتعارضة والمتناقضة فإنها لم ولن تؤدي إلا إلى المزيد من التعمية والفرقة والتباعد.....

29-12-2004

## لنتضامن مع الدكتور الشهم عارف دليلة وسائر النبلاء

إن ما تعرض ويتعرض له المفكر الدكتور عارف دليلة وغيره من سجناء الرأي في سورية، على اختلاف انتماءاتهم القومية والمذهبية والسياسية، يؤكد بصورة لاغبار عليها وجود خلل بنيوي في النظام السياسي السوري. خلل يقتضي المعالجة الموضوعية الجادة التي تستوجب تضافر طاقات الجميع في سبيل مستقبل أفضل للأجيال.

فالدكتور عارف دليلة وصحبه الأخيار ممن فضلوا مصلحة الوطن على المنافع الخاصة، ورفضوا مجاملة الحاكم وموالاته على حساب الشعب، يستحقون الثناء والتقدير لا العقاب الذي فرضه عليهم اناس أوصلوا البلاد والعباد بأفعالهم إلى حالة يباس تنذر بعقم شمولي.

إن حالة الاستاذ عارف دليلة - الخبير الاقتصادي المشهود له - تعد النموذج الأمثل الذي يؤكد مدى استفحال وضعية الفساد والإفساد التي تئن تحت عبئها الأجهزة السورية، خاصة الأمنية منها التي تمسك بجميع المفاتيح، وتتدخل في كل شاردة وواردة تتصل بحياة الناس الخاصة، فضلا عن العامة... إن الحكم على الدكتور عارف دليلة بالسجن لمدة عشر سنوات بناء على أباطيل لأساس لها، ومن دون أية مراعاة لتاريخ الرجل ودوره وعلمه وسنه، يعد نقطة سوداء في جبين كل من يدّعي استقلالية القضاء السوري ونزاهته. ترى ماذا فعل الرجل سوى الإخلاص للوطن والدعوة إلى مستقبل أفضل له. وما

## عقبات الحوار العربي - الكردي

### موقف هيثم المالح نموذجاً

كنت من المتابعين لنشاطات وجهود الاستاذ هيثم المالح الخيرة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان السوري، على الرغم من ظروفه الصعبة التي لا يحسد عليها. كما كانت آراؤه الواضحة ومواقفه الجريئة حول الواقع اللاقانوني الذي تعيشه سورية في ظل ذهنية الطوارئ موضع التقدير الدائم، وذلك من جانب غالبية السوريين على اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والسياسية. وقد عبر عن الكثير منها في المقابلات التلفزيونية والمقالات والأحاديث العلنية والخاصة. وقد كانت الجهود المعنية والآراء المذكورة هذه باعثاً لحصول صاحبها على العديد من شهادات التقدير والاعتراف بالفضل من قبل مؤسسات حقوقية وبرلمانات أوروبية وغيرها.....

لقد التقيت شخصياً بالاستاذ المالح في باريس قبل عامين تقريبا، وذلك في إطار ندوة كان طموحها هو أن تكون مقدمة لحوار جاد مطلوب بين العرب والكرديين..... وكانت حصيلة ذلك اللقاء انطباعات ايجابية حول مواقفه من مجمل الأوضاع في سورية، وذلك بعد ان استمعت اليه في الجلسة العامة، وتناقشت معه في العديد من المسائل في جلسة خاصة. وعلى اثر ذلك اتصلت مع بعض الاخوة في الداخل، واقترحت عليهم ضرورة الاتصال به و بغيره من الاخوة العرب المناصرين

الضير فيما إذا اختلفت آراؤه مع توجهات الحزب الحاكم الذي يقود الدولة والمجتمع بفرمان لا نجد له نظيرا في سائر المجتمعات التي تنشأ التفاعل مع عصرها، وتستعد للتحديات انطلاقاً من مصالح مواطنيها الأحرار. إن الواجبات الوطنية والأخلاقية والانسانية تلزمننا جميعاً بضرورة رفع الصوت عالياً في مواجهة اللعبة غير الشريفة التي تمارس بحق الدكتور عارف دليلة وصحبه. فهؤلاء هم بحق المشاعل التي أنارت الطريق وسط الليل الحالك الذي ما زال مخيماً بكل أسف في وطننا العزيز. علينا أن نكون أوفياء لهؤلاء الحواريين الذين التزموا أحكام ضمائرهم غير الملوثة بافرازات المنفعة أو السلطة. لتكن حملة التضامن مع عارف دليلة المدخل لحملة وطنية عامة، هدفها الخروج من جملة المآزق والأزمات التي نعاني جميعاً من وطأة سلبياتها المتشابكة. إنها ساعة المواقف النبيلة المنسجمة مع انسانيته، فهي وحدها الكفيلة بتخليد ذكرى أصحابها بعيداً عن الجاه والسلطان.....



لقضايا الحق والعدل. وما لاحظته هو أن الاخوة في الداخل كانوا متفقين معي في الرأي، وكانت لديهم اتصالات معه....

كل ذلك يسجل لصالح الرجل، الذي ما زلت أحترمه، وأقدر شجاعته في ميدان كشف آلاعيب السلطات السورية، وتجاوزاتها اللاقانونية.....لكن كل ذلك في المقابل، لا يمنح الرجل مشروعية الاساءة إلى الآخرين ومصادرة حقوقهم“ استناداً إلى جملة استنتاجات ذاتية تفتقر إلى القرائن العيانية بصيغها المختلفة“ وهذا ما فعله بكل أسف مع الشعب الكردي بأسره في مقال قصير، نُشر في موقع ”كلنا شركاء“ بتاريخ ١١-٦-٢٠٠٥“ مقال أساسه الجهل أو التجاهل، ومحوره المنطق الرغبوي الذاتي، في حين أن خلفيته هي المنظومة المفهومية البعثية ذاتها التي باتت - بكل أسى - جزءاً عضويّاً من أدوات التفكير لدى العديد من المثقفين العرب الذين يقاربون بهذه الصورة أو تلك المسألة الكردية في سوريا تحديداً“ وقد تناولت هذا الموضوع في ورقتي التي قدمتها إلى ندوة باريس عام ٢٠٠٣“ وكان الأخ هيثم المالح نفسه موجوداً كما أسلفت. ولم يعلّق حينئذ على ما ورد فيها، بل فهمت من تعامله الشخصي معي فيما بعد، أنه يثمن ما ذهبت اليه.....

لن أتوقف هنا عند كل كلمة كتبها المالح حول المشكلة الكردية - كما يحلو له أن يسميها - أو المسألة الكردية، المصطلح الأكثر توصيفاً وموضوعية ودقة. ولا نبالغ هنا البتة إذا قلنا أن المقال من بدايته إلى نهايته محشو بالمغالطات والمفارقات والأحكام المتسرعة اللاعلمية التي لاتليق بشخص في مستوى المالح. لكنني عوضاً عن ذلك سأتناول ثلاثة محاور، أرى أن المقال بمجمله يتمفصل حولها.....

## تسويغ الجهل وتسويقه :

### يقول المالح في بداية مقاله المذكور:

”إن من أهم أسباب ظهور القضية الكردية اليوم يرجع إلى الجذور حين اعتقد الأكراد أنهم شعب متفرد كالترك والفرس، مع أن الدراسات التاريخية والمراجع العربية ككتاب نهاية الأرب للنويري والاشتقاق لابن دريد ووفيات الأعيان لابن خلكان وهو كردي ومروج الذهب للمسعودي تنص بما لا يقبل الشك أن الأكراد في أصلهم عرب ينحدرون من أربع قبائل واحدة يمنية وثلاث مصرية“

بهذه السرعة ، وبهذه القطعية يصل المالح إلى نتيجة لا يشك هو في صحتها، وهي أن الأكراد في مجملهم من عفرين إلى ديريك، من السليمانية إلى مهاباد وسنه، مروراً بآمد وقارس، بما في ذلك أولئك الكرد الذين في جورجيا وكازخستان وأرمينيا، هم جميعاً في أصلهم من مجرد أربعة قبائل عربية، انفصلت عن أصلها في ظروف ما، وبفعل عوامل لا يحددها المالح، قبائل نسيت لغتها بعد أن خالطت الأقاليم الأخرى، وباتت نواة لتكوين اجتماعي جديد، اعتقد أفرادها خطأ، ومن دون وجه حق، أنهم يمثلون شعباً متفرداً كبقية شعوب المنطقة.

حقيقة، لا أعلم كيف أرد على هذا الكلام، لانه في أصله متهافت، يعاني من تناقضات داخلية عميقة، لا أكاد أصدق أنها فاتت شخصاً في وزن هيثم المالح..... فهو يجتزل قضية شعب يربو تعداده اليوم على أكثر من أربعين مليوناً مني بكل الآفات المبيّنة على مر العصور، لكنه ظل محافظاً على شخصيته القومية، معتزلاً بها“ مدافعاً عنها، من دون أن ينتقص من حق الآخرين، أو يسيء إليهم. والكرد الذين يعتنق معظمهم الاسلام، يحترمون العرب بفعل دوافع التدين الأصيلة التي تميزوا بها“ لكن هذا ليس معناه أن يقوم المالح، أو غيره، بلوي عنق التاريخ بناء

وليست الفارسية- وذلك باعتراف جميع المختصين في ميدان اللغات على مستوى العالم بأكمله“ وحبذا لو عاد المالح إلى الأبحاث المعنية في هذا الميدان، وحكم بنفسه على استدلاله الفاسد الذي يتجاهل واقع الاختلاف الجذري بين اللغة العربية التي لا غبار على أصالتها وجماليتها، واللغة الكردية التي يعتز بها الكرد لسبب بسيط هو انها لغتهم القومية“ ويشمل هذا الاختلاف الأصوات والمفردات والقواعد.

أما أن يكون المالح قد استمع إلى كردي في دمشق دفعته ظروف التعريب القسري إلى الخلط بين العربية والكردية، فليس هذا مؤداه أن الأصل بالنسبة إلى الكرد يتمثل في العربية، وان الكردية جاءتهم بفعل تأثير اللغات المحلية التي لا يحددها المالح ، بل يردف قائلاً: ”كان مجيء الأكراد من الشمال لمحاربة الصليبيين أن عادوا للانتشار في العالم العربي ولكن مجيء العثمانيين دفعهم إلى التحصن بالمناطق الجبلية والوعرة كما في شمال سوريا وشمال العراق،،.

ما يريد المالح تمريره هنا، هو أن الكرد عادوا إلى أصلهم العربي، وأن وجودهم في شمال سوريا وشمال العراق، اي في كردستان سوريا وكردستان العراق، كان نتيجة اضطهاد العثمانيين لهم، بمعنى أن وجودهم هناك عارض طارئ.

هنا، لا يخفى على القارئ النبيه مدى هيمنة ذهنية التناقض لدى المالح. فالكرد - وفق منطوقه- كانوا عرباً، غادروا، وعادوا ثانية لمقارعة الصليبيين، فانتشروا ثانية في العالم العربي - والأصح الاسلامي فيما لو عدنا إلى مقاييس العصر المعني. أما المناطق الجبلية والوعرة التي لاذ بها الكرد نتيجة الظلم، فهي تمثل جزءاً من بلادهم التي تضم السهول الواسعة أيضاً، مثل سهل شهرزور وهولير، وسهول الجزيرة، ومن المعروف أن هذه الأخيرة على وجه التخصيص هي التي تمد الاقتصاد الوطني السوري بالحبوب والقطن وغيرهما من المحاصيل

على آراء عامة، كتبها مؤلفون موسوعيون أكتفوا بما اعتقدوه أو تأملوه في مرحلة تاريخية غابرة، من دون أي سند علمي أو تاريخي أو آثاري، وفي وقت لم تكن قد ظهرت العلوم الحديثة في ميدان الابحاث المتصلة بالتاريخ القديم. فالتاريخ لا يبدأ مع الاسلام، بل يسبقه بمراحل زمنية اقدم، يمتد عبر ايام الهوريين - الحوريين - وقبلهم إلى مراحل موعلة في القدم ، وقد عاصر الهوريون / الحوريون - الذين يعتبرون وفق النظريات الحديثة المجموعة الأقرب من الأقسام التي انحدر الكرد منها - الأكاديين والمصريين القدماء ، الذين لم يذكرهم المسعودي ولا غيره من الذين يستند المالح إلى آرائهم في بناء حكمه القطعي الذي يقطع في الواقع مع اي نفس علمي...- ودخلوا معهم في صراعات وحروب من جهة، وارتبطوا وياهم بعلاقات تجارية ودبلوماسية من جهة ثانية... وقد كان باستطاعة المالح في هذا السياق ان يعود إلى أي مرجع علمي محكم في التاريخ القديم للمنطقة، أو إلى أي مختص في المجال المعني، ليتأكد من هشاشة نتائجه بفعل الجهل كما أتمنى، وليس التجاهل، لان المصيبة حينئذ ستكون اصعب....

ويحاول المالح متابعة جذور المسألة وفق نزوعه الخاص، فيقول: ” كيف تهيأ للأكراد هذا التوقع في نسيج خاص. والجواب أن الأكراد هاجروا من الجزيرة العربية وصعدوا في شمال العراق وفي خراسان وحتى هراة، فاكتمسبوا لغتهم من مزيج من العربية والفارسية واللغات المحلية، ولكن كثيراً منهم لم يتخلوا عن لغتهم العربي ”.

مرة أخرى، يقف المرء حائراً أمام هذا النمط من التبسيط والتسطيح، فضلاً عن الجهل بألف باء الامور. فاللغة الكردية التي حافظت عبر العصور - على الرغم من كل صنوف القمع والمنع، ومساعي الصهر سواء عبر عمليات التفريس والتريك و التعريب- هي لغة هندو-أوربية تنتمي إلى فرع اللغات الايرانية -

الزراعية. يبدو أن الجهل هنا لا يشمل التاريخ فحسب، بل يمتد إلى الجغرافيا أيضاً، الأمر الذي يوحي بما لا يتناسب مع ذهنية داعية حقوق انسان في مستوى الاستاذ هيثم المالح.

### الاحتكام إلى النزوع الرغبوي:

يقول المالح: "حين سادت فكرة القوميات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، برز الأكراد بقوميتهم شوكة في جانب القوميات الأخرى." لا أعلم ماذا أصاب حصافة السيد مالح ونباهته، وهو يخط مثل هذا الكلام الغريب. فهو هنا لا يذود عن العروبة وحدها وفق منطقها الخاص الذي يبدو - استناداً إلى ما تقدم - انه لا يختلف كثيراً عن منطق عصمت سيف الدولة وغيره من المنظرين الذين تقوم على آرائهم ايدولوجية البعث، بل يدافع عن القوميات التي تقتسم دولها كردستان، مثل الفارسية والتركية، علماً أن الاتراك يُعتبرون بالنسبة إلى شعوب المنطقة الأساسية من الأقوام الوافدة التي تمكنت بفعل عوامل خاصة وظروف متشابكة من الهيمنة في المنطقة" وقد تمكنوا من السيادة لفترة طويلة نسبياً امتدت إلى أكثر من أربعة قرون، حكموا خلالها ليس الكرد وحدهم، بل العرب وشعوب البلقان وشعوب اخرى كثيرة.

أما أن تعد اليقظة القومية نعمة بالنسبة إلى الشعوب الأخرى، ونقمة فيما يخص الكرد، لانهم أصبحوا - وفق رغبة المالح - شوكة في خاصرة الآخرين. فهذا امر لا نواجهه إلا في أدبيات غلاة المتعصبين من القوميات المعنية، هؤلاء الذين يرون أن الحالة الطبيعية بالنسبة إلى الكرد تتمثل في اذابتهم وصهرهم، ومنعهم بكل الوسائل من التفكير بامكانية الحصول على حقوقهم القومية المشروعة، أسوة ببقية شعوب المنطقة وجميع شعوب العالم.

وانطلاقاً من موقعه السامي كداعية لحقوق الانسان يخفف المالح من غلوائه بعض الشيء، ويمن الكرد بجانب من عطفه، فيطالب بضرورة التساهل معهم ، خاصة في منطقة الجزيرة - ويقفز بدراية من فوق منطقتي كوباني وعفرين - فيدعو إلى الاهتمام بالمنطقة، وإعادة الجنسية إلى أبنائها الذين حُرّموا منها" ومنحهم جوازات السفر" والحد من القيود الأمنية عليهم. وهكذا، وببساطة متناهية يحوّل المالح القضية من قضية شعب قُسمت أرضه وأُخلت بالدول التي تقتسم كردستان، ومن ضمنها سورية" قضية شعب يعاني من اضطهاد مزدوج يتمثل في الحرمان من الحقوق، والتعرض في الوقت ذاته لجملة من الاجراءات الاضطهادية، أبرزها الحزام والاحصاء والتعريب، والتدابير الاستثنائية المتلاحقة ذات الصلة بمنع التوظيف، وتعقيد المعاملات الادارية ، والنهب المنظم. إن المالح يختزل كل ذلك - استجابة لنزوع رغبوي - إلى مجرد المطالبة بضرورة أن تعطف الدولة على المواطنين، وتخفف من معاناتهم. وبالتوافق مع النزوع نفسه، يوحي المالح أن الحكومة التي تمثل حزب البعث والأجهزة الأمنية التي تحكم البلد بالقول والفعل، ليست هي أصل المشكلة، بل ان الباعث الأساسي الكامن وراء مأساة الشعب الكردي يتمثل في "الصراع القومي الذي أذكاه الشيوعيون الأكراد لجعل المناطق الكردية نواة لدولة شيوعية في المنطقة".

مغالطة صارخة اخرى تُضاف إلى تلك التي يعج بها المقال من ألفه إلى يائه كما أسلفنا. فالشيوعيون الذين يتحدث عنهم المالح، خاصة أنصار خالد بكداش، كانوا يطالبون على الدوام بتأجيل المسائل القومية لصالح تلك الطبقية" وكانوا يزعمون أن الدولة الاشتراكية - التي كانوا يبشرون بها - ستضع نهاية لكل المعضلات. لذلك كان يمتنع هؤلاء عن ذكر عبارة "كرد عليه" في أدبياتهم خشية من أن تفسر على إنها تشير إلى كلمة كرد بهذه الصيغة أو تلك.....

لقد تعرض الشعب الكردي للضغط والاقصاء من قبل جميع الأطراف. القوميون العرب كانوا يصرون على انتماؤه العربي.. في حين أن الشيوعيين كان يطالبونه بالكوسموبوليتية، ويسعون من أجل تحويله إلى مجرد برغي في آلة الامية الدولية. أما الاسلاميون، فكانوا إلى زمن قريب يرفضون الاعتراف بخصوصيته القومية، انطلاقاً من الاخوة الاسلامية التي لم يكن سوى الكرد يطالبون باحترامها من خلال التخلي عن قوميتهم“ في حين أن الجميع سواء أكانوا من القوميين أو الشيوعيين أو الاسلاميين، كانوا وما زالوا يحترمون القوميات الاخرى من تركية وعربية وفارسية. إنها سياسة الرغبات الذاتية التي لا تستند إلى أية معايير موضوعية، من شأنها- فيما لو اعتمدت- أن تكون مقياساً لتحديد طبيعة المسائل أو القضايا موضوع المناقشة...

### التمترس بالموضوعية الزائفة الخادعة؛

إن اسلوب الاعتراف بجزء من الحقيقة لاستمالة الألباب، واخفاء وتطوير الأجزاء الأخرى الأهم لتحقيق المآرب“ إنما هو اسلوب يطبع بميسمه مواقف الكثير من الاخوة المثقفين العرب الذين لم يتجاوزوا بعد دائرة الخضوع لأوهام السلطان والذات. فهم يضطرون تحت وطأة الظروف المستجدة إلى الاعتراف بجانب من الحق الكردي الذي لا تتجاوز تخومه عندهم القشور والوعود الضبابية غير المحددة المعالم. يتحدث أغلبهم عن حقوق المواطنة المبهمة“ وكأن المواطن هو كائن مجرد لا محسوس، لا يمتلك لغة خاصة به، أو أية مشاعر أو احساسيس قومية“ ولا يحمل إراثاً ثقافياً يجمعه إلى أولئك الذين يشتركون معه في الخصوصية القومية ذاتها.... إلا أن بعضهم يغامر، ويطالب بالحقوق الثقافية للكرد ، ولكن من دون أن يكلف نفسه عناء التوقف عند طبيعة هذه الحقوق وفحواها“ الأمر الذي يوحي بكونها

تنحصر لدى هؤلاء في الحديث المنزلي، والأغنية المحلية والألبسة الفولكلورية. هذا في حين ان هذه الحقوق تستلزم وقبل كل شيء الاعتراف الدستوري بالوجود الكردي“ وإزالة كما ما شأنه عرقلة التطور الثقافي الكردي“ ومد الثقافة الكردية - اسوة بما تحظى به العربية - بأسباب العون، وتمكينها من تجاوز عقود من التشويه والتحويل. و تشمل هذه الحقوق سائر المؤسسات الثقافية وأدواتها“ وهي تبدأ من المدرسة الأساسية إلى الجامعة“ مروراً بوسائل الاعلام بأنواعها كافة“ إلى جانب مراكز البحث والدراسات وغيرها.... ولما كانت الثقافة لا تنفصل مطلقاً عن الاجتماع والسياسة والاقتصاد“ وجد أصحابنا من أنصار أنصاف الحقوق أنفسهم في مواجهة مصاعب كبرى“ أساسها التناقض في المواقف. فهم يدركون من ناحية مشروعية القضية، لكنهم من ناحية أخرى يرفضون الاقدام على الخطوة الأهم التي تستوجب القطع مع الأوهام والمخاوف والعقد، وتلزم الاعتراف غير المجتزئ بالحقائق“ الأمر الذي سيمهد الطريق أمام تفاهم أكيد قوامه الثقة المتبادلة، والركون إلى المصادقية. أما اسلوب التستر والتحويل و”الغمغمة“، فهو لن يؤدي إلا إلى التشنج والتشدد والافتراق..

فالمالح يطالب الكرد بالتخلي عن الرغبة في إنشاء الدولة القومية، ويدعوهم إلى الاقتداء بما أنجزته الامم الاخرى في ميدان الاتفاق والاتحاد. وحجته في هذا السياق هي ” ان العالم اليوم يتكتل في مجتمعات تعطي أفرادها مزيداً من الرفاه والتقدم. فهذا هو الاتحاد الاوربي، والاتحاد الهندي والاتحاد الاندونوسي والاتحاد الكندي، ودول الكومنولث والاتحاد الافريقي، خير مثال على ذلك“.

إن النزعة البطيركية هذه التي تعامل الشعب الكردي وكأنه لا يفقه التاريخ والجغرافيا، ولا يستوعب الظروف الاقليمية والتطورات الحاصلة في العالم“ إن هذه النزعة لم تعد عكازة صالحة للإتكاء.. والأمثلة التي يوردها المالح تتناقض جميعها

مع مقدماته ونتائجه. فالاتحادات المعنية لم تلغ في يوم من الأيام الخصوصيات القومية لأعضائها“ وليس في نيتها أن تفعل ذلك في المستقبل. وأذكر في هذا السياق انني كنت قبل أشهر في مقر البرلمان الاوروربي بروكسل“ وما لفت نظري أكثر من غيره، تمثل في تلك اللوحات الارشادية المكتوبة بلغات دول الأعضاء جميعها. في حين ان قاعات الاجتماعات، كانت تضم غرفاً جانبية صغيرة تشرف على القاعة، يجلس فيها المترجمون الفوريون مهمتهم ترجمة أحاديث الأعضاء إلى اللغات المختلفة، ليتسنى لكل عضو - اعتماداً على التقنية الحديثة - استيعاب ما يجري، ومتابعته من خلال لغته الأم التي تحظى بالاهتمام والتشجيع من جانب الاتحاد. واعتقد أن المالح يدرك قبل غيره انه ليس في نية الاتحاد الاوربي توحيد اللغات، عن طريق اعتماد الانكليزية أو الفرنسية مثلاً لتكون اللغة الوحيدة التي من شأنها توحيد الامة الأوربية، الذريعة التي يلتحف بها الرفاق البعثيون في سعيهم لفرض العربية قسراً على الكرد وغيرهم.....

والأمر ذاته بالنسبة لدول الكومنولث والاتحاد الافريقي. أما بخصوص الاتحاد الكندي، فجميعنا يعلم أن قسماً لا يستهان به من قاطني مقاطعة كيبيك يسعون إلى الاستقلال، ولا يخفون نواياهم في هذا المجال. وبين الحين والآخر، تجري انتخابات هناك في مقاطعة كيبيك وحدها من دون سائر مقاطعات الاتحاد الكندي، تستفتي المواطنين بخصوص الاستقلال. والناس في المقاطعة المذكورة يتعمتعون بكل حقوقهم، ويتحدثون بلغتهم الفرنسية، وذلك على خلاف الأغلبية الكندية التي تتحدث بالانكليزية“ كما انهم يطورون ثقافتهم الفرنسية“ كل ذلك بدعم وتشجيع من الدولة المركزية. وما يجعل الناس في كيبيك يصوتون لصالح البقاء ضمن أحضان الاتحاد انما يتشخص في الثقة والاحساس بالرضا والاطمئنان.

هذا في حين الكرد الذين يسمعون المالح وهو يقول: ”هل يحق لكل قبيلة أو عنصر أن ينفصل بنفسه ويكون دولة خاصة به. بمعنى هل يحق لقبائل عنزة أن تقيم لها دولة وكذلك الرولة“ إن الكرد حينما يسمعون هذا الكلام يصابهم الهلع المشروع، وذلك جرأً عقلية اناس اعتقدنا لفترة ما انهم الأصلح في ميدان التحوار والتواصل.....

فصاحبنا المالح بدلاً من أن يدقق النظر في الخارطة العربية، ليتأكد بنفسه من واقع وجود أكثر من عشرين دولة رسمت حدودها على أساس اللهجات، بل والعشائر، خاصة في منطقة الخليج“ يسعى - من دون وجه حق - إلى حصر الكرد بملايينهم الأربعين وربما اكثر في إطار قبيلة عنزة أو غيرها، هذا مع عدم انتقاصنا من قيمة هذه الأخيرة. لكن الامة شيء والقبيلة شيء آخر. مفهوم ان ينتميان إلى مراحل متباينة على صعيد الوعي والتطور التاريخي.....

انني في الواقع أجهل الكيفية والأسباب التي أوصلت المالح إلى هكذا نتائج هشة باهتة، لاتصمد أمام أدنى درجات النقد. لكن الذي أعلمه تماماً هو أن مثل هذه المواقف تثير الرعب والتوجس، وتتسبب في الشقاق والافتراق“ ولاتخدم مطلقاً دعوات المطالبين بالحوار والتفاهم والعيش المشترك على أساس احترام الحقوق و الخصوصيات القومية تحديداً، وليس العرقية كما نسمع ونقرأ هنا وهناك.

فالمالح لا يرضى أن ” ينسلخ قسم من العرب الأكراد عن الوجود العربي“ . فهو ضد بوادر التقسيم في شمال العراق - على حد تعبيره “ كما ان هناك من يسعى إلى مثل ذلك في سوريا وتركيا وايران“ ، وذلك حفاظاً على وحدة الامة الاسلامية وقوتها. متناسياً أن الكرد في غالبيتهم ينتمون هم أيضاً إلى الاسلام“ ومن حقهم - اسوة ببقية الشعوب الاسلامية - أن يختاروا نمط العيش الذي

يتناسب مع تطوراتهم، بما في ذلك انشاء الدولة المستقلة التي ستحميهم من هلوسات وهيجانات أصحاب العقول المحدودة...

كما ان الذي يقترحه المالح في هذا المجال على الكرد، ويتجسد وفق منظوره في ضرورة ” أن ينخرط الأكراد في المجتمعات المحيطة بهم، ويجري انصافهم “ يتناقض هو الآخر مع المقدمات التي اعتمدها . فهو من ناحية يتابع أصل الكرد من البداية، ليحصره في أربع قبائل “ لكنه في الحصيلة يدعو الكرد - الذين اعتقدوا ، بناء على مقدمات المالح، انهم شعب متفرد كالترك والفرس - إلى الذوبان والتلاشي في نطاق المجتمعات المحيطة بهم من تركية وفارسية إلى جانب العربية منها.

لنحتكم هنا إلى حكمة القاريء الكريم، ليقرر بنفسه ما إذا كان هذا الكلام يثير الشفقة أم الرثاء.. أما أنا فسأختار من جهتي الابتسامة التي تمنحنا الثقة بالمستقبل الواعد لأبناء الشعبين الجارين - العربي والكردى - اللذين تشدهما وشائج قوية لن تستطيع سياسات الأنظمة وأحبالها، فضلا عن التخريجات النظرية للمالح وغيره، من قطعها أو الإساءة إليها.....

١	١-إهداء
٦-٢	٢-تقديم بشّار العيسى
٨-٧	٣-مقدمة
١٣-٩	٤-الإعلام العربي: واقع.....وتطلعات.....
٤١-١٤	٥-تغيبب الوعي وأسطرة المزيف في الإعلام العربي.
٤٦-٤٢	٦-آفاق التغيير في سورية وموقع المسألة الكردية منها.
٥٢-٤٧	٧-الحوار العربي - الكردي: الحالة السورية نموذجاً.
٥٨ - ٥٣	٨-أحداث شغب أم تجاهل شعب؟
٦٣ - ٥٩	٩-واقع المسألة الكردية في سورية وآفاقها....
٦٥ - ٦٤	١٠-إصلاح أم إصطلاح؟
٧٠ - ٦٦	١١-بدواتنا نبدأ إذا كنا نفكر في مستقبل الأجيال.
٧٥ - ٧١	١٢-المعارضة السورية وضرورة الاعتراف بالوقائع.
٧٧ - ٧٦	١٣-لنتضامن مع الدكتور الشهم عارف دليلة وسائر النبلاء
١٢٩-١٢٨	١٤-عقبات الحوار العربي - الكردي. موقف هيثم المالح
	نموذجاً .